

جامعة قاصدي مرباح، ورقلة - الجزائر
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير



مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، الطور الثاني
في ميدان : علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية
فرع علوم مالية ومحاسبة، تخصص : مالية مؤسسة
بعنوان :

فعالية الضريبة البيئية في توجيه سلوك حماية

البيئة للمؤسسات الاقتصادية

"دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات البترولية بحاسي مسعود"

من إعداد الطالبة : ثورية بريالة

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 2018/05/24

أمام اللجنة المكونة من السادة :

د / محمد الصغير قريشي..... (أستاذ محاضر أ، جامعة ورقلة) رئيسا

د / الطاهر خامرة (أستاذ محاضر أ، جامعة ورقلة) مشرفا ومقررا

د/ محمد عادل عياض (أستاذ محاضرة أ، جامعة ورقلة) مناقشا

السنة الجامعية: 2018/2017

جامعة قاصدي مرباح، ورقلة - الجزائر
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير



مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، الطور الثاني

في ميدان : علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية

فرع علوم مالية ومحاسبة، تخصص : مالية مؤسسة

بعنوان :

فعالية الضريبة البيئية في توجيه سلوك حماية

البيئة للمؤسسات الاقتصادية

"دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات البترولية بحاسي مسعود"

من إعداد الطالبة : ثورية بريالة

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ : 2018/05/24

أمام اللجنة المكونة من السادة :

د / محمد الصغير قريشي..... (أستاذ محاضر أ، جامعة ورقلة) رئيسا

د / الطاهر خامرة (أستاذ محاضر أ، جامعة ورقلة) مشرفا ومقررا

د/ محمد عادل عياض (أستاذ محاضرة أ، جامعة ورقلة) مناقشا

السنة الجامعية : 2018/2017

الإهداء

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله.
كثيرة جهدي التي أفخر بانجازها، أودّ أن أشارك فرحتي بما كلّ من دعمني و شجعني و آمن بي.
أهدي عملي هذا إلى :
أبي، سندي في الحياة، ذلك الحزن الذي بصرثُ الحياة من أعلى كتفه... حفظه الله و رعاه؛
أمي، تلك القصيدة التي طالما رتلُّها بحب، و التي سأظلّ أصدح بها بقلبي قبل كلماتي... أدامها الله لنا تاجًا
ينبض بحب؛
إخوتي، المتكئ الذي لا يجيدُ و لا يزلّ؛
أخواتي، القلب الذي طالما دثّرني بودٍ؛
جدّتي رحمها الله، الكف الحنون الذي أوقد أمنياتي في عمق السماء؛
زوجات إخوتي و أزواج أخواتي، رسالة الدعم التي كتبت في الخفاء؛
صغار العائلة، أغنية الأمل و موسيقى المرح .
إلى صديقاتي، وزميلاتي بالعمل، أساتذتي، أقربائي و كل من أنار لي شمعةً في درب العلم.
تحيّة لكم جميعًا من الفؤاد.

ثورية بريالة

شكر

نحمد الله ونشكره على توفيقه في إنجاز هذا العمل ونصلي ونسلم افضل صلاة وازكى سلام على رسوله الكريم سيدنا محمد صلى الله عليه وعلى آله وصحبه اجمعين.

نتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ الفاضل الدكتور: **الطاهر خامرة** على إشرافه ونصحه وارشاداته وعلى جهده المبذول في مساعدتي من خلال التعليمات والتوجيهات التي أنارت طريقي وكان حق الدعم لإتمام هذا العمل.

كما أوجه شكري لكل من ساعدني في إنجاز هذه المذكرة من قريب أو بعيد ونخص بالذكر :

موظفي مديرية البيئة لولاية ورقلة وبالخصوص السيدة قوجيل.

الى كل من قدم لي يد العون وسهل لي الطريق للدخول إلى المؤسسات البترولية محل عينة الدراسة الميدانية ولجميع المسؤولين الذين أجابوا على استمارة الاستبيان في مختلف المؤسسات، وإلى الذي رافقني في توزيع الاستمارات أخي

محمد الوهابي.

كما لا أنسى تقديم كافة شكري وتقديري إلى كل الأساتذة وإلى من حضيت بشرف الجلوس متعلمين بين أيديهم.

ثورية بريالة

ملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى تأثير الضرائب البيئية في توجيه سلوك حماية البيئة في المؤسسات الاقتصادية، وتم اختبار هذا التأثير ميدانيا من خلال استخدام أداة الاستبيان التي تم توزيعها على عينة مكونة من 30 مؤسسة بترولية ناشطة في منطقة حاسي مسعود مختلفة الجنسية والعمر والنشاط.

وتوصلت الدراسة أن السلوك السائد اتجاه حماية البيئة للمؤسسات محل الدراسة هو السلوك الممتثل، وأن الضريبة البيئية تؤثر على سلوك المؤسسات البترولية اتجاه حماية البيئة، وهذا التأثير لا يختلف باختلاف جنسية وعمر ونشاط المؤسسات.

الكلمات المفتاحية : سلوك حماية البيئة، ضريبة بيئية، مؤسسات بترولية، إنتاج نظيف.

Abstract :

The aim of this study is to find out the impact of environmental taxes in guiding environmental protection behavior in economic institutions. This effect was tested on the ground by using the questionnaire tool, which was distributed to a sample of 30 oil companies active in the Hassi Massoud area with different nationality, age and activity.

The study concluded that the prevailing behavior towards the environmental protection of the institutions under study is the compliant behavior, and that the environmental tax affects the behavior of the petroleum institutions towards the protection of the environment, this effect is not different depending on the nationality, age and activity of the institutions.

Keywords : environmental protection behavior, environmental tax, petroleum institutions, clean production.

قائمة المحتويات

| | |
|--|---|
| III | الإهداء |
| IV | الشكر |
| V | الملخص |
| VI | قائمة المحتويات |
| VII | قائمة الجداول |
| IX | قائمة الأشكال البيانية |
| X | قائمة الملاحق |
| أ | مقدمة |
| الفصل الأول : الأدبيات النظرية والتطبيقية لأثر الضريبة البيئية على سلوك حماية البيئة في المؤسسات الاقتصادية | |
| 3 | المبحث الأول : مفاهيم أساسية لسلوك حماية البيئة والضريبة البيئية |
| 19 | المبحث الثاني : الأدبيات التطبيقية حول سلوك حماية البيئة والضريبة البيئية |
| الفصل الثاني : دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات البترولية بحاسي مسعود | |
| 32 | المبحث الأول : الطريقة والأدوات المتبعة في الدراسة الميدانية |
| 41 | المبحث الثاني : تحليل نتائج الدراسة الميدانية ومناقشتها |
| 72 | خاتمة |
| 78 | المصادر والمراجع |
| 81 | الملاحق |
| 88 | الفهرس |

قائمة الجداول

| الصفحة | عنوان الجدول | رقم الجدول |
|--------|---|-------------------|
| 33 | الإحصائيات المتعلقة بتوزيع قوائم الاستبيان | الجدول رقم (1.2) |
| 36 | خيارات الإجابة في قائمة الاستبيان مرفقة بالأوزان حسب ليكارت الثلاثي | الجدول رقم (2.2) |
| 36 | المتوسطات المرجحة والاتجاه الموافق لها ليكارت الثلاثي | الجدول رقم (3.2) |
| 37 | المعايير الرئيسية لتصنيف الأنماط السلوكية | الجدول رقم (4.2) |
| 37 | توزيع الفقرات على مجالات المتغير المستقل | الجدول رقم (5.2) |
| 38 | الصدق الداخلي لفقرات تصنيف سلوك حماية البيئة | الجدول رقم (6.2) |
| 39 | الصدق الداخلي لمحاور أثر الضريبة البيئية في توجيه سلوك حماية البيئة في المؤسسات | الجدول رقم (7.2) |
| 40 | الصدق الداخلي لمتغيرات الدراسة | الجدول رقم (8-2) |
| 40 | معامل ثبات الأداة حسب معادلة ألفا كرونباخ | الجدول رقم (9-2) |
| 45 | جنسية المؤسسات محل الدراسة | الجدول رقم (10-2) |
| 45 | تاريخ إنشاء المؤسسات محل الدراسة | الجدول رقم (11-2) |
| 46 | النشاط الذي تمارسه المؤسسات محل الدراسة | الجدول رقم (12-2) |
| 46 | المخلفات الناتجة عن المؤسسات محل الدراسة | الجدول رقم (13-2) |
| 47 | إجراءات حماية البيئة في المؤسسات محل الدراسة | الجدول رقم (14-2) |
| 47 | المسؤول عن قضايا البيئة في المؤسسات محل الدراسة | الجدول رقم (15-2) |
| 48 | دوافع التزام المؤسسات بحماية البيئة | الجدول رقم (16-2) |
| 49 | تصنيف سلوك حماية البيئة في المؤسسات محل الدراسة وفق معيار نظام الإدارة البيئية | الجدول رقم (17-2) |
| 49 | تصنيف سلوك حماية البيئة في المؤسسات محل الدراسة وفق معيار الإطار القانوني | الجدول رقم (18-2) |
| 49 | تصنيف سلوك حماية البيئة في المؤسسات محل الدراسة وفق معيار ضغوطات المتعاملين | الجدول رقم (19-2) |
| 50 | تصنيف سلوك حماية البيئة في المؤسسات محل الدراسة حسب معيار شخصية المسير | الجدول رقم (20-2) |
| 50 | اختبار الفروقات بين المتوسطات لاختلاف سلوك حماية البيئة حسب جنسية المؤسسة | الجدول رقم (21-2) |
| 51 | اختبار الفروقات بين المتوسطات لاختلاف سلوك حماية البيئة حسب عمر المؤسسة | الجدول رقم (22-2) |
| 52 | المقارنة البعدية لاختلاف أنماط سلوك حماية البيئة حسب عمر المؤسسة | الجدول رقم (23-2) |
| 52 | اختبار الفروقات بين المتوسطات لاختلاف سلوك حماية البيئة حسب نشاط المؤسسة | الجدول رقم (24-2) |
| 53 | نتائج تحليل فقرات محور تقييم فعالية الأنظمة والإجراءات في توجيه السلوك البيئي | الجدول رقم (25-2) |
| 54 | اختبار الفروقات بين المتوسطات لاختلاف الأنظمة والإجراءات حسب جنسية المؤسسة | الجدول رقم (26-2) |
| 55 | المقارنة البعدية لاختلاف الأنظمة والإجراءات الحالية المتبعة حسب جنسية المؤسسة | الجدول رقم (27-2) |
| 55 | اختبار الفروقات بين المتوسطات لاختلاف الأنظمة والإجراءات حسب عمر المؤسسة | الجدول رقم (28-2) |
| 56 | اختبار الفروقات بين المتوسطات لاختلاف الأنظمة والإجراءات حسب نشاط المؤسسة | الجدول رقم (29-2) |

قائمة الجداول

| | | |
|----|---|-------------------|
| 57 | نتائج تحليل فقرات كيفية فرض الضريبة البيئية في توجيه سلوك حماية البيئة | الجدول رقم (2-30) |
| 58 | اختبار الفروقات بين المتوسطات في كيفية فرض الضريبة البيئية حسب جنسية المؤسسة | الجدول رقم (2-31) |
| 59 | اختبار الفروقات بين المتوسطات في كيفية فرض الضريبة البيئية حسب عمر المؤسسة | الجدول رقم (2-32) |
| 59 | اختبار الفروقات بين المتوسطات في كيفية فرض الضريبة البيئية حسب نشاط المؤسسة | الجدول رقم (2-33) |
| 60 | نتائج تحليل فقرات عناصر الوعاء الخاضع لضريبة التلوث في توجيه السلوك البيئي | الجدول رقم (2-34) |
| 61 | اختبار الفروقات بين المتوسطات لاختلاف عناصر الوعاء الخاضع لضريبة التلوث حسب جنسية المؤسسة | الجدول رقم (2-35) |
| 62 | اختبار الفروقات بين المتوسطات لاختلاف عناصر الوعاء الخاضع لضريبة التلوث حسب عمر المؤسسة | الجدول رقم (2-36) |
| 62 | اختبار الفروقات بين المتوسطات لاختلاف عناصر الوعاء الخاضع لضريبة التلوث حسب نشاط المؤسسة | الجدول رقم (2-37) |
| 63 | نتائج تحليل فقرات سعر ضريبة التلوث في توجيه سلوك حماية البيئة | الجدول رقم (2-38) |
| 64 | اختبار الفروقات بين المتوسطات لاختلاف سعر ضريبة التلوث حسب جنسية المؤسسة | الجدول رقم (2-39) |
| 65 | اختبار الفروقات بين المتوسطات لاختلاف سعر ضريبة التلوث حسب عمر المؤسسة | الجدول رقم (2-40) |
| 65 | اختبار الفروقات بين المتوسطات لاختلاف سعر ضريبة التلوث حسب نشاط المؤسسة | الجدول رقم (2-41) |
| 66 | نتائج تحليل فقرات استخدام الحوافز الضريبية في توجيه سلوك حماية البيئة | الجدول رقم (2-42) |
| 67 | اختبار الفروقات بين المتوسطات لاختلاف استخدام الحوافز الضريبية حسب جنسية المؤسسة | الجدول رقم (2-43) |
| 68 | اختبار الفروقات بين المتوسطات لاختلاف استخدام الحوافز الضريبية حسب عمر المؤسسة | الجدول رقم (2-44) |
| 69 | اختبار الفروقات بين المتوسطات لاختلاف استخدام الحوافز الضريبية حسب نشاط المؤسسة | الجدول رقم (2-45) |

قائمة الأشكال البيانية

| الصفحة | عنوان الشكل | رقم الشكل |
|--------|---|-----------------|
| 16 | كيفية فرض الضريبة البيئية على المؤسسات الاقتصادية | الشكل رقم (1.1) |
| 17 | مميزات وأهداف الضرائب البيئية | الشكل رقم (2.1) |
| 34 | متغيرات الدراسة | الشكل رقم (1.2) |
| 41 | تصنيف المؤسسات حسب الجنس | الشكل رقم (2.2) |
| 42 | تصنيف المؤسسات حسب الفئة العمرية | الشكل رقم (3.2) |
| 42 | تصنيف المؤسسات حسب المستوى التعليمي | الشكل رقم (4.2) |
| 43 | تصنيف المؤسسات حسب سنوات الخبرة | الشكل رقم (5.2) |
| 43 | تصنيف المؤسسات حسب المنصب | الشكل رقم (6-2) |
| 44 | الآراء الشخصية للمستجوبين اتجاه حماية البيئة | الشكل رقم (7-2) |

قائمة الملاحق

| الصفحة | عنوان الملحق | رقم الملحق |
|--------|---|----------------|
| 82 | استمارة الاستبيان | الملحق رقم (1) |
| 85 | المتوسط الحسابي في تصنيف أنماط السلوك البيئي لمعيار ضغوطات المتعاملين حسب عمر المؤسسة | الملحق رقم (2) |
| 85 | المتوسط الحسابي في تصنيف أنماط السلوك البيئي لمعيار شخصية المسير حسب عمر المؤسسة | الملحق رقم (3) |
| 86 | المتوسط الحسابي لاختصاصات الجهات القائمة بحماية البيئة حسب جنسية المؤسسة | الملحق رقم (4) |
| 86 | المتوسط الحسابي للعقوبات القانونية حسب جنسية المؤسسة | الملحق رقم (5) |
| 67 | المتوسط الحسابي للقوانين والتشريعات البيئية حسب جنسية المؤسسة | الملحق رقم (6) |

مقدمة

توطئة :

تعتبر البيئة الإطار الذي يمارس فيه الإنسان نشاطه، ونتيجة لتطور ونمو النشاط البشري والتقدم التكنولوجي فقد عرفت البيئة كثير من مخاطر التلوث، فالتلوث البيئي أحد أكثر المشاكل خطورة على البشرية وعلى أشكال الحياة الأخرى، والذي ينشأ من ممارسة المؤسسات الصناعية لأنشطتها الإنتاجية والتي تؤدي إلى إحداث تأثيرات بيئية تنعكس سلباً على المجتمع وصور الحياة كافة. وبهذا سارعت جل دول العالم لتبني نظم جديدة تقوم على إدراج البعد البيئي لضمان استدامة للأجيال القادمة، وظهرت بذلك سياسات بيئية تسعى للمحافظة على الموارد الطبيعية النادرة وحسن تسيير الموارد المتجددة مع الأخذ بعين الاعتبار تحقيق الرفاه الاقتصادي، ومن بين هذه السياسات البيئية نجد أهمها الضريبة البيئية التي تفرضها الدولة وتحاول من خلالها حماية البيئة من التلوث. فالمؤسسة في تعاملها مع البيئة تتأثر بفعل هذه الضريبة المفروضة والتي من خلالها تحدد سلوكها البيئي اتجاه حماية البيئة. بناءً على ما سبق يمكننا طرح الإشكالية التالية :

ما مدى فعالية استخدام الضريبة البيئية في توجيه سلوك حماية البيئة للمؤسسات البترولية؟

ويمكن تجزئة الإشكالية إلى الأسئلة الفرعية التالية :

- ما هو النمط السائد لسلوك حماية البيئة في المؤسسات البترولية، وهل يختلف باختلاف جنسية وعمر المؤسسات؟
- ما مدى فعالية الإجراءات الحالية المتبعة لحماية البيئة في المؤسسات البترولية، وهل تختلف فعاليتها باختلاف جنسية وعمر المؤسسات؟
- ما هو الأسلوب الملائم لفرض الضريبة البيئية لتوجيه سلوك حماية البيئة في المؤسسات البترولية، وهل يختلف تطبيق هذا الأسلوب باختلاف جنسية وتقدم عمر المؤسسات؟
- ما مدى تأثير عناصر الوعاء الخاضع للضريبة البيئية على سلوك حماية البيئة في المؤسسات البترولية، وهل يختلف هذا التأثير باختلاف جنسية وعمر المؤسسة؟
- ما أثر سعر الضريبة البيئية على سلوك حماية البيئة في المؤسسات البترولية، وهل يختلف باختلاف جنسية وعمر المؤسسة؟
- ما مدى فعالية استخدام الحوافز الضريبية في توجيه سلوك حماية البيئة في المؤسسات البترولية، وهل يختلف فعاليتها باستخدامها باختلاف جنسية وعمر المؤسسة؟

فرضيات البحث :

قصد التوصل للإجابات بخصوص السؤال الرئيسي للبحث والأسئلة الفرعية تم اقتراح الفرضيات التالية :

الفرضية الأولى :

- النمط السائد لسلوك حماية البيئة في المؤسسات البترولية هو النمط الواعي نظرا لخطورة قطاع الطاقة على البيئة وما يسببه من أضرار للإنسان، وهو النمط السائد بغض النظر عن جنسية وعمر المؤسسات.

الفرضية الثانية :

- تعتبر الإجراءات الحالية المتبعة لحماية البيئة في الجزائر فعالة من وجهة نظر المؤسسات البترولية مهما كانت جنسية المؤسسة وعمرها.

الفرضية الثالثة :

- تؤثر كيفية فرض الضريبة البيئية على سلوك حماية البيئة في المؤسسات البترولية بغض النظر عن جنسية وعمر المؤسسة.

الفرضية الرابعة :

- تؤثر عناصر الوعاء الخاضع للضريبة البيئية على سلوك حماية البيئة في المؤسسات البترولية ؛ ولا يختلف هذا التأثير باختلاف جنسية وعمر المؤسسة.

الفرضية الخامسة :

- يؤثر سعر ضريبة التلوث على سلوك حماية البيئة في المؤسسات البترولية مهما كانت جنسية وعمر المؤسسة.

الفرضية السادسة :

- يشجع استخدام الحوافز الضريبية على توجيه سلوك حماية البيئة في المؤسسات البترولية بغض النظر عن جنسيتها وتقدم عمرها.

مببرات اختيار الموضوع :

- الاهتمام الشخصي بالموضوع على مستوى التلوثات التي تسببها المؤسسات البترولية؛
- معرفة مدى تأثير الضرائب البيئية على المؤسسات البترولية من أجل حماية البيئة؛
- معرفة اهتمام الدولة بالتركيز على الضرائب البيئية، والحرص على تطبيق القوانين والتشريعات المنظمة لها؛
- حاجة المؤسسات البترولية إلى الوعي البيئي، يجعلها تساهم في التقليل من الأضرار البيئية؛
- قيمة وأهمية هذا الموضوع مع إمكانية مواصلة البحث فيه.

أهداف الدراسة :

- محاولة معرفة السلوك البيئي السائد في المؤسسات البترولية محل الدراسة؛
- التعرف على مدى تأثير الضرائب البيئية في توجيه سلوك حماية البيئة لهذه المؤسسات؛
- محاولة معرفة مدى اختلاف المؤسسات في تبني السلوك البيئي باختلاف كل من الجنسية والعمر والنشاط؛
- معرفة مدى تطبيق الدولة للقوانين الخاصة بحماية البيئة.

أهمية الدراسة :

- حماية البيئة والحفاظ على الموارد الطبيعية من أجل ضمان استمرارية الحياة أمر ضروري؛
- الأهمية المتزايدة للضرائب البيئية كأداة لمكافحة التلوث؛
- يعتبر التحفيز على الإنتاج النظيف توجه مطلوب نحو تحقيق التنمية المستدامة.

حدود الدراسة :

الإطار المكاني : بهدف دراسة تأثير الضريبة البيئية على سلوك حماية البيئة للمؤسسات البترولية، حاولنا إسقاط الدراسة على عينة عشوائية مكونة من 30 مؤسسة تنشط في القطاع البترولي ببلدية حاسي مسعود.

الإطار الزمني : تحدد الفترة الزمنية للجانب التطبيقي خلال شهر مارس وأفريل 2018.

منهج البحث والأدوات المستخدمة :

تمت الدراسة من خلال الارتكاز على المنهج الوصفي للإحاطة بالجوانب النظرية للموضوع، مع مراعاة التقيد بمنهجية IMRAD، اعتمادا على مجموعة من المقالات، مذكرات وأطروحات لتوصل إلى إجابات بخصوص الأسئلة الفرعية، مرتكزين في ذلك على تحليل بيانات استمارة الاستبيان الموزعة على عينة من المؤسسات البترولية ببلدية حاسي مسعود، كأداة للدراسة والمعالجة من خلال برنامج spss للوصول إلى استنتاجات البحث للجانب التطبيقي.

مرجعية الدراسة :

تنوعت مرجعية الدراسة في اعتماد مصادر مختلفة للمعلومات في الجانب النظري، من بينها المذكرات والأطروحات، المقالات العلمية وتلتمس حدوثها في كون الموضوع متحدد نظرا لأهميته على مختلف المستويات فهي في غالبيتها حديثة الإصدار.

هيكل البحث : أعدت الدراسة استنادا إلى تناول الموضوع من خلال فصلين

تناول الفصل الأول الأدبيات النظرية للموضوع، وتم تقسيمه لمبحثين، يتعلق المبحث الأول بمفاهيم أساسية لسلوك حماية البيئة والضريبة البيئية، بينما تمحور المبحث الثاني في الدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع التي تم الاعتماد عليها كانطلاقة لموضوعنا.

أما الفصل الثاني فقد ارتبط بالدراسة الميدانية من خلال إسقاط الجزء النظري على الواقع التطبيقي، حيث تم التطرق إلى طريقة وإجراءات الدراسة الميدانية، إضافة إلى تحليل واختبار سلوك حماية المؤسسات على أساس جنسية وعمر ونشاط المؤسسة لمعرفة مختلف الفروق لهذا السلوك. وأخيرا تم دراسة تأثير الضريبة البيئية على سلوك حماية البيئة للمؤسسات محل الدراسة.

صعوبات البحث :

- صعوبة الحصول على المعلومات من خلال الإجابة على الاستبيان، وصعوبة استرداده استنفذت منا الزمن الطويل، رغم الاتصال بالإطارات والمسؤولين ذوي النفوذ في المؤسسات؛
- صعوبة التنقل إلى المؤسسات لتواجدها في مناطق صناعية خارج البلدية، رغم هذا لم يمنعني من الذهاب إليها العديد من المرات وتم إجراء مقابلات مع المسؤولين في المؤسسات لشرح أهمية ومضمون الاستبيان؛
- حساسية موضوع الدراسة بالنسبة للمؤسسات خاصة التي لا تولي أهمية للبيئة في نشاطها؛
- قلة الدراسات السابقة التي ربطت بين متغيري الدراسة بشكل مباشر.

الفصل الأول:

الأدبيات النظرية والتطبيقية

لأثر الضريبة البيئية على سلوك

حماية البيئة في المؤسسات الاقتصادية

تمهيد :

إن البيئة هي كل ما يحيط بالإنسان و بذلك هي شاملة في محتواها حيث تتضمن كل شيء على الأرض وما في باطنها وما يحيط بها، فيجب على الإنسان معرفة مفهوم بيئته وموقعه ودوره فيها، وكذلك التطور العلمي والتقني الحاصل وما يحدثه من آثار سلبية على بيئته.

حيث أصبح موضوع حماية البيئة من المشاريع التنموية التي تحظى بأهمية بالغة في العالم الحديث، إذ أن إدماج الأبعاد البيئية في المؤسسات الاقتصادية هو بعد استراتيجي هام في المؤسسة نتيجة التحولات التي حظيت بها المسائل المرتبطة بضرورة الحفاظ على البيئة، ومع تنامي الوعي البيئي وزيادة القوانين والتشريعات البيئية، وجب على المؤسسات الاقتصادية أن تتبنى سلوكا بيئيا يبين مدى توجه المؤسسة في احترامها وحمايتها للبيئة من جهة، ويحقق لها ميزة تنافسية ومكانة ذات أهمية في السوق من جهة أخرى، و بذلك تعددت الآليات المستخدمة من قبل الحكومات لمعالجة مشاكل التلوث البيئي، واختلفت أشكالها و آثارها، إلا أن الأكثر شيوعا هي الاعتماد على الأدوات الاقتصادية بصفة عامة والضريبة منها بصفة خاصة، فالضريبة البيئية هي إحدى وسائل التدخل الحكومي لحماية البيئة من التلوث، فنتيجة للمخاطر المتعددة التي تترتب على إساءة استخدام البيئة، قام العديد من الدول المتقدمة بفرض ضرائب بهدف حماية البيئة من التلوث.

ونظرا لأهمية الضريبة البيئية في توجيه سلوك المؤسسة تجاه حماية البيئة، فقد حاولنا في دراستنا هذه ومن خلال هذا الفصل، التطرق للمفاهيم النظرية للسلوك البيئي والضريبة البيئية في المبحث الأول، أما المبحث الثاني فقد تطرقنا فيه إلى أهم الدراسات التطبيقية السابقة التي تناولت الموضوع، منها أجنبية و عربية.

المبحث الأول : مفاهيم أساسية لسلوك حماية البيئة والضريبة البيئية

سلوك المؤسسة في تعاملها مع البيئة لا يختلف كثيرا عن سلوك الإنسان، فالسلوك البيئي يعتبر كمدخل أساسي نحو التزام المؤسسات اتجاه البيئة لتخفيف الآثار السلبية عليها، لتحقيق متطلبات التنمية المستدامة لذا وجب على المؤسسات أن تسخر كل الوسائل لتحقيق ذلك. إذ أن الضرائب التي تفرضها الدولة على الأنشطة التي تؤثر بصفة سلبية على البيئة تحاول من خلالها حماية البيئة من التلوث والحفاظ على مواردها الطبيعية لضمان الديمومة والاستمرارية بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية. وعليه سنحاول في هذا المبحث دراسة وتقديم إطار نظري لكل من سلوك حماية البيئة والضريبة البيئية في المؤسسة.

المطلب الأول : مفهوم سلوك حماية البيئة

تركز المؤسسات الاقتصادية حاليًا تركيزًا واضحًا على الاهتمامات بالسلوك البيئي، حيث أصبحت حماية البيئة من ضمن أولوياتها، آخذة بعين الاعتبار البعد البيئي وإدماج الاهتمامات البيئية في جميع عملياتها، بغية الوصول إلى مستويات عالية .

الفرع الأول : تعريف البيئة وسلوك حماية البيئة للمؤسسة الاقتصادية

أولاً : ماهية البيئة

تتنوع التعريفات الخاصة بالبيئة من حيث الزاوية التي ينظر منها لها، وفي هذا السياق يمكن عرض البعض

منها :

- ❖ من وجهة نظر الإنسان تعرف على أنها كل ما يحيط به من هواء وماء وموارد طبيعية، وكذا الكائنات الحية التي تؤثر وتتأثر فيما بينها وتنقسم إلى بيئة طبيعية وبيولوجية وإجتماعية¹.
 - ❖ كلمة البيئة في اللغة العربية هي الاسم للفعل تبوأ، أي نزل أو أقام، و تبوأه أي أصلحه و هياؤه².
- وتدل كلمة البيئة في معاجم اللغة العربية على النزول والحلول في المكان، ثم أطلقت الكلمة مجازًا على المكان الذي يتخذه الإنسان مستقرًا لنزوله وحلوله، أي على المنزل، والموطن والموضع الذي يرجع إليه الإنسان فيتخذ فيه منزله وعيشه³.

¹ براهيم بلحيمر، طارق قندوز، مدخل إلى التسويق الأخضر، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر 2015، ص28.

² عبد الغني حسونة، الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013، ص 12.

³ - نعيمة مجايوي، فضيلة عاقل، التنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية من المنظور الإسلامي، الملتقى الدولي حول سلوك المؤسسات الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية يومي 20 و 21 نوفمبر 2012، جامعة ورقلة، الجزائر، ص 123.

و يلاحظ المتدبر في القرآن الكريم وجود الكثير من الآيات القرآنية التي جاءت بهذا المعنى اللغوي للبيئة ومنها قوله تعالى : " و كذلك مكنا ليوسف في الأرض يتبوء منها حيث يشاء"¹؛
و أيضا قوله تعالى : " و أوحينا إلى موسى و أخيه أن تبوءا لقومكما بمصر بيوتا"².

❖ و في الحديث الشريف " من كذب عليا متعمدا فليتبوأ مقعده من النار"، أي لينزل منزله من النار، وهذا التبوء هو الحلول و النزول و السكن، و يمكن أن يؤخذ منه أن البيئة هي المحل و المنزل و السكن³.

❖ أما تعريفها إصطلاحا فإن مصطلح Environment = Environnement هو المصطلح الذي استخدمه العالم الفرنسي "سانت هيلر" سنة 1835 دلالة به على المحيط الذي تعيش فيه الكائنات الحية، مبينا تلك الرابطة القوية بين الكائنات الحية والمحيط الذي تعيش فيه، ليصبح مصطلح البيئة يعني " مجموع الظروف والمؤثرات الخارجية التي لها تأثير في حياة الكائنات بما فيها الإنسان"⁴.

❖ أما البيئة في اللغة الفرنسية Environnement فقد وردت في معجم لاروس (La petite Larousse): هي مجموعة العناصر الفيزيائية والكيميائية والبيولوجية سواء كانت طبيعية أو اصطناعية والتي يعيش فيه الإنسان والحيوان والنبات وكذا العناصر⁵.

❖ أما البيئة في اللغة الإنجليزية يستخدم لفظ Environment للدلالة على مجموع الظروف المحيطة والمؤثرة في تنمية حياة الكائن الحي⁶.

❖ كما تعرف البيئة حسب المفهوم الواسع الذي تبناه مؤتمر استكهولم 1972 بأنها "مجموع كل المؤثرات والظروف الخارجية المباشرة وغير المباشرة المؤثرة على حياة ونمو الكائنات الحية"⁷.

❖ أما مصطلح إيكولوجيا (Ecologie) فأول من صاغها العالم الهندي ثورو عام 1858، ولكنه لم يتطرق إلى تحديد معناها وأبعادها، أما العالم الألماني المتخصص في علم الحياة "أرنست هيكل" فقد وضع كلمة إيكولوجي بدمج كلمتين يونانيتين " المنزل أو المكان الموجود والعلم"⁸.

❖ **المشروع الجزائري** لم يعرف لنا المقصود بالبيئة وحمايتها مباشرة وإنما أشار إليها ضمنيا وهذا ما تضمنته المادتين 08، 09 من المرسوم التنفيذي رقم 03/83 المؤرخ في 1983/02/05 والمتضمن قانون حماية البيئة

¹ - سورة يوسف، الآية 56.

² - سورة يونس، الآية 74.

³ - عبد الغني حسونة، مرجع سبق ذكره، ص 12.

⁴ - فارس مسدور، أهمية تدخل الحكومات في حماية البيئة من خلال الجباية البيئية، مجلة الباحث، عدد 07، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2009-2010، ص 345.

⁵ - عبد الغني حسونة، مرجع سبق ذكره، ص 12.

⁶ - محمد راتول، محمد مداحي، صناعة الطاقات المتجددة بألمانيا وتوجه الجزائر لمشاريع الطاقة المتجددة كمرحلة لتأمين إمدادات الطاقة الأحفورية وحماية البيئة، الملتقى الدولي حول سلوك المؤسسات الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية يومي 20 و 21 نوفمبر 2012، جامعة ورقلة، الجزائر، ص 137.

⁷ - صالح محمد محمود بدر الدين، الالتزام الدولي بحماية البيئة من التلوث، دار النهضة العربية، مصر، 2006، ص 19.

⁸ - كمال رزيق، دور الدولة في حماية البيئة، مجلة الباحث، جامعة البليدة، العدد 05، الجزائر 2007، ص 96.

الجزائري¹. حيث المادتين 08، 09 تطرقتا إلى حماية الطبيعة والحفاظ على فصائلها، بالإضافة إلى حماية الأراضي من التصحر والانجراف.

أما بخصوص المادة 04 من القانون رقم 10/03 المؤرخ في 19 جويلية 2003، المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، فقد تم تعريف مكونات البيئة على أنها : "تتكون البيئة من الموارد الطبيعية اللاحقوية والحيوية كالهواء والجو والماء والأرض وباطن الأرض والنبات والحيوان، بما في ذلك التراث الوراثي، وأشكال التفاعل بين هذه الموارد، وكذا الأماكن والمناظر والمعالم الطبيعية"².

ثانيا : تعريف سلوك حماية البيئة للمؤسسة الاقتصادية

ليس من السهل تحديد مفهوم دقيق لسلوك حماية البيئي وذلك نظرا لاختلاف وجهات النظر بين الكتاب والباحثين، ومنه سنورد فيما يلي مجموعة من التعاريف:

❖ **التعريف المقترح في الإستراتيجية :** يعرف Art Kleiner ما يسميه المؤسسات الإيكولوجية بأنها تلك المؤسسات التي لها رؤية مسبقة بالقانون فيما تتعلق بقرائن (بدائل) التصنيع ورغبات المستهلكين بخصوص حماية البيئة³.

إلا أن بقية الكتاب يرون بعكس Art Kleiner أي أن المؤسسة تأخذ سلوك بيئي لأنها مرتبطة بضغوطات الزبائن والمنافسين وليست جديدة بأن يطلق عليها "إيكولوجية". وأنه لا بد لها من توافر محددات عدة محددة في الأدبيات.

❖ **التعريف المقترح في التسويق:** السلوك البيئي للمؤسسة من وجهة نظر التسويق، تتجسد في توجيهها للتسويق الأخضر، هذا الأخير الذي يعرفه Darymple & Parson على أنه مدخل إداري خلاق يهدف إلى تحقيق الموازنة بين حاجات الزبائن ومتطلبات البيئة وهدف الربحية⁴.

❖ **يرتكز مفهوم سلوك حماية البيئة من وجهة نظر العلوم الاقتصادية في أغلب الحالات على مفهوم التنمية المستدامة، ويرجع ذلك كون حماية البيئة بعد أساسي من أبعاد التنمية المستدامة، بالإضافة إلى البعد الاقتصادي والاجتماعي، فجمعية حماية الطبيعة العالمية تتطرق إلى هذا الموضوع على أن "المؤسسات الحامية للبيئة هي تلك التي تستوعب مفهوم التنمية المستدامة". في حين تشير هيئة 21 أيضا أن "المؤسسات الحامية للبيئة هي**

¹ نفس المرجع والصفحة سابقا.

² - الأمانة العامة للحكومة، المادة 04 من القانون 10/03 المؤرخ في 19 جمادى الأولى عام 1424 الموافق لـ 19 يوليو 2003 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 43، سنة 2003، ص 10.

³ - عائشة سلمى كيجلي، دراسة السلوك البيئي للمؤسسات الاقتصادية العاملة في الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2008، ص 57.

⁴ - السعيد زنات، دور الضرائب والرسوم البيئية في توجيه السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر 2016، ص 31.

المؤسسات المسؤولة التي تختار شعار التنمية المستدامة"، وكل منها يركز على أن المؤسسة التي تلتزم بحماية البيئة هي التي تتحمل مسؤوليتها اتجاه حماية البيئة كأحد مبادئ التنمية المستدامة، لذا نجد في بعض الأدبيات الاقتصادية يتداولون مصطلح المؤسسات المستدامة¹.

تهدف المؤسسات الاقتصادية في ظل الاستجابة لمجموعة من المحددات إلى تبني سلوك بيئي يهدف إلى الالتزام بحماية البيئة ويكون بخلق تأثير إيجابي على البيئة بالجمع بين التدنية من الخسائر وزيادة الإنتاج الأخضر، وفي نفس الوقت يقلل من الأثر السلبي بالقضاء على التلوث والاقتصاد في تحسين البيئة المحيطة بالمؤسسة بأدنى مستوى ممكن².

الفرع الثاني : محددات سلوك حماية البيئة للمؤسسة الاقتصادية

تتمثل محددات السلوك البيئي في العوامل التي من خلالها تلتزم المؤسسة بخصوص حماية البيئة، هذه العوامل قد تكون ذاتية، وقد تكون نابعة من المحيط الذي نعيش فيه. ونوجزها فيما يلي :

1- الضغوط الحكومية : تلجأ السلطات العمومية في أغلب الأحيان إلى وضع مجموعة من التدابير الرديعية والمحفزة من أجل دفع المؤسسات إلى إدماج الاهتمامات البيئية في إدارتها. وعند وضعها للسياسة البيئية، تقوم السلطات العمومية بالاختيار بين نوعين من الأدوات: التدابير التنظيمية، التدابير التحفيزية التي هي بالأساس أدوات اقتصادية. وظهر حديثا الجيل الثالث من أدوات السياسة البيئية والمتمثل في المقاربات الطوعية. تستعمل الحكومات هذه الأدوات استجابة للضغوط المتزايدة للرأي العام والذي أصبحت حماية البيئة من أولى اهتماماته. وحسب الكثير من الباحثين، تشكل أدوات السياسة البيئية للحكومة المصدر الأهم للضغوط الخارجية الممارسة على المؤسسات من أجل حماية البيئة³.

❖ **الأدوات التنظيمية Les mesures réglementaires :** تتشكل هذه الأدوات من مجموعة من المعايير التي يجب على المؤسسة التقيد بها، وتوجد أربع أنواع أساسية من هذه المعايير⁴.

- **معايير جودة البيئة Normes de qualité d'environnement :** يحدد مستوى جودة الأوساط المستقبلية للتلوث مسبقا، كالحد الأقصى لنسبة ثاني أكسيد الكربون (CO₂) في الجو، إذن فهذه المعايير تضع الأهداف النوعية العامة الواجب تحقيقها بناءً على قدرات الوسط الطبيعي.

¹ الطاهر خامرة، محددات سلوك حماية البيئة للمؤسسات الصناعية في الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر 2016، ص12.

² عائشة سلمى كيجلي ومحمد الطيب دويس، أثر الضغوط الحكومية على السلوك البيئي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية - دراسة إستطلاعية - مجلة الباحث، العدد16، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2016، ص314.

³ - محمد عادل عياض، دراسة نظرية لمحددات سلوك حماية البيئة في المؤسسة، مجلة الباحث، العدد07، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2010، ص11.

⁴ - الطاهر خامرة، مرجع سبق ذكره، ص40.

– **معايير الانبعاثات Normes d'émissions** : تحدد هذه المعايير الكمية القصوى المسموح بها لانبعاث ملوث معين في مكان ما، مثل حدود إصدار ثاني أكسيد الكربون في مؤسسة ما، تحديد قوة الضجيج الصادر من السيارة.

– **معايير المنتج Normes des produit** : تحدد هذه المعايير وتوضح الخصائص التي يجب أن تتوفر في المنتج كنسبة مادة الرصاص في البنزين مثلا، وفي كثير من الحالات يكون استجابة لمتطلبات التجارة الدولية (متطلبات التعبئة والتغليف، العلامة البيئية).

– **معايير الطرائق Normes des procédés** : تحدد هذه المعايير الطرق التقنية الواجب استخدامها في الإنتاج، والتجهيزات المقاومة للتلوث الواجب تنصيبها.

❖ **الأدوات الاقتصادية Les mesures économiques** : تعمل الأدوات الاقتصادية على إدخال الآثار الخارجية وذلك يأخذ بعين الاعتبار التكاليف الاجتماعية الناجمة عن أنشطة المؤسسات الاقتصادية، بالاعتماد على قوى السوق أو آلية العرض والطلب من خلال التأثير على تكاليف الإنتاج بما يؤدي إلى انتقال جزء منها أو كلها إلى أسعار السلع والخدمات المنتجة. ولهذا سنعتمد على تحليل الأدوات الاقتصادية التي يتم تطبيقها مباشرة على المؤسسات الاقتصادية والمتمثل فيما يلي:

– **الضرائب البيئية**: تعتبر أحد أهم الوسائل التقليدية في علاج مشكلة الآثار الخارجية، حيث إقترح بيغو في العشرينيات من القرن الماضي إمكانية فرض ضرائب على المؤسسات التي تسبب آثار خارجية سلبية مساوية لقيمة الأضرار التي ألحقتها بالبيئة.

– **الإجراءات التحفيزية والإعانات الضريبية**: يقصد بالحوافز الضريبية البيئية كل سياسة ضريبية تعمل على تحقيق أهداف بيئية لصالح المجتمع، من خلال توجيه الاستثمارات نحو المجالات التي تساهم في تخفيض درجة التلوث، مما يؤدي بشكل أو بآخر إلى تعديل سلوك المؤسسات إيجابيا اتجاه البيئة¹.

– **المقاربات الطوعية**: تترجم المقاربات الطوعية، تلك المبادرات التي تقوم بها المؤسسة الاقتصادية بخصوص الجوانب البيئية، والتي تكون نابعة من الوعي البيئي التام، دون أي ضغط تمارسه الدولة بواسطة الأدوات التنظيمية أو الاقتصادية.

ما يمكن أن تستفيد منه المؤسسة الاقتصادية من خلال المبادرات الطوعية، هو تفادي تكاليف الأدوات التنظيمية الاقتصادية، الاستعمال الأفضل للموارد، بالإضافة إلى التحريض الحقيقي لإزالة التلوث من خلال البحث عن تميز في السوق والحصول على سمعة جيدة.

تميز المقاربات الطوعية بعدة خصائص، يمكن أن نذكر منها ما يلي :

1- الطاهر خامرة و ابراهيم بختي، أثر السياسة البيئية على سلوك حماية البيئة في المؤسسات الصناعية الجزائرية "دراسة ميدانية"، مجلة الباحث، العدد 16، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر 2016، ص338

الفصل الأول : الأدبيات النظرية والتطبيقية لأثر الضريبة البيئية على سلوك حماية البيئة

- تسهل عملية مشاركة المؤسسات والهيئات الممثلة للقطاعات الاقتصادية في إعداد السياسة البيئية للدولة؛

- تزيد من حافزية المسؤولين في المؤسسات لتحقيق أهداف بيئية؛

- تسمح للمؤسسة بتحقيق السريع لأهدافها، فعلى سبيل المثال، هناك عدد متزايد من المستهلكين يقبلون على إقتناء سلع المؤسسات التي تبرهن على جهد طوعي في مجال حماية البيئة. وعليه، فالمؤسسات الصديقة للبيئة يتم مكافئتها من خلال "طلب أخضر" هو في نمو مستمر وسريع¹.

2- تأثير الأطراف ذات المصلحة: تمارس العديد من الأطراف ضغوطا على المؤسسات من أجل حماية وضمأن أولوية مصالحها، إذ أن المؤسسات الملوثة تكون عرضة لضغوطات خارجية تنشأ لدى الرأي العام، تلزم الأطراف التي تتعامل بشكل دائم مع المؤسسة على ممارسة ضغوطات عليها من أجل تصحيح سلوكها البيئي استجابة لتطلعات الرأي العام. وتتمثل هذه الأطراف في: المساهمين، المستخدمين، المستهلكين، الموزعين، شركات التأمين، البنوك، جمعيات حماية البيئة والهيئات القطاعية والعمومية².

3- الفرص الاقتصادية: إن من بين العوامل التي تحدد سلوك المؤسسات اتجاه البيئة هي الفرص الاقتصادية، فإدماج البعد البيئي في المؤسسة لا يعد نتيجة للإجبار فقط، بل يكون أيضا لرغبة المؤسسة في اغتنامها لبعض الفرص الاقتصادية. وتحقق المؤسسات الاقتصادية مزايا أو حوافز بتبنيها لسلوك بيئي معين، منها:

- مزايا إستراتيجية: كتحقيق الميزة التنافسية للمؤسسة، تعزيز الكفاءة والفعالية عن طريق تحسين بيئة العمل، خلق ثقافة بيئية للمؤسسة وتشجيع الإبداع؛

- حوافز تسويقية: كتعزيز صورة المؤسسة وسمعتها، توسيع الحصة السوقية على المدى الطويل، خلق فرص أعمال جديدة؛

- حوافز مالية: كتحسين الأداء المالي للمؤسسة من خلال التحكم في التكاليف وتحسين المردودية من جهة، وخلق القيمة من جهة أخرى³.

4- أخلاق المديرين: هذا العنصر هو ظاهرة فردية قبل أن يكون أمر تنظيمي في المؤسسة. فالمدير هو شخص عادي يتم تحليل وفهم سلوكياته من خلال قيمه. ومن خلال الدراسات أثبت أن المديرين يحاولون دوما تسيير مؤسساتهم بما يتماشى مع دوافعهم الأخلاقية. ومن هذا يمكن القول أن لأخلاقيات المسؤولين والقادة دور هام في إقرار إدماج البعد البيئي في مؤسساتهم⁴.

¹ - السعيد زنات، مرجع سبق ذكره، ص 64.

² - نور الدين جوادى، هالة جديدي، عقبة عبد اللاوي، السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر، الملتقى العلمي الدولي حول سلوك المؤسسات الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية المنعقد بجامعة ورقلة، الجزائر، 2012، ص 450.

³ - عائشة سلمى كيجلي، محمد الطيب دويس، أثر الضغوط الحكومية على السلوك البيئي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية - دراسة استطلاعية -، مرجع سبق ذكره، ص ص 18-17.

⁴ - محمد عادل عياض، مرجع سبق ذكره، ص 18.

5- العوامل الموقفية: تتمثل في عوامل السكون الهيكلي ويمكن أن تؤثر في طريقها لإدماج البيئة في الإدارة التي يمكن لإيجازها فيما يلي¹:

- عمر المؤسسة: قام العديد من الباحثين بدراسة أثر عامل الزمن على إدماج البعد البيئي في المؤسسات، فالمؤسسات الحديثة النشأة هي الأكثر تلاءمًا مع متطلبات حماية البيئة مقارنة بالمؤسسات المسنة، وهذا بسبب اختلاف القدرات التكنولوجية.

- قطاع النشاط: بعض قطاعات النشاط الاقتصادي تعتبر حساسة اتجاه البيئة، كاستخراج البترول، قطاع البتروكيماويات، الإسمنت....، لذلك نجد المؤسسات العاملة في هذا القطاع تأخذ بعين الاعتبار العامل البيئي.

- حجم المؤسسة: تعد المؤسسات الكبيرة الأكثر توافقًا نحو تبني السلوك البيئي مقارنة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسبب الاستثمارات المكلفة.

- الانتساب الدولي: ويقصد به الارتباط القانوني للمؤسسة بشركات ومجتمعات عالمية، فالكثير من المؤسسات تتبنى سلوكًا بيئيًا من خلال الضغوطات التي توجهها الشركة الأم للحفاظ على سمعتها ومكانتها محليًا ودوليًا.

- التوجهات الإستراتيجية: تؤثر الخيارات الإستراتيجية للمؤسسات بشكل كبير على سلوكها البيئي مثل المؤسسات التي تهتم بالإبداع وتوجهها واضح للإلتزام اتجاه البيئة، من خلال وضع أساليب وطرق جديدة بهدف الحد من التلوث مما تعكس مستوى الإبداع في المؤسسة، كما يجب أن يتلاءم السلوك البيئي للمؤسسة مع أولوياتها الإستراتيجية.

الفرع الثالث : أصناف سلوك حماية البيئة

يعتبر هذا التصنيف الأكثر شيوعًا، والذي سنعتمد عليه في هذه الدراسة، ويصنف سلوك المؤسسات اتجاه حماية البيئة إلا ثلاثة أصناف، دفاعي مستمد من المسؤولية الاقتصادية، وممثل (مساير) ومستمد من المسؤولية القانونية، وسلوك بيئي واعي (حساس) وهناك من يسميه استباقي ومستمد من المسؤولية الأخلاقية، وفيما يلي العرض المتعلق بكل صنف من الأصناف المذكورة².

1- السلوك الدفاعي (Comportement écidéfensif): يقوم هذا السلوك على مبدأ كن مرجحًا Be Profitable وهو الأساس الذي يحكم في كل الأشياء الأخرى، فتعظيم الربح هو العامل المفسر لهذا السلوك، لذا تعتقد هذه المؤسسات أن تبني هذا السلوك منشئ للثروة ومولد للأرباح، وأن مساهمة المؤسسة في المجتمع يتحقق بشكل غير مباشر بدون تدخل الدولة عن طريق سياستها البيئية.

¹ - Gribaa fafani, Les Déterminants de L'intention Environnementale des dirigeants des PME : Cas de l'industrie du textile-habillement Tunisienne, Thèse de doctorat non publier, l'école national supérieure de Gestion sousse, tunisie, 2013, p137.

² - الطاهر خامرة، مرجع سبق ذكره، ص12.

تعتبر البيئة وفق هذا المنطق معطي مجاني وموارده غير محدودة، لذا فإن نمو المؤسسات لا حدود له والاستهلاك المفرط للموارد من أجل الإنتاج الواسع، كما أن المؤسسات لا تضع في أجددة أعمالها التلوث أو الرقابة عليه، وهذا التعامل بلغ غاياته في السعي نحو التوسع والمبالغة في استغلال الموارد والطاقة إلى حد الهدر كونها مجانية. وعموما يمكن القول أن السلوك الدفاعي مقرون بالمسؤولية الاقتصادية التي تقوم أهدافها وآلياتها ووسائلها على المصلحة الذاتية الخاصة بها، وأن ما يتحقق للمجتمع هو نتاج ثانوي لهذه المصلحة، هذه النظرة خاصة منذ الثورة الصناعية إلى أواخر القرن العشرين كشفت عن جعل المؤسسات مصدرا لمشكلات بيئية، فهدف تعظيم الربح أدى بالمؤسسات لانتهاكات أخلاقية وتعارضات قاسية مع قيم المجتمع ومعاييره وصراعات مستمرة مع العمال ونقاباتهم، لهذا كان لا بد من حلول تجنب المؤسسات هذه المشكلات.

2- السلوك الممثل (المسابير) (Comportement écoconformiste) : عنوان هذا النمط من السلوك هو الامتثال للقانون (to obey to law)، والذي يقوم على نفس المبدأ القائم في السلوك الدفاعي من حيث الربح هو العامل المفسر له، إلا أن ما يميزه كونه ملزم بإتباع القوانين سواء كانت محلية أو وطنية أو إقليمية أو دولية التي تنظم عمل هذه المؤسسات، وبالتالي تحقيق قدر ممكن من التوازن، فمصدر التمييز في بين ما هو صائب وما هو خاطئ في السلوك الممثل يرجع إلى القانون الذي يعد مصدر الموازنة بين الحقوق و الواجبات في المؤسسة، فوفق هذا السلوك فإن المؤسسات تستمر في التلوث في المجالات التي لم يفرض فيها التزامات بنصوص قانونية، أي أن استغلال البيئة وعناصرها تعتبر عوائد ضمنية لذا تستمر المؤسسات في استغلالها، أما المجالات التي فرضت عليها التزامات قانونية فإنها تستجيب إليها وفق حسابات اقتصادية بناء على تحليل التكلفة/المنفعة. وعموما يمكن القول أن السلوك الممثل مقترن بالمسؤولية الاجتماعية حيث تسعى المؤسسات تفادي الاصطدام بالقانون، لذا تتوجه للالتزام بالحد الأدنى من المسؤولية الاجتماعية التي يفرضها القانون، ولهذا سميت بالمسؤولية القانونية، وعلى هذا الأساس فالمؤسسات الاقتصادية باتت تدرك أن مصلحة الذاتية الضيقة يمكن أن تكون مكلفة أكثر لدى زبائن أكثر وعيا بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، لذا أصبح التوجه للمسؤولية القانونية وعدم تعارض تبني بعض القوانين التي تعبر عن المسؤولية الاجتماعية أمر حتمي.

3- السلوك الواعي (Comportement écosensible): يتخطى هذا النمط من السلوك المصلحة الذاتية الضيقة المستمدة من المسؤولية الاقتصادية، كما يتخطى الالتزامات القانونية المستمدة من المسؤولية القانونية ليقوم على مبدأ الأخلاق والقيم (المسؤولية الأخلاقية) في تحديد ما هو صائب وسليم وعادل، وما هو خلاف ذلك في سلوك المؤسسة اتجاه البيئة والمجتمع. يأخذ هذا السلوك بمدخل الوقاية بدل مدخل العلاج الذي يأخذ به النمط السابق ، بحيث تتم الوقاية من المنبع لهذا يتسم هذا النمط بالطوعية، والاستجابة الواعية للمؤسسات تستجيب لما يتوقعه المجتمع بطريقة تضمن تحقيق سمعة قوية وقبول واسع يكسب تعامل أفراد المجتمع والحكومة معها.

المطلب الثاني: الضريبة البيئية كأداة لتوجيه السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية

تعتبر مشكلة التلوث البيئي من أهم المشكلات التي تعاني منها الدول في الوقت الراهن، وفي هذه الحالة أصبح التدخل الحكومي أمراً حتمياً. فنجد معظم المؤسسات الاقتصادية تبحث عن الربحية فقط، دون مراعاة الجوانب البيئية أثناء مزاولة أنشطتها، إذ أن تدخل الدولة يكون بآليات السياسة البيئية المختلفة لحماية البيئة من التلوث، وتتخصص في الآليات القانونية (إصدار القوانين واللوائح المتعلقة بحماية البيئة)، والآليات الاقتصادية ومنها (السياسة الضريبية المتمثلة في فرض ضريبة على التلوث، أو منح حوافز ضريبية مختلفة، أو تقديم إعانات حكومية...إلخ).

فهذا المطلب يقتصر على الضريبة البيئية التي تعمل على توجيه سلوك حماية البيئة لهذه المؤسسات، ونقصد بهذا، كيف أن ضغط هذه الضرائب يجعل المؤسسة الاقتصادية تعيد نظرها في التلوث البيئي عموماً، والتي تساهم في خلقه بدرجة كبيرة، بالإضافة إلى ضرورة الرشادة في استغلال الموارد الطبيعية خاصة الناضبة عنها. وفي مايلي سنتعرف على الضرائب البيئية وعلى أشكالها وأهدافها ومزاياها.

الفرع الأول : نشأة ومفهوم وأشكال الضريبة البيئية

أولاً- نشأة الضريبة البيئية : في مطلع القرن العشرين، جاء الاقتصادي الإنجليزي آرثر س. بيغو (Arthur.c.pigo)، بضريبة تفرض على المتسبب بالتلوث تقدر بناء على الضرر المقدر والتي تبناها الكثير من الاقتصاديون، وتعرف تلك الضريبة باسم ضريبة بيغوفيان تيمناً باسمه آرثر سي بيغو (1877-1959) الذي كان يعمل بروفيسوراً في الاقتصاد السياسي في جامعة كامبريدج في الفترة (1908-1944). وفي كتابه اقتصاديات الرفاه (الذي نشر للمرة الأولى في عام 1920) اقترح فرض ضريبة كوسيلة مناسبة لتحقيق المساواة بين التكاليف الخاصة والاجتماعية. وتعرف ضريبة بيغوفيان اليوم باسم رسوم التلوث أو ضريبة التلوث وهي ضرائب تفرض على مفرزي التلوث، وبما أن التكلفة الاجتماعية للتلوث تفوق التكلفة الخاصة للملوث (الواقع أن تكلفة الملوثين سالبة لأنهم يوفرون نقوداً عن طريق التلوث)، فينبغي على الحكومة أن تتدخل بضريبة، فتجعل التلوث أكثر تكلفة للملوث، فإذا صار إنتاج التلوث أكثر تكلفة فإن الملوث سينتج تلوثاً أقل، تضمن الضرائب البيئية أن يواجه الملوثون بتكاليف الخاصة والاجتماعية لأنشطتهما وفي حال غياب الضرائب البيئية أو أي أداة أخرى لضبط التلوث فإن النشاطات المضرة بالبيئة سوف تتنامى، وعليه فإن الضرائب البجوفية (Pigouvian taxes) إذن هي مصطلح شامل لكافة الضرائب المصممة لتصحيح عدم كفاءة نظام الأسعار بسبب وجود الآثار الخارجية السلبية¹.

¹ - عبد المجيد قدي، دراسات في علم الضرائب، الطبعة الأولى، دار جدير للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص 165.

ثانيا- مفهوم الضريبة البيئية : الضريبة البيئية هي إحدى وسائل التدخل الحكومي لحماية البيئة من التلوث، فنتيجة للمخاطر المتعددة التي تترتب على إساءة استخدام البيئة، قام العديد من الدول بفرض ضرائب بهدف حماية البيئة من التلوث. والضريبة البيئية هي أحد عناصر الجباية البيئية التي تشتمل على الضرائب والرسوم البيئية التي تفرضها على الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الملوئين للبيئة، بالإضافة إلى أن الجباية البيئية قد تشمل الإعفاءات والتحفيزات الجبائية للأشخاص الطبيعيين والمعنويين الذين يستخدمون في نشاطاتهم الاقتصادية تقنيات صديقة للبيئة.

وتعرف الجباية البيئية على أنها نوع من الأدوات الاقتصادية لمعالجة المشاكل البيئية. وهي مصممة لاستيعاب التكاليف البيئية وتوفير حوافز اقتصادية للأشخاص والشركات لتعزيز الأنشطة المستدامة بيئيا. بحيث أن إسقاط وصف البيئة على الجباية في حالة ما إذا كانت وعاءها أو ما ينوب عنه عبارة عن وحدة طبيعية.

كما أن الاتحاد الأوروبي وفي إحدى نشراته الإعلامية يؤكد على أن الاقتطاع الجبائي يعتبر بيئيا إذا كان الوعاء الخاضع لهذا الاقتطاع له آثار سلبية على البيئة، كما أن إيرادات هذا الاقتطاع توجه مباشرة إلى موازنة الدولة أو يتم تخصيصها لوجهات محددة¹.

في علم الجباية، الضريبة مصطلح شامل يعبر عن الضريبة، كما هو يعبر كذلك عن الرسم، رغم الاختلاف بينهما. فكلاهما اقتطاع نقدي، إجباري، مباشر، ذو طابع نهائي، إنما الاختلاف هو كون الضريبة ليس من ورائها مقابل، إلا أن الرسم له مقابل. أعتمد في هذه الدراسة أن تكون الضريبة البيئية مصطلح يشمل الضريبة والرسم معا².

تسمى الضريبة البيئية التي تبناها كثير من الاقتصاديين بالضريبة البيغوفينية نسبة إلى أثر بيغو الذي اقترحتها في بداية العقد الثاني من القرن الماضي في كتابه "اقتصاديات الرفاه" فرض ضريبة بيئية كوسيلة ملائمة لتحقيق المساواة بين التكاليف الخاصة والتكاليف الاجتماعية³.

وفقا لتعريف مشترك بين مختلف المعاهد الإحصائية أو الدراسية، الفرنسية والأوروبية (OECD)، Eurostat، CGDD)، فإن الضرائب البيئية تغطي جميع الضرائب على المنتجات أو الأصول ذات التأثيرات التي تؤثر على الجودة البيئية، مثل الضرائب المتعلقة باستهلاك الطاقة، وضرائب المركبات، وفرض الضرائب

¹ - محمد بن عزة، عبد الرزاق بن حبيب، دور الجباية في ردع وتحفيز المؤسسات الاقتصادية على حماية البيئة من أشكال التلوث دراسة تحليلية لنموذج الجباية البيئية في الجزائر، الملتقى العلمي الدولي حول سلوك المؤسسات الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، يومي 20 و 21 نوفمبر 2012، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص 155.

² - السعيد زنت، مرجع سبق ذكره، ص 76.

³ - عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص 165.

الفصل الأول : الأدبيات النظرية والتطبيقية لأثر الضريبة البيئية على سلوك حماية البيئة

على التلوث والنفايات، وفرض الضرائب على استهلاك المياه، ومن ناحية أخرى النفقات الضريبية لصالح التنمية المستدامة¹.

وتعرف أيضا : هي تلك الضرائب المفروضة على الملوئين الذين يحدثون أضرار بالبيئة من خلال نشاطاتهم الاقتصادية المختلفة الناتجة عن منتجاتهم الملوثة، واستخدامهم لتقنيات إنتاجية مضرّة بالبيئة².

كما يمكن تعريفها على أنها : إلزام الممول جبرا وبصفة نهائية ودون مقابل مبلغ نقدي، محدد لخزانة الدولة، بقصد حماية البيئة. أو أنها عبارة عن اقتطاع إجباري يدفعه الفرد إسهاما منه في التكاليف والأعباء العامة، وذلك باعتبار أن حماية البيئة تندرج ضمن الأعباء العامة³.

وتبعاً لما تقدم وترتيباً عليه يمكننا أن نعرف الضريبة البيئية بأنها تعني قيام المكلف بالضريبة (الملوث) بدفع مبلغ من المال جبرا وبدون مقابل وبصفة نهائية إلى الدولة نتيجة لإنتاج سلعة أو تقديم خدمة تزيد من تلويث البيئة، وهذا المبلغ يكون مساويا للتكلفة الحدية للضرر البيئي الحادث في المجتمع⁴.

ثالثا - أشكال الضريبة البيئية في الجزائر : تتجسد الأدوات الاقتصادية في النظام الجبائي الردعي الذي يعبر عن مجموعة محددة ومختارة من الصور الفنية للضرائب تتلاءم مع الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للمجتمع، بحيث مجموعها يشكل هيكلًا ضريبيا متكاملًا يعمل بطريقة محددة خلال التشريعات الضريبية واللوائح التنفيذية من أجل تحقيق أهداف السياسة الضريبية⁵.

1- الرسوم المفروضة على الانبعاثات الملوثة : تفرض هذه الضرائب على مخلفات النشاط الإنتاجي

للمؤسسات الصناعية، مما يدفع المنتجين إلى تخفيض هذه الانبعاثات بتغيير أنماط التسيير البيئي المعتمدة، وتشمل مجموعة من الرسوم نوجزها فيما يلي

- الرسم المتعلق بالأنشطة الملوثة أو الخطيرة على البيئة : وعاء هذا الرسم مجموع الأنشطة الصناعية

والتجارية والخدماتية التي تمارس من طرف المؤسسات المصنفة، أما لحساب قيمة الرسم السنوي على الأنشطة الملوثة أو الخطيرة على البيئة يتدرج تبعاً لتصنيف المؤسسة، حيث ترتفع قيمة الرسم كلما زاد تصنيف المؤسسة.

¹- Mireille chiroleu- Assouline, La fiscalité environnementale en France peut-elle devenir réellment écologique ?, paris school of economics, université paris 1 panthéon-sorbonne, 2015, p 132.

²- فارس مسدور، مرجع سبق ذكره، ص 349.

³- محمد عبد الباقي، مساهمة الجباية البيئية في تحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر 2010، ص 71.

⁴- http://ejustice.gov.ae/moj_upload/meezan/issue204/index.html

⁵- الطاهر خامرة، مرجع سبق ذكره، ص 133، 141.

- الرسم التكميلي على التلوث الجوي ذو المصدر الصناعي : يخص هذا الرسم التلوث الجوي ذو المصدر الصناعي الكميات المنبعثة في الهواء (انبعاثات الغاز والدخان والبخار والجزيئات السائلة أو الصلبة في الجو) والتي تتجاوز حدود القيم القصوى المحددة، ولحساب هذا الرسم يتم الرجوع إلى المعدلات الأساسية المطبقة في الرسم على الأنشطة الملوثة أو الخطيرة على البيئة، ويتم مضاعفة المبلغ وفقا لتجاوز النسب المحددة، من خلال تطبيق المعامل المضاعف للكميات المنبعثة وفقا لسلم تدريجي للمعاملات.
- الرسم الإضافي على المياه الصناعية المستعملة : يخص هذا الرسم حجم المياه المنتجة عن التلوث الناجم عن النشاط الذي يتجاوز حدود القيم المحددة بموجب التنظيم ساري المفعول، يتم تطبيق هذا الرسم كذلك بالرجوع إلى المعدلات الأساسية المطبقة في الرسم على الأنشطة الملوثة أو الخطيرة على البيئة ومعامل مضاعف لكميات المياه المستعملة من المصدر الصناعي حسب نسبة تجاوز القيم المحددة.
- الرسم على الوقود : تقدر قيمة الرسم بالنسبة للبنزين الممتاز والعادي ب 0.1 دج عن كل لتر و 0.3 دج عن كل لتر بالنسبة لغاز أويل، ويقتطع من المصدر من طرف شركة نפטال بالاعتماد على كمية البنزين الموزعة.
- الرسم على النفايات الحضرية : يتعلق هذا الرسم برفع النفايات بالنسبة للمؤسسات الصناعية الملوثة، كما يتعلق بتصريف المياه في المجاري الذي يقدر ب 10 في المائة بدون رسوم المفروض على المياه الصالحة للشرب والصناعية المستهلكة، ونتيجة بقيمة الزهيدة التي كانت تفرض على رفع النفايات المنزلية لم تتطور خدمات رفع النفايات ولم يكف بمقدرة البلديات تطوير أساليب معالجتها، حيث لم تكفي إلا برفع النفايات من المناطق الحضرية وإلقائها في الوسط الطبيعي. بالرغم من إعادة ترمين هذا الرسم ورفع معدلاته ، إلا أنه لا يسمح بتغطية تكاليف تسيير النفايات كون معدلات التحصيل ضعيفة.
- 2- الرسوم المفروضة على المنتجات : تهدف هذه الرسوم إلى إجبار المنتجين على دفع لقاء المنتجات المضرة بالبيئة، مما يدفعهم إلى تخفيض حجم الإنتاج وبالتالي تخفيض حجم الملوثات إلى المستويات المقبولة اجتماعيا وتمثل الرسوم فيما يلي :
- الرسم على الزيوت والشحوم المستوردة أو المصنعة محليا : قيمته 12500 دج لكل طن مستورد أو مصنوع داخل التراب الوطني والذي ينتج عن استخدامه زيوت مستعملة، ويتم تحصيل هذا الرسم عند خروج المواد المعنية من المصنع من طرف منتجها داخل التراب الوطني، أما عند الاستيراد فيحصل من طرف مصالح إدارة الجمارك على أساس قيمة صافي الثمن وأجرة الشحن وقيمة التأمين للكميات المستوردة.

- الرسم على العجلات المطاطية المستوردة أو المصنعة محليا : حددت قيمة 10 دج لكل عجلة تستعمل في المركبات الثقيلة و5 دج لكل عجلة تستعمل في المركبات الخفيفة، ويحصل هذا الرسم بنفس تحصيل رسم الزيوت والشحوم المستوردة أو المصنعة محليا.
- الرسم على الأكياس البلاستيكية المستوردة أو المصنعة محليا : وعائه الوزن حيث يحسب على أساس كمية الأكياس المستوردة أو المصنوعة محليا، ويقدر ب 10.50 دج عن كل كيلوغرام من الأكياس البلاستيكية سواء كانت مستوردة أو مصنعة محليا. يتم تحصيل هذا الرسم بنفس طريقة تحصيل الرسمين على المنتجات السابقين.
- 3- الضرائب المفروضة لحماية جودة الحياة :** تهدف هذه الرسوم إلى حماية الصحة العامة من الآثار السلبية من النفايات جراء عملية تخزينها، وبالتالي التشجيع على معالجتها بالطرق الصحيحة بدل تخزينها، وتمثل هذه الرسوم في :
 - الرسم التحفيزي على إنقاص المخزون من النفايات الصناعية الخاصة : هدفه التشجيع على عدم تخزين النفايات الصناعية الخاصة، ووعائه الحجم حيث حددت قيمة هذا الرسم ب 10500 دج لكل طن مخزون من النفايات الصناعية الخاصة أو الخطرة.
 - الرسم التحفيزي لإنقاص المخزون من النفايات المرتبطة بأنشطة العلاج : هدفه التشجيع على عدم تخزين النفايات الاستشفائية المرتبطة بأنشطة العلاج في المستشفيات والعيادات الطبية، ويعتبر حجم النفايات المخزنة وعاء هذا الرسم حيث يسدد 24000 دج لكل طن مخزن من هذه النفايات.

الفرع الثاني : عناصر وأهداف الضريبة البيئية

سنتطرق في هذا الفرع إلى تحديد عناصر الضريبة البيئية، ثم الانتقال إلى تحديد أهدافها

أولاً : عناصر الضريبة البيئية

- 1- المكلف بالضريبة البيئية :** ينبغي أن يكون المكلف بالضريبة البيئية بحسب الأصل - وفقاً للقواعد العامة للعدالة الاجتماعية- هو من تسبب في إحداث هذا التلوث. هذا الأصل العام هو ما أخذ به في أدب اقتصاد البيئة، وتم صياغته في المبدأ الشهير الملوث يدفع Principle : Polluter - Pays والذي يتم اختصاره عادة في (P.P.P)¹.

- 1-1 مبدأ الملوث يدفع :** يقصد به إدراج كلفة الموارد البيئية ضمن ثمن السلع أو الخدمات المعروضة في السوق، ذلك أن إلقاء نفايات ملوثة في الهواء أو المياه أو التربة هو نوع من استعمال هذه الموارد

¹ - عمرو محمد السيد الشناوي، تقويم الضريبة كأداة لسياسة حماية البيئة، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، العدد 49، أبريل 2011، مصر 2011، ص 402.

ضمن عوامل الإنتاج وبذلك ينبغي أن يدخل استعمال هذه الموارد الطبيعية في كلفة المنتج أو الخدمة المعروضة.

1-2-2- مبدأ المستخدم يدفع : تطبق بعض الدول كذلك مبدأ آخر، ألا وهو مبدأ (المستخدم يدفع)، بموجب هذا المبدأ يجب على مستخدم أو مستغل الموارد الطبيعية تحمل تكلفة تلك الموارد الطبيعية تحمل تكلفة تلك الموارد التي يستخدمها أو يستغلها، بما في ذلك تكاليف استخدام وسائل الإعلام والإعلان عن أوجه التلوث التي يحدثها أو ييثها في الأوساط البيئية المحيطة بنشاطه.

2- وعاء الضريبة البيئية : يمكن تعريف الوعاء الضريبي بصفة عامة بأنه المادة أو المال أو الشخص الخاضع للضريبة مع ضرورة توافر العنصر الزمني لهذا الوعاء وحسب الأنظمة المحددة لذلك¹.

1-2-1- اختيار وعاء الضريبة البيئية : إن وعاء الضريبة البيئية لا يتحدد بقيمة نقدية، ولكن بوحدات مادية، مثل حجم المخلفات التي تصرفها في مسطحات المياه أو كمية الملوثات التي تطلق في الهواء.

2-2- تحديد وعاء الضريبة البيئية : هو الجزء الذي تفرض عليه الضريبة من المادة موضوع الضريبة ويقصد به الجزء الذي يتعدى المستوى الأمثل للتلوث المسموح به اجتماعياً، ويتحدد هذا المستوى عندما تتعادل التكلفة الحدية لتخفيض التلوث مع التكلفة الحدية للضرر.

2-3- تقدير وعاء الضريبة البيئية : نظراً لصعوبة قياس وتقدير الانبعاثات والمخلفات بصورة دقيقة، تلجأ عادة الأنظمة الضريبية في مختلف الدول إلى ترجمة هذه الملوثات في شكل معادلات وجداول تحسب على أساس أهمية المخاطر الناتجة عن كل نوع من أنواع هذه الملوثات، على أن يتم توضيح وتبيان مقدار الضريبة المخصص لكل وحدة معينة من وحدات القياس وذلك وفقاً لنوع وطبيعة تلك الملوثات.

3- سعر الضريبة البيئية : سعر الضريبة أو مقدارها هو ذلك المبلغ الذي يفرض على المتسبب في إحداث التلوث، وهناك أسلوبين معتمدين في غالب تشريعات الدول التي تعتمد الضرائب البيئية وهما² :

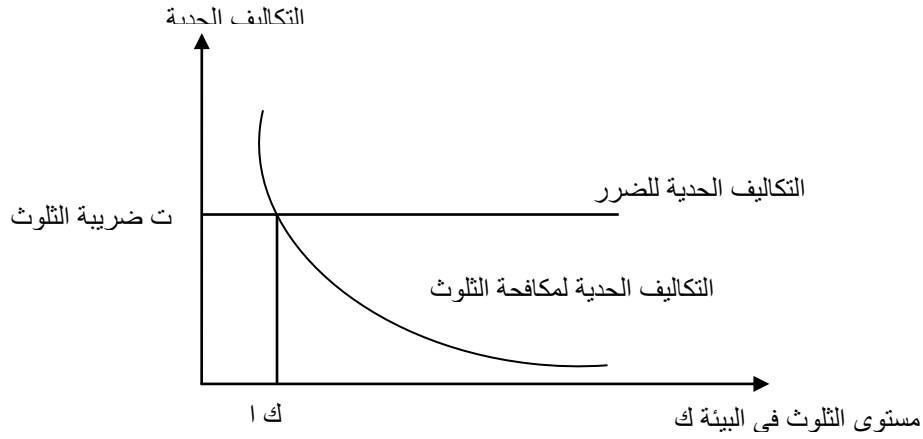
1-3- السعر الثابت : في الفقه الضريبي بصفة عامة يعتبر السعر الثابت للضريبة ذلك المعدل الذي لا يتغير حتى ولو تغير الوعاء الضريبي، أي تحديد قيمة ثابتة من قيمة الوعاء الضريبي.

2-3- السعر التصاعدي : أما الأسلوب التصاعدي فيعتمد تصاعد الضريبة مع تصاعد الوعاء الضريبي، وهذا ما يتيح الاقتراب من مبدأ العدالة، وفي حالة الضرائب البيئية يتم تحديد هذا النوع من الضرائب عند النقطة التي تتعادل فيها تكلفة الضرر الحدي الذي يسببه التلوث مع التكاليف الحدية لمكافحة التلوث، حيث يشير إلى تكلفة مقدارها (ت) يفرضها التلوث وفي غياب الضريبة على التلوث سوف تسبب قدراً كبيراً من التلوث (ك)، وبفرض ضريبة (ت) تتعادل الأضرار فإن التلوث يقل إلى (ك1). وذلك ما يوضحه الشكل البياني الموالي :

¹ - المرجع السابق، ص 415، 422.

² - محمد بن عزة، عبد الرزاق بن حبيب، مرجع سبق ذكره، ص 156.

الشكل البياني رقم (1-1) : منحني بياني يوضح كيفية فرض الضريبة البيئية على المؤسسات الاقتصادية

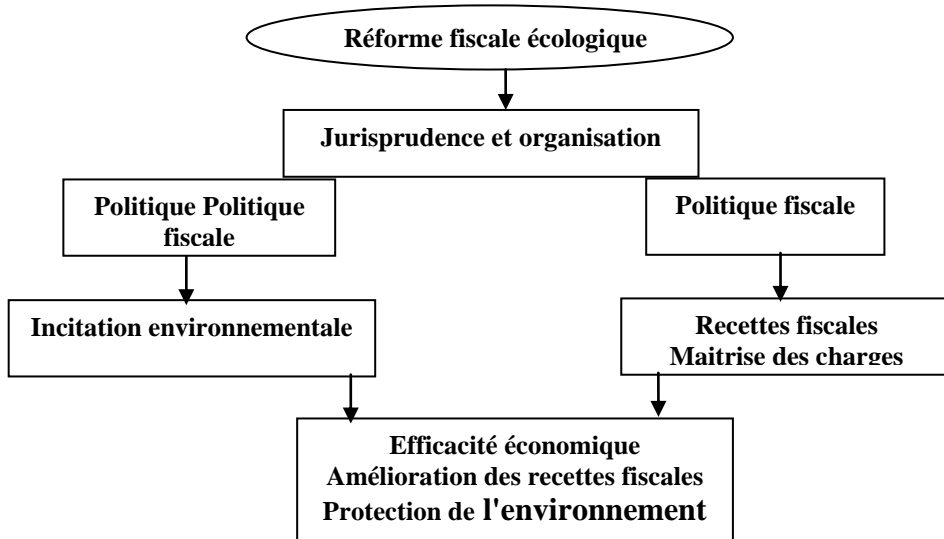


المصدر : عمرو محمد السيد الشناوي، تقويم الضريبة كأداة لسياسة حماية البيئة دراسة حالة مصر، مقال منشور بمجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق جامعة المنصورة، العدد 49 مصر 2011، ص 427

4- **تخصيص حصيلة الضريبة البيئية :** في إطار مبادئ وقواعد تسيير الميزانية العمومية فإن مبدأ العمومية ومن ثم قاعدة عدم التخصيص في الإيرادات لا يطبقان عملاً في شأن الضرائب البيئية ففي كافة التطبيقات على المستوى العالمي نجد أن عائد هذه الضرائب يعاد استخدامه في نطاق سياسات مكافحة التلوث وما تحتويه من آليات¹.

ثانياً - **أهداف الضريبة البيئية :** الضريبة البيئية ليس هدفها مالي (تدعيم إيرادات الميزانية) فقط ولكن هي من جهة أداة فعالة في معالجة مشاكل البيئة. والشكل البياني يوضح ذلك.

الشكل البياني رقم (02-01) : مميزات وأهداف الضرائب البيئية



Source H.BENZIDANE, la fiscalité écologique au Algérie : Une alternative pour la source protection de l'environnement, p06

¹ - السعيد زنت، مرجع سابق ذكره، ص 93.

وللضرائب البيئية أهدافا تجعلها إحدى أهم أدوات السياسات البيئية والاقتصادية على حد سواء، والهدف الأول والأساسي هو الحد من إنتاج واستهلاك المواد الملوثة، بالإضافة إلى أهداف أخرى يمكن تلخيصها فيما يلي 1:

- 1- المساهمة في إزالة التلوث عن طريق ما تضمنته الضريبة البيئية من إجراءات عقابية سواء كانت غرامات مالية أو عقوبات جنائية يتعرض لها كل مخالف لقواعد حماية البيئة؛
- 2- تصحيح نقائص السوق إذ أصبحت الإجراءات القانونية وحدها لا تكفي لردع المخالفين، وكذا ضعف وقلة الموارد المالية المخصصة لحماية البيئة، وتوجيه قرارات أرباب العمل نحو الإستثمارات غير الملوثة للبيئة؛
- 3- الحد من التلوث باعتبار أن الضرائب الكبيرة تؤدي بالمكلف إلى اتجاه نحو التقليل من التلوث وبالتالي التقليل من التكاليف التي تتحملها المنشأة، وبالتالي تخفيض الأسعار؛
- 4- ضمان بيئة صحية لكل شخص في المجتمع والعالم وهذا ما نصت عليه مختلف الشرائع والقوانين والاتفاقيات؛
- 5- غرس ثقافة المحافظة على المحيط لدى المجتمع والعالم؛
- 6- وقاية البيئة محليا وعالميا من النشاط الإنساني الضار؛
- 7- الحد من التلوث، والضرائب تؤدي بالمكلف إلى الاتجاه نحو التقليل من التلوث؛
- 8- تحقيق تنمية سريعة ذات فوائد مشتركة؛
- 9- إيجاد مصادر مالية جديدة من خلالها يتم إزالة النفايات؛
- 10- تحفز أو تشجع على عدم تخزين النفايات الصناعية الخاصة أو الخطيرة؛
- 11- الحد من الأنشطة الخطيرة والملوثة للبيئة باعتبارها مكلفة جداً.

الفرع الثالث : مزايا وصعوبات فرض الضرائب البيئية

للضرائب البيئية مجموعة من المزايا والصعوبات، وسوف نتطرق لكل منها على حدى فيما يلي²

أولاً : مزايا فرض الضرائب البيئية

من بين مزايا فرض الضرائب البيئية نذكر ما يلي :

- أنها تدمج تكاليف الخدمات البيئية و الأضرار البيئية مباشرة ضمن أسعار السلع والخدمات والفعاليات التي أدت إليها، وهذا ما يساعد على تطبيق مبدأ الملوث هو الذي يدفع. ويسمح باندماج السياسات الاقتصادية والمالية والبيئية؛
- تحفز المنتجين والمستهلكين على الابتعاد عن السلوكيات الضارة بالبيئة؛

¹ - كمال رزق، مرجع سبق ذكره، ص 100.

² - السعيد زنت، مرجع سبق ذكره، ص 95.

- تحفز المنتجين على الابتكار والإبداع عندما تكون الطاقة، المياه، المواد الأولية والنفايات خاضعة للضرائب. وهذا ما يقودهم إلى تطوير أساليب جديدة للإنتاج والنقل والإسكان واستخدام الطاقة والاستهلاك العام قصد تخفيض الضرائب التي يدفعونها، وهذا يساعد على تحقيق المزيد من الكفاءة الاقتصادية؛
- تؤدي إلى زيادة الإيرادات التي يمكن استخدامها لتحسين البيئة، إلى منح الحوافز للآخرين للقيام بذلك أو لتقليل حجم بعض الأعمال الأخرى ذات التكلفة الأعلى، مثل ضرائب العمل بهدف زيادة العمالة والرفاه الاقتصادي.

ثانيا : صعوبات فرض الضرائب البيئية

- تعود الصعوبات التي تواجه فرض هذه الضرائب إلى جملة من العوامل أهمها :
- عوامل سياسية تتمثل في غياب مرجعية للسياسة البيئية، وبالتالي أدى ذلك إلى تغليب المنطق ووجهة النظر للاعتبارات التنموية على الاعتبارات البيئية، وتفضيل أسلوب التدخل الإداري في معالجة المشاكل البيئية، مما أدى إلى تغييب العديد من الأدوات الاقتصادية للسياسة البيئية، بما فيها البرامج والضرائب والرسوم البيئية؛
- اختلاف أهداف الاقتصاديين على أهداف السياسيين، فعلى حين يرى الاقتصاديون أن أهداف السياسة البيئية مثلها مثل أي سياسة رشيدة أي اختيار الأساليب الأقل تكلفة لتحقيق هدف معين فإن السياسيين والمسؤولين الحكوميين يضعون في اعتبارهم عوامل أخرى قد تضعف من ميلهم للأدوات الجبائية؛
- انخفاض الوعي الضريبي البيئي وهي صفة غالبا ما تعرف بها شعوب الدول النامية، كون ارتفاع أسعار الضريبة البيئية لكي تصبح مؤثرة وتعطي فعلها الصحيح وتخلق حافزا للمكلفين بأدائها إلى التهريب الضريبي وذلك بعدة طرق قد يكون منها محاولة التخلص من أسباب التلوث والنفايات بطرق غير قانونية وهذا قد يقود بالتالي إلى زيادة الأضرار والتلوث وبالتالي ارتفاع حجم الأخطار البيئية وتأثيراتها.

المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية حول سلوك حماية البيئة والضريبة البيئية

إن أي دراسة لم تبدأ من العدم، بل ما هي إلا تكملة لدراسات سابقة تناولت الموضوع ولكن من زاوية أخرى، وبما أن مواضيع البيئة تلعب دورا مهما في البحوث العلمية، فإن الاعتماد في موضوعنا على دراسات سابقة هي ضرورة توضح لنا المسار وطريقة معالجة المعلومات للوصول إلى النتائج المرجوة، وفقا لرغبتنا في اختيار الموضوع.

وعند قيامنا بمحصر المراجع التي تساعدنا في إعداد موضوع بحثنا، ومن خلال مسحنا الاستطلاعي للدراسات والأبحاث، وجدنا هناك مجموعة من الدراسات التي لها علاقة بالموضوع وتتقاطع معه في بعض النقاط، وعليه فضلنا التنويع فيها بين دراسات عربية وأخرى أجنبية، وهي مزيج بين مقالات وأطروحات دكتوراه ورسائل ماجستير، قصد الإحاطة أكثر بموضوع بحثنا ومعرفة ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في هذا الموضوع.

المطلب الأول: عرض ومناقشة الدراسات العربية

هناك عدة دراسات باللغة العربية تناولت الموضوع، وقد اهتمت كل دراسة بجانب محدد. وأغلب الدراسات التي سيتم عرضها تم الاعتماد عليها في وضع نموذج لدراستنا، حيث تم ترتيب هذه الدراسات وفقاً لمتغيرات الموضوع والسنوات الدراسة كالتالي:

❖ صالح بن عبد الرحمن السعد (2006)، بعنوان: "فعالية استخدام المدخل الضريبي لحماية البيئة ومكافحة التلوث البيئي في المملكة العربية السعودية - دراسة ميدانية (استكشافية)

دراسة ميدانية (استكشافية)، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبد العزيز - جدة. استهدفت هذه الدراسة استطلاع وجهة نظر المشاركين فيها تجاه فعالية استخدام المدخل الضريبي لحماية البيئة ومكافحة التلوث البيئي، ولتحقيق هذا الهدف تم تصميم استبيان وزع على عينة مكونة من 90 مقسمة إلى ثلاث فئات كالتالي: مصلحة الزكاة والدخل 30 استمارة، مصلحة الأرصاد والبيئة 31 استمارة والمنشآت الصناعية 29، وقد توصلت الدراسة إلى عدم فعالية الأنظمة والإجراءات الحالية المتبعة لحماية البيئة ومكافحة التلوث البيئي في المملكة العربية السعودية، كما أكدت النتائج على فعالية استخدام المدخل الضريبي لهذا الغرض، سواء من خلال فرض ضرائب مباشرة أو غير مباشرة على المنشآت أو المعدات والأجهزة والمواد التي تسبب التلوث، أو من خلال منح بعض الحوافز الضريبية بهدف حماية البيئة ومكافحة التلوث البيئي، مع ملاحظة أن المشاركين في الدراسة يفضلون استخدام الحوافز الضريبية بدلا عن فرض ضرائب على التلوث.

من خلال هذه الدراسة نلاحظ أنه تم الاعتماد عليها كمرجع كبير لأنها اهتمت باستخدام المدخل الضريبي من أجل حماية البيئة وهذا ما مثل المتغير المستقل بالنسبة لدراستنا الحالية، فاستخدمنا أداة الاستبيان للوصول إلى النتائج مثلما استخدم الباحث وبالتالي نجد معظم ما تطرق له مدرج في الدراسة التي نحن بصددنا وسنسعى لتطبيقها ميدانياً على المؤسسات البترولية، إلا أن وجه الاختلاف بين الدراستين يكمن في أن الباحث طبق دراسته في بيئة المملكة العربية السعودية (جدة) خلال سنة 2006 حيث وزع 90 استمارة على 3 فئات محددة أما دراستنا الحالية فأسقطناها على بيئة مكونة من 30 مؤسسة مخصصة في القطاع البترولي الناشطة بمنطقة حاسي مسعود لسنة 2018.

❖ محمد عبد الباقي (2010)، بعنوان: "مساهمة الجباية البيئية في تحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر"

وهي مذكرة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، تخصص مالية ونقود، جامعة الجزائر. وقد كانت إشكالية الدراسة: ما مدى مساهمة الجباية البيئية كآلية من الآليات الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة؟ قام الباحث بطرح المفاهيم الأساسية المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة والتلوث البيئي

وإبراز مساهمة الجباية البيئية في الحد من التلوث منه، بالإضافة إلى الدراسة الميدانية التي تناولت حالة الجزائر، وقد خلص الباحث إلى النتائج التالية:

- مفهوم التنمية المستدامة يعبر عن أهمية التنمية الاقتصادية والاجتماعية للأجيال الحالية دون رهن الأجيال القادمة في تحقيق تنميتها؛
- يعتبر التلوث من أهم المشاكل التي قد تحد من استمرار التنمية في المستقبل؛
- أولت الجزائر أهمية البيئة، حيث أصدرت عدة قوانين تخص البيئة والتي تضبط التنظيم المطبق على المؤسسة المصنفة لحماية البيئة.

اعتمد الباحث في دراسته على تحديد أهمية ودور الجباية البيئية في تحقيق التنمية المستدامة فهذا ما يعكس في دراستنا الأهمية البالغة للجباية البيئية التي تعتبر جزء من متغيرات دراستنا، فقام الباحث بدراسة حالة وطبقها على الجزائر ككل، وهذا ما يعزز من أهمية ومكانة الجباية البيئية ومما زاد في رغبتنا لتطبيقها على دراستنا الحالية.

❖ عبد الغني حسونة (2013)، بعنوان : "الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة"

وهي أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، تخصص قانون أعمال، جامعة محمد خيضر بسكرة. كانت إشكالية الموضوع حول مدى فعالية الآليات المتخذة من قبل المشرع الجزائري في تحقيق التوازن بين متطلبات التنمية من جهة ومقتضيات حماية البيئة من جهة أخرى؟ حيث عمل الباحث على طرح مختلف المفاهيم المتعلقة بالبيئة وبالتنمية المستدامة وكذلك طرح ثلاث آليات تتدخل من خلالها الدولة لتحقيق التوازن البيئي كمدافع وحامي لحقوق حماية البيئة، وتبيان الجزاءات الواقعة والناجمة عن الأضرار البيئية وذلك بعد إثباتها، وأخيرا قدم فكرة الإطار التشاركي أي المساهمة الجماعية في تعويض الأضرار البيئية.

وقد خلص الباحث إلى نتائج نذكر منها:

- اعتمد المشرع الجزائري فرض نظام ردعي يعتمد على فرض الضرائب والرسوم على الأنشطة الملوثة لتقليصها، ونظام غير ردعي سعى من خلاله إلى التشجيع على اعتماد نشاطات وتكنولوجيا نظيفة صديقة للبيئة؛
- اعتمد المشرع الجزائري أسلوب التراخيص كحماية مسبقة للاعتداء خاصة بالنسبة للمشاريع الصناعية وأشغال النشاط العمراني؛

- تبنى المشرع الجزائري معيارا تدريجيا بالنسبة للجهة المختصة بتسليم رخصة استغلال المنشآت المصنعة، أي كلما زادت أهمية وخطورة المنشآت على البيئة كلما علا وسما مستوى الجهة الإدارية المختصة بتسليم رخصة الاستغلال؛
- لم يكتفي المشرع الجزائري بضمان تحقيق الحماية للوسط البيئي الوطني، بل عمل على حماية الأقاليم البيئية للدول الأخرى حيث اشترط في طلب التراخيص المتعلقة بتصدير النفايات خاصة الخطرة وجود موافقة مسبقة ومكتوبة من طرف السلطات المختصة في الدول المستوردة لهذه النفايات.

تطرق الباحث لحماية البيئة من الجهة القانونية واعتمد على رأي المشرع الجزائري فيها، فطرح آليات تدخل الدولة في الجانب البيئي للمحافظة عليها ومكافحة التلوث، فاعتبر الضريبة البيئية من بين الآليات المفروضة على الأنشطة الملوثة وهذا ما عكس شق كبير في دراستنا الحالية.

❖ محمد مسعودي (2014)، بعنوان : "فعالية الآليات الاقتصادية لحماية البيئة - دراسة تقييمية لتجارب بعض الدول منها الجزائر -"

هدف الباحث من خلال أطروحته إلى إبراز أهمية الآليات الاقتصادية لحماية البيئة في مجال الحد من التلوث البيئي لتحقيق التنمية المستدامة. وهذا من خلال الوقوف على الأسس النظرية والجوانب التطبيقية للآليات الاقتصادية. وقد عالج فعالية الأدوات الاقتصادية (الضرائب والإعانات البيئية) من خلال دراسة وصفية لتجربة دول من منظمة OECD الاتحاد الأوروبي، إضافة إلى دراسة قياسية لفعالية الآليات المستخدمة من قبل الدول المختارة خلال الفترة 2001-2011، وقد استمدت معطيات الدراسة من قاعدة المعطيات Eurostat، وقام ببناء نموذج خطي متعدد بين انبعاثات الغازات والاحتباس الحراري في المنطقة كمتغير تابع وحصر المتغيرات المستقلة في كل من الضرائب والإعانات البيئية كما قام الباحث في الفصل الأخير من أطروحته بتناول تجربة الجزائر في مجال الأدوات الاقتصادية لحماية البيئة من خلال ما جاء به المخطط الوطني للأعمال من أجل البيئة والتنمية المستدامة لسنة 2001، إضافة لما احتوته تقارير حالة البيئة في الجزائر الصادر عن وزارة التهيئة الإقليمية والبيئة في الجزائر للسنوات 2000، 2003، 2005.

وتوصل الباحث من خلال دراسته إلى وجود أثر واضح وإيجابي للآليات الاقتصادية المتبناة لحماية البيئة في بلدان الإتحاد الأوروبي، أما عن حالة الجزائر فلا زالت تعمل على تقوية سياستها البيئية المختلفة بالشكل الذي يجعلها أكثر فعالية في المجال البيئي.

تناول الباحث الآليات الاقتصادية لحماية البيئة ومكافحة التلوث بصفة مفصلة لتحقيق هدف التنمية المستدامة، فقام الباحث بدراسة وصفية وقياسية لمجموعة من الدول فتميزت بيئة دراسة الباحث بالتنوع والاختلاف لأنه تمت دراسته على دول أوروبية وأخرى عربية ومحدود زمنية امتدت من 2001 إلى غاية 2011، كما اعتبر الضرائب والإعانات البيئية كمتغير مستقل مثلما اعتمدها في دراستنا الحالية، غير أن الاختلاف كان يمس المتغير التابع من ناحية الدراستين.

❖ السعيد زنات (2016)، بعنوان : "دور الضرائب والرسوم البيئية في توجيه السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر"

وهي مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، تخصص الإدارة البيئية في منظمات الأعمال، جامعة محمد بوضياف المسيلة. تجلت معالم الإشكالية في: ما تأثير الضرائب والرسوم البيئية على توجيه السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر؟

الفصل الأول : الأدبيات النظرية والتطبيقية لأثر الضريبة البيئية على سلوك حماية البيئة

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى مساهمة الضرائب والرسوم البيئية في توجيه السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر، كما شملت تقييم السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية من خلال التزامها بتسديد مستحققاتها من الضرائب والرسوم البيئية، إبراز الدور الذي تلعبه الضرائب والرسوم البيئية في إشراك المؤسسة الاقتصادية لتحقيق البعد البيئي.

اعتمد الباحث في دراسته على الرسم TAPD لمجموعة من المؤسسات الاقتصادية المتواجدة بالمسيلة، أما الأداة فقد استخدمت المقابلة. توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: نشاط المؤسسة الاقتصادية في الجزائر به آثار سلبية على البيئة، حيث ففة كبيرة من هذه المؤسسات لا تولي اهتمام كبير لدمج البعد البيئي في نشاطها، ضغوطات الأطراف ذات المصلحة الفاعلين في المجال البيئي أدى بهذه المؤسسة إلى امتصاص هذا الضغط من خلال محاولة المؤسسة الاقتصادية في الجزائر إظهار اهتمامها بالبيئة من خلال المشاركة في التظاهرات العلمية ذات الصلة بالحفاظ على البيئة وحمايتها من التلوث والضرائب والرسوم هي أداة تتدخل بواسطتها الدولة لتوجيه في السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية.

نجد عنوان هذه الدراسة يتطابق مع عنوان دراستنا الحالية فكلاهما يعتبر أن المتغير التابع متمثل في السلوك البيئي والمتغير المستقل الضرائب البيئية، وكان من خلالها معرفة ما مدى تأثير الضرائب البيئية في توجيه سلوك حماية البيئة، وعليه فإن ما تم التطرق إليه في دراستنا محتوى ضمن هذه الدراسة، للوصول إلى النتائج ركز الباحث على الرسم TAPD فقط كما اعتمد على أداة المقابلة وتم إسقاط الدراسة الميدانية على عينة من خمس مؤسسات اقتصادية مختلفة الأنشطة والمتواجدة بولاية المسيلة والمتمثلة في سونطراك محطة الضخ رقم 03، مطاحن الحضنة، لافارج اسمنت، E.P.E EATIT تيندال سابقا، NAFTAL SPA في الفترة الممتدة من 2010 إلى غاية 2014. فاختلقت دراستنا عنه من ناحية الأداة والزمان والمكان ونوعية النشاط بالنسبة للمؤسسة فاعتمدنا على الاستبيان وتم توزيعه على عينة من المؤسسات البترولية خلال سنة 2018.

❖ عائشة سلمى كيجلي (2008)، بعنوان : "دراسة السلوك البيئي للمؤسسات الاقتصادية العاملة في الجزائر - دراسة ميدانية لقطاع النفط بمنطقة حاسي مسعود".

مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد وتسيير البيئة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة. عالجت الباحثة الإشكالية التالية: ما هي أنماط السلوك البيئي للمؤسسات الاقتصادية العاملة في الجزائر؟ وما هي أسباب اختلافها؟

هدفت هذه الدراسة إلى البحث في موضوع السلوك البيئي للمؤسسات والبحث عن منهج يساعد المدراء ومنتخذي القرارات التسييرية في فهم طبيعة العلاقة بين أطراف المجتمع والمؤسسة من أجل تحقيق تنمية مستدامة، وذلك من خلال الوصول لتصنيف سلوك مختلف المؤسسات الاقتصادية العاملة في الجزائر وتفسير

اختلاف هذا السلوك ومعرفة أسبابه. إضافة إلى إبراز مكانة البيئة خلال مراحل الصناعة البترولية كون هذه الأخيرة من الصناعات الأساسية التي لا نستطيع الاستغناء عنها في بلادنا، كما أنها تلحق أضرار كبيرة بالبيئة، ومعرفة ما وصلت إليه الجزائر في هذا المجال.

ولمعالجة هذا الموضوع استخدمت الباحثة المنهج الوصفي، في الشق النظري، أما الشق التطبيقي فكان من خلال بناء استبيان الذي احتوى أسئلة حسي ما جاء في الشق النظري للدراسة، واستعان عند التحليل ببعض الطرق الإحصائية مثل أدوات الإحصاء الوصفي، وبعض البرامج الإحصائية بالإضافة لبرنامج معالج SPSS. وفي المجال التطبيقي تحدد مجال الدراسة الزمنية بسنة 2007-2008، والمكانية ببلدية حاسي مسعود، وكانت عينة البحث عبارة عن مجموعة من المؤسسات الاقتصادية العاملة في قطاع النفط. من بين أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة نذكر :

- أن حماية البيئة تتطلب ضرورة معرفة المشكلات البيئية ومحاولة إيجاد حلول لها؛
- تمارس المؤسسات الاقتصادية أنشطتها في ظل ضغوط قوية من جانب أطراف عديدة، من أجل تحسين أداءها البيئي، وبالتالي فإنها تحتاج إلى استراتيجيات وأساليب إدارية جديدة تساعدها في تحقيق ذلك؛
- معظم المؤسسات النفطية في قيامها بحماية البيئة تسعى للاستجابة إلى القوانين من ناحية شكلية دون أن تقوم بالأعمال المبررة لذلك.

❖ محمد عادل عياض (2010)، بعنوان : "دراسة نظرية لمحددات سلوك حماية البيئة في المؤسسة"

تتمثل هذه الدراسة في مقال بمجلة الباحث التي تصدر عن كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير بجامعة ورقلة، تمحورت إشكالية المقال في التساؤل حول العوامل المؤثرة في تحديد درجة الالتزام البيئي للمؤسسة، وهدف المقال إلى دراسة العوامل المحددة لسلوك المؤسسة اتجاه البيئة، وأهم أشكال هذا السلوك لتحقيق التنمية المستدامة. وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن هناك مجموعة من العوامل المتحركة في درجة الالتزام البيئي للمؤسسة، حيث أن حجم الأخطار المهددة للبيئة أدى إلى ظهور وزيادة الوعي البيئي لدى الرأي العام. كذلك أم المؤسسات لا تهتم بالبيئة بسبب الإلحاح فقط، بل تكمن أيضا برغبتها في اغتنام فرص اقتصادية نشأت نتيجة ظهور الأسواق الخضراء، ونتيجة أيضا لإمكانية تحقيق ربح إضافي توفره بعض الممارسات البيئية. كما أشار الباحث إلى أن عنصري الإلحاح والفرص الاقتصادية ليس السببين الوحيدين لاعتماد المؤسسة لإستراتيجية بيئية، فهناك دافع آخر مهم جدا يتمثل في أخلاقيات المديرين الواعون بخطورة التدهور الحاصل في البيئة ومخاطر التغيير المناخي.

❖ نور الدين جوادي، هالة جديدي وعقبة عبد اللاوي (2012)، بعنوان : "السلوك البيئي للمؤسسة

الاقتصادية بالجزائر دراسة شركة الورود

وهي دراسة جاءت في إطار الملتقى العلمي الدولي حول سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة، المنعقد بجامعة ورقلة.

تمثلت إشكالية هذه الدراسة عن مدى اهتمام المؤسسة بالجانب البيئي وإدماجها له ضمن إستراتيجيتها التسييرية وما الفائدة التي يمكن أن تجنيها في تحسين سلوكها البيئي.

الهدف من هذه الدراسة : الوصول إلى قراءة حول السلوك البيئي للمؤسسة لتحقيق متطلبات التنمية المستدامة.

والمحصرت الدراسة على مؤسسة الورود لإنتاج العطور فهي تسعى للحصول على شهادة إيزو 14001، كما تم الإلمام بالجانب النظري للموضوع من العوامل المحددة للسلوك البيئي وأصناف السلوكيات وتطبيقها على المؤسسة وعن طريق المقابلة والملاحظة تم الحصول على جميع الإجراءات التي قامت بها المؤسسة من أجل حماية البيئة بغية تصنيفها بيئيا.

كما خلصت هذه الدراسة إلى أن انتهاج المؤسسة للسلوك البيئي يحسن من أدائها البيئي، وما ينتج عنه من مزايا الحد من التلوث واحترام للتشريعات القانونية في إطار حماية البيئة، وهذا كأرضية لحصول مؤسسة الورود على شهادة نظام الإدارة البيئية.

❖ الطاهر خامرة (2016)، بعنوان : "محددات سلوك حماية البيئة للمؤسسات الصناعية في الجزائر"

وهي أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة ورقلة، عالج الباحث في دراسته إشكالية متمثلة في التساؤل الرئيسي التالي : ما هي العوامل المؤثرة على أنماط سلوك حماية البيئة للمؤسسات الصناعية العاملة في الجزائر، من بين النقاط التي هدفت إليها هذه الدراسة هي اختبار فعالية أدوات السياسة البيئية في الحد من التلوث الصناعي، وذلك من خلال إبراز مدى توافق أدوات السياسة البيئية وأدوات التسيير البيئي، كذلك حاول الباحث تحديد القطاعات الصناعية الأكثر حساسية اتجاه حماية البيئة وطرحه حلول مرتبطة بمعالجة التلوث الصناعي باعتبار هذا الأخير من أخطر أنواع التلوث.

بالنسبة للحدود المكانية والزمنية، فقد قام الباحث بإسقاط دراسته على عدد من المؤسسات الصناعية، اختيرت عينة عشوائية تتكون من 380 مؤسسة تم توزيعها عبر الوطن على أساس جهوي (شرق، وسط، غرب، جنوب)، حيث تم منح فترة من فيفري 2015 إلى غاية نوفمبر 2015 لجمع الاستثمارات، مستخدما الباحث كل من المنهج الوصفي والمقارن والتجريبي، والاستبيان كأداة لجمع المعلومات إضافة إلى المقابلات الشخصية ومختلف التقارير التي تنشرها وزارة البيئة. من بين أهم النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة نذكر :

- رغم التدابير الوقائية المتخذة من طرف الحكومة للتحكم في التلوث الصناعي المسبب للتدهور بنسبة معتبرة من الناتج المحلي الخام، إلا أنها لم تتمكن من ذلك بسبب ضعف التخطيط البيئي الناجم عن عدم الاستقرار المؤسسي؛
- يختلف تبني السلوكيات البيئية بين المؤسسات الصناعية الجزائرية والأجنبية العاملة في الجزائر في درجة الوعي البيئي، لكن وبشكل عام لا تختلف أنماط سلوك حماية البيئة للمؤسسات محل الدراسة باختلاف قطاعاتهم؛ بالنسبة للنتائج الخاصة بالعوامل المؤثرة على سلوك حماية البيئة في المؤسسات الصناعية بحسب جنسيتها وطبيعة الصناعة فسنحاول التركيز على الشق المتعلق بدرساتنا، حيث توصل الباحث إلى أن هناك فرق على مستوى المردودية الذي تظهره العناصر الفرعية لصالح المؤسسة الجزائرية، وهذا ناتج عن اهتمام المؤسسات الجزائرية بالمسؤولية الاقتصادية على حساب المسؤولية الأخلاقية، إضافة إلى أن كل المؤسسات محل الدراسة تتأثر بالفرص الاقتصادية (العوامل الاقتصادية) بنفس الدرجة.

نلاحظ أن الدراسات الأربعة الأخير اشتملت على جزء من دراستنا الحالية والمتمثل في المتغير التابع وهو سلوك حماية البيئة في المؤسسات، بحيث حصروا جميع العوامل المؤثرة على الالتزام البيئي في المؤسسات واعتبروا أن الضريبة البيئية ضمن الأدوات الاقتصادية المحددة لسلوك حماية البيئة في المؤسسات، كما صنفوا السلوك البيئي للمؤسسات إلى ثلاثة أصناف كما اعتمدنا على هذا التصنيف في دراستنا الحالية السلوك الواعي، السلوك المسامر، السلوك الدفاعي. لهذا نعتبر أن دراستنا مست جانب كبير من هذه الدراسات، أو هي محتواة ضمن الدراسات السابقة.

المطلب الثاني : عرض ومناقشة الدراسات الأجنبية

كذلك بالنسبة للدراسات الأجنبية التي تناولت الموضوع أو جزء منه، التي سيتم عرضها كالآتي:

❖ **GUILLAUME SAINTENY (1999), « Quelle fiscalité de l'environnement ? »**

هذا النص هو نسخة معدلة مقال نشر في المراجعة المالية العامة الفرنسية العدد 63، في معهد الدراسات السياسية باريس. استهدفت هذه الدراسة بأن الضريبة البيئية عبارة عن امتياز وحافز لصالح المنتجات والخدمات غير الملوثة باستبعاد التكاليف، وأن استخدام الضرائب البيئية يظهر بشكل واضح كنقاط فعالة من وجهة نظر البيئة والاقتصاد. وخلصت هذه الدراسة إلى أن :

- استخدام الضرائب البيئية يحقق من المساواة الاجتماعية، العدالة الاجتماعية لأنه يحد من الضرائب غير المباشرة؛
- استخدامها في الأهداف البيئية يشجع بشكل عام المساهمة في الحد من التلوث؛
- زيادة الإنتاجية في التعهدات المعنية عبر ترشيد الإنتاج بين المرافق المختلفة التصنيع القائمة من طريقة العرض الأقل تكلفة.

أبرز الباحث أهمية الضريبة البيئية في البيئة الفرنسية، وخلص إلى نتائج وأعتبر الضريبة البيئية ذو أهمية بالغة للحد من الأنشطة الملوثة، وهذا ما توافق مع المتغير المستقل في الدراسة الحالية.

❖ **HAMDOUN MOHAMED (2008), « Le comportement évologique des entreprises chimiques tunisiennes : un passage obligé ou un choix délibéré »**

يكمن الهدف من هذه الدراسة في تحديد العوامل المتحكمة في مستوى الالتزام البيئي للمؤسسات، حيث شملت هذه الدراسة مجموعة من المؤسسات التونسية التي تنشط في قطاع الصناعات الكيماوية. وأظهرت الدراسة أن المنشآت الصناعية هي المتهم الرئيسي في أي تغيير في المحيط الحيوي، حيث أدخلت الممارسات البيئية بعد فترة من اللامبالاة للمشاكل البيئية.

توصلت الدراسة الميدانية في ما يخص الضغوطات الحكومية، أن التشريعات البيئية رادعة والأدوات الاقتصادية محفزة، وهو ما يدفع المؤسسات الملوثة للبيئة إلى ضرورة تبني سلوك أكثر مسؤولية، وهذا نتيجة تفاقم المشاكل البيئية التي أدت إلى ظهور حساسية بيئية لدى الرأي العام، ثم تحولت إلى ضغوط يمارسها أصحاب المصلحة على المؤسسات لدفعها إلى العمل أكثر في اتجاه أكثر اخضراراً وحماية للبيئة.

كما بينت الدراسة أن الشركات لا تهتم بالبيئة الطبيعية تحت الإكراه (الضغوطات الحكومية) فقط، ولكن أيضاً لاغتنام الفرص الاقتصادية ولتحقيق مكاسب ربحية أخرى من خلال بعض الممارسات البيئية ومع ذلك فالمؤسسات لا تعتمد استراتيجيات بيئية دائماً في ظل القيود أو اغتنام الفرص الاقتصادية، ولكن أيضاً لوجود شعور أخلاقي قادمهم للمحافظة على البيئة من مخاطر تدهور التراث الطبيعي.

أبرز الباحث من خلال دراسته العوامل المحددة للسلوك البيئي، حيث اعتبر الضرائب البيئية من أهم المحددات وتوصل أن التشريعات البيئية رادعة وأن الأدوات الاقتصادية محفزة من أجل الحد من التلوث، مما يدفع إلى تبني سلوك بيئي، وهذا ما اشترك مع دراستنا الحالية. إلا أن نقاط التفرقة بين الدراستين تكمن في أن الباحث اسقط دراسته على مجموعة من المؤسسات التونسية التي تنشط في الصناعة الكيماوية.

❖ **MIREILLE CHIROLEU- ASSOULINE (2010), « La fiscalité environnementale, instrument économique par excellence »**

الدراسة عبارة عن مقال منجز من طرف الباحث في مدرسة باريس للاقتصاد، جامعة باريس 1 مركز اقتصاديات جامعة السوربون. يعتبر الخبير الاقتصادي التفاعلات بين النظام الإنتاجي والبيئة من حيث العوامل الخارجية أو الصالح، يشير إلى فشل السوق في التنظيم وهو بحاجة لتدخل الدولة. من بين الأدوات التنظيمية

المتاحة فإن الضرائب هي الأكثر كفاءة اقتصادية وأكبر حافز للابتكار. يمكن إعادة توزيع الإقرارات الضريبية كما يمكن البحث عن عائد مزدوج وتصحيح الخلل الناتج عن التنظيم.

وخلصت الدراسة إلى أن الضرائب البيئية هي أهم أداة للتنظيم البيئي، من خلالها تزداد تكاليف الشركات والتي تعكسها جزئيا في أسعارها (أكثر أو أقل وفقا لحالة المنافسة)، ويترتب عنها مخاطر فقدان الحصة السوقية للصناعات المتضررة وتدهور الميزان التجاري.

ركز الباحث في دراسته على أن الضرائب البيئية هي الأكثر كفاءة اقتصادية وهذا من منطلق التنظيم عند تدخل الدولة وهذا في المجتمع الفرنسي، فقمنا بإسقاط هذه الدراسة على دراستنا الحالية وفي بيئة مختلفة.

❖ HENRI BOGAERT (2013), « taxes environnementales, par activité économique »

الدراسة منجزة من طرف مكتب التخطيط الاتحادي، مكتب التخطيط الفدرالي (FPB) هو منظمة ذات اهتمام عام تجري دراسات حول قضايا السياسة الاقتصادية والاجتماعية- الاقتصادية والبيئية. استهدفت هذه الدراسة أنه يوجد ثلاثة حسابات بيئية للبيئة، هذه الحسابات متمثلة في الضرائب البيئية حسب النشاط الاقتصادي وحسابات انبعاثات الغلاف الجوي وحسابات تدفق المواد على مستوى الاقتصاد.

واعتبر أي ضريبة تكون أساسها نشاطا ملوثا أو استغلاليا يجب اعتبار الموارد ضريبة بيئية إذ تعتبر الرسوم الضريبية على المنتجات البترولية أيضا ضرائب بيئية، كما صنف الضرائب البيئية في أربع فئات حسب قاعدتها : الطاقة، النقل والتلوث والموارد.

تشارك الدراستين في متغير واحد والمتمثل في الضريبة البيئية، لكن افترقنا الدراستين في البيئة وعينة الدراسة والحدود الزمانية لكل من منهما.

المطلب الثالث : موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة

تم الاعتماد في دراستنا على مجموعة من الدراسات السابقة معظمها جزائرية وأخرى أجنبية، حيث ركزت على سلوك حماية البيئة والضريبة البيئية للمؤسسات. ومن خلال استعراضنا لهذه الدراسات تم استنتاج بعض النقاط المهمة من بينها :

- الاهتمام الكبير بالبيئة والسلوك الذي تتبعه المؤسسات أصبح موضوع الساعة لكثرة الأنشطة السلبية المضرّة بالبيئة؛
- لحماية البيئة يستوجب معرفة المشكلات البيئية ومحاولة إيجاد حلول لها؛

الفصل الأول : الأدبيات النظرية والتطبيقية لأثر الضريبة البيئية على سلوك حماية البيئة

- نشاط المؤسسات الاقتصادية يمارس تحت ضغوطات لتحسين أدائها البيئي، من بينها التشريعات القانونية وتدخل الدول التي تجبر الملوث على دفع الضريبة البيئية للحد من التلوث؛
- ساعدت الدراسات السابقة في إعطاء صورة أولية ونظرة شاملة لكافة الموضوع لأنه تعتبر دراستنا كشق منها مما سهل الانطلاق في الدراسة؛
- ساهمت الدراسات السابقة بشكل كبير في تصميم الاستبيان، وتحديد المنهجية الملائمة لدراستنا الحالية؛
- تمكنا من التعرف على الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسات السابقة مما ساعدنا في تحديد الأداة المناسبة لاختبار صحة فرضيات الدراسة الحالية؛
- أهم ما ميز دراستنا الحالية هو اختلاف البيئة عن البيئات الاقتصادية التي أجريت فيها الدراسات السابقة.

خلاصة الفصل :

من خلال هذا الفصل تعرفنا أن آرثر سي بيغو يعتبر أول من اقترح فرض ضريبة كوسيلة مناسبة لتحقيق المساواة بين التكاليف الخاصة والاجتماعية. والتي أصبحت تعرف بالضرائب البيئية، والتي تفرضها الدولة على الأشخاص المعنويين والطبيعيين الملوثين للبيئة الذين يستخدمون في نشاطاتهم الاقتصادية تقنيات مضرّة بها، وذلك وفقا لأهم مبادئ سياسة الضريبة البيئية وهو الملوث الدافع، هذه الوسيلة تعددت أنواعها حيث أن كل دولة قامت بتطبيق مزيج معين من هذه الضرائب وذلك وفقا لطبيعة التلوث الذي تعاني منه، كما أنها تخضع لإصلاحها مستمرة كغيرها من التشريعات الجبائية. وتعتبر الضرائب البيئية أحد العوامل المحددة للسلوك البيئي في المؤسسات الاقتصادية.

والضرائب البيئية وسيلة كسائر الوسائل لها إيجابيات متعددة مثل العمل على الحفاظ على البيئة وتوفير منتصب عمل وزيادة الإيرادات الجبائية وغيرها أما السلبيات فنذكر منها التأثير على القدرة التنافسية للمؤسسات وصعوبة تحديد مبلغ الضريبة بصورة دقيقة، توقف المؤسسات عن النشاط وغيرها.

الفصل الثاني:

دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات البرولية

بجاسي مسعود

تمهيد :

بعدها استعرضنا في الفصل الأول الأدبيات النظرية والتطبيقية للدراسة، وذلك من خلال التعرف على المفاهيم الأساسية المرتبطة بسلوك حماية البيئة والضرائب البيئية، كما تطرقنا لأهم ما توصلت إليه الدراسات السابقة حول الموضوع و إبراز موقع دراستنا الحالية من هذه الدراسات، سنحاول في هذا الفصل اختبار مدى تطابق الجانب النظري -أثر الضريبة البيئية في توجيه سلوك حماية البيئة- مع الواقع العملي، أي معرفة مدى تأثير الضرائب البيئية في توجيه سلوك حماية البيئة للمؤسسات الاقتصادية من خلال دراسة عينة من المؤسسات البترولية بحاسي مسعود

ولالإلمام أكثر بالجانب التطبيقي للدراسة تم توزيع استمارة استبيان تحتوي على أسئلة مندرجة تحت محاور محددة هي في الأصل إجابات عن الأسئلة الموضوعية ومحاولة منا لإثبات أو نفي فرضيات الدراسة. وعليه قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين كالتالي:

- المبحث الأول : الطريقة والأدوات المتبعة في الدراسة الميدانية
- المبحث الثاني : تحليل نتائج الدراسة الميدانية ومناقشتها

المبحث الأول : الطريقة والأدوات المتبعة في الدراسة الميدانية

إن الهدف من الدراسة الميدانية يكمن في معرفة وتحليل مدى تأثير الضريبة البيئية في توجيه سلوك حماية البيئة في المؤسسات البترولية محل الدراسة، ولإسقاط الإطار النظري على الواقع يتطلب توفير إطار منهجي يحدد من خلاله القواعد الأساسية التي تمكن من ذلك، ولتحقيق ذلك يستوجب اختيار الأداة المناسبة للدراسة. ومن خلال هذا المبحث سنحاول تناول كل من طريقة جمع المعطيات وعينة الدراسة، والنسب والمتغيرات المستخدمة في عملية التحليل، بالإضافة إلى البرامج المستعملة في معالجة هذه المعطيات.

المطلب الأول : الطريقة المستخدمة

طبيعة الموضوع عادة ما تفرض على الباحث اختيار المنهج المستعمل والأدوات التي تساعد في ذلك، وسنقوم من خلال هذا المطلب التطرق إلى إجراءات الدراسة الميدانية من خلال استعمال المنهج المناسب، الأدوات المساعدة والأساليب المعتمدة لاختبار الفرضيات كالتالي :

الفرع الأول : منهجية الدراسة

بهدف توضيح وجهات نظر معظم المؤسسات بخصوص أثر الضريبة البيئية في توجيه سلوك حماية البيئة، تم الاستناد للمنهج الوصفي والتحليلي، بالنظر لكون هذا المنهج يتلاءم مع طبيعة الدراسة والمتغيرات المدروسة،

الفصل الثاني : دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات البترولية بحاسي مسعود

وبهدف اختبار الفرضيات تم استخدام المنهج المقارن حيث تمت مقارنة المؤسسات البترولية حسب جنسيتها وتاريخ إنشائها ونشاطها، إلى جانب ذلك تم استخدام المنهج التجريبي لتناسبه مع منهجية IMRAD.

كما تمت معالجة المعطيات المتحصل عليها، من خلال تفرغ قوائم الاستبيان والتي شملت العديد من المحاور، كما تم الاعتماد في التحليل للمعلومات المدركة على البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية (SPSS) staticial package for social sciences

الفرع الثاني : مجتمع وعينة الدراسة

تختلف المؤسسات عن بعضها البعض من حيث نوع النشاط الذي تمارسه، والموارد الطبيعي الذي يعتمد عليه هذا النشاط بشكل أساسي، بالإضافة إلى حجم ونوعية المخلفات التي تنتج عن النشاط وطرق معالجتها وتأثيرها على البيئة، لذا إرتأينا أن نختار المؤسسات البترولية كقطاع خاص من أجل تطبيق دراستنا عليها، لما لها من أهمية بالغة لكون الأنشطة التي تمارس بها الأكثر تلويثا للبيئة.

أولاً- مجتمع الدراسة : يتكون مجتمع الدراسة من مجموعة عشوائية من المؤسسات العاملة بقطاع النفط (البترول) والمتمركزة على مستوى بلدية حاسي مسعود.

ثانياً- عينة الدراسة: تم حصر عينة الدراسة على أساس القدرة على حكم معرفة أثر الضريبة البيئية في توجيه سلوك حماية البيئة في المؤسسات الاقتصادية الناشطة في مجال النفط فكان الاستبيان موجه إما للمدير أو رئيس قسم البيئة أو رئيس مصلحة البيئة أو مدقق بيئي بما يخدم مجال الدراسة. وقدرت العينة المستهدفة ب 45 مؤسسة منها الوطنية، الأجنبية وأخرى مختلطة. إلا أنه نتيجة لعدم الإجابة وعدم قبول بعض المؤسسات الإجابة آخذين بعين الاعتبار الأولوية للعمل، الشيء الذي خفض من حجم العينة المدروسة.

الجدول رقم(2-1) : يوضح الإحصائيات المتعلقة بتوزيع قوائم الاستبيان

| الاستبيان | | البيان |
|------------------|-------|---------------------------------|
| النسبة المئوية % | العدد | |
| 100 | 45 | عدد الاستثمارات الموزعة |
| 84.44 | 38 | عدد الاستثمارات المسترجعة |
| 17.77 | 08 | عدد الاستثمارات الملغاة |
| 66.66 | 30 | عدد الاستثمارات الصالحة للتحليل |

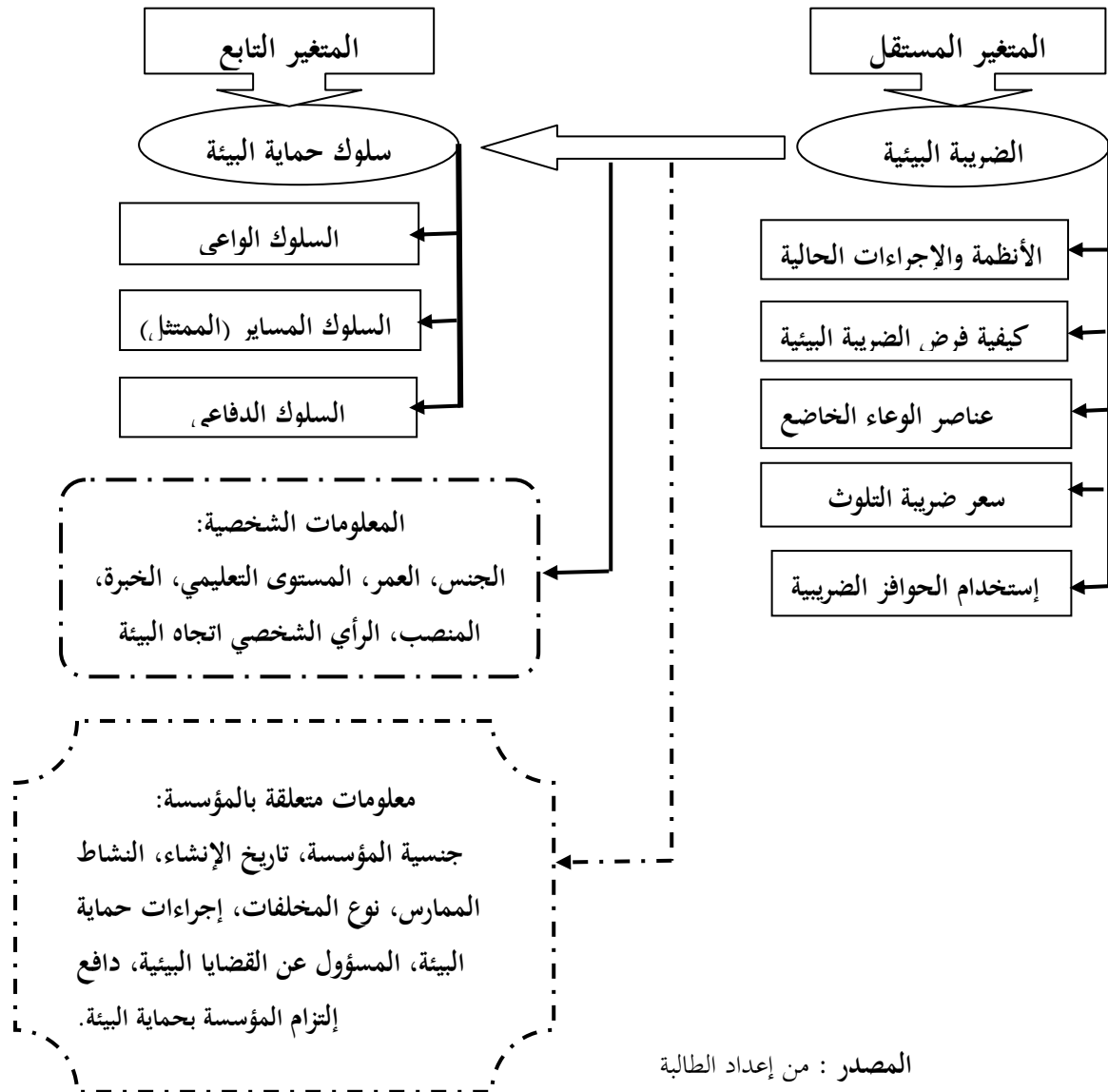
المصدر: من إعداد الطالبة بناء على برنامج Excel

يوضح الجدول السابق (1-2) أن عدد إجمالي الاستبيانات الموزعة على عينة البحث بلغ 45 استمارة بنسبة 100 في المائة، كما تم منح فترة معتبرة لجمع الاستمارات قدرت ب 21 يوم، بينما حدد عدد الاستمارات المسترجعة منها 38 استمارة، في حين ألغيت 08 استمارات وبقيت 30 استمارة صالحة للتحليل، وهي ما تم اعتماده في الوصول إلى الاستنتاجات أي نسبة 66.66 في المائة من إجمالي الاستمارات الموزعة، أفرغت الاستثمارات المعتمدة في شكل مصفوفي يتضمن 30 سطر و36 عمود بشكل يخصص خانة لكل إجابة ما يمثل بيانات الدراسة.

الفرع الثالث : متغيرات الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى تأثير المتغير المستقل والذي تم التطرق إليه في الفصل الأول والمتمثل في الضريبة البيئية على المتغير التابع والمتمثل في سلوك حماية البيئة للمؤسسات الاقتصادية، كما هو موضح في الشكل الموالي:

الشكل رقم (1-2) : يوضح متغيرات الدراسة



الفرع الرابع : أدوات الدراسة

انطلاقاً من طبيعة الدراسة تم الاعتماد على أداة الاستبيان، والتي صممت بهدف التعرف على وجهة نظر وأراء أفراد العينة بشأن تأثير الضريبة البيئية في توجيه سلوك حماية البيئة، أعدت فقرات الاستبيان من خلال الاستعانة بالجانب النظري والدراسات السابقة، بشكل بسيط قابل للفهم من قبل أفراد العينة، كما تسمح أيضاً باختبار الفرضيات المطروحة، يعود سبب اختيار الأداة نظراً لصعوبة تكميم متغيرات الدراسة (طبيعة متغيرات الدراسة متغيرات نوعية)، وأيضاً مميزات مجتمع الدراسة التي تميزت بصعوبة الاتصال بأفراد العينة.

المطلب الثاني : أساليب التحليل الإحصائية المستخدمة

بغرض التحليل وقراءة أجوبة أفراد عينة الدراسة واختبار صحة فرضياتها تم استخدام مجموعة من الاختبارات الإحصائية نذكر منها :

الفرع الأول : أدوات التحليل الإحصائي المستخدمة

تتفرع الوسائل المعتمدة في التحليل للوصول إلى نتائج الدراسة والميمنة بالتفصيل فيما يلي بين مقاييس التحليل الإحصائي والتحليلات الإحصائية.

أولاً- مقاييس التحليل الإحصائي الوصفي

- 1- التكرارات والنسب المئوية : للتعرف على الصفات الشخصية والوظيفية لأفراد عينة الدراسة المستهدفة؛
- 2- المتوسط الحسابي : يستخدم من أجل توضيح أهمية الفقرات المدرجة في الاستبيان؛
- 3- الانحراف المعياري : يحدد مقدار انحراف إجابات عينة الدراسة عن المتوسطات الحسابية.

ثانياً- التحليلات الإحصائية

- 1- معامل ألفا كرونباخ : لتحديد مدى قياس متغيرات الدراسة، من خلال أداة جمع البيانات المستخدمة؛
- 2- مصفوفة ارتباط بيرسون Pearson : يعمل على تحديد طبيعة العلاقة التي تربط المتغيرين التابع والمستقل؛
- 3- اختبار ANOVA الأحادي : يعمل على مقارنة تأثير الضريبة البيئية في توجيه سلوك حماية البيئة حسب جنسية وعمر والنشاط الذي تمارسه المؤسسات المدروسة.

الفرع الثاني : الطريقة المستخدمة في القياس

يوضح هذا النوع وصفا للأداة المستخدمة في الدراسة، حيث جاءت مختلف الفقرات مغلقة متاحة للإجابة وفقا لمقياس ليكارت الثلاثي نظرا لتناسبه مع مثل هذه الدراسات، وتوضح خيارات الإجابة أمام مختلف العبارات في الجدول التالي :

الجدول رقم (2-2) : يوضح خيارات الإجابة في قائمة الاستبيان مرفقة بالأوزان حسب ليكارت الثلاثي

| | | | |
|---------|-----------|-------|-------|
| الرأي | غير موافق | محايد | موافق |
| الأوزان | 1 | 2 | 3 |

المصدر : من إعداد الطالبة

يتم من خلال الجدول أعلاه حساب المتوسط الحسابي المرجح لكل خيار، بغية تحديد مجال للاتجاه العام للإجابات تأسيسا على مجال وقوع قيمة المتوسط المرجح كما يوضحه الجدول التالي :

الجدول رقم (2-3) : يوضح المتوسط المرجح والاتجاه الموافق له ليكارت الثلاثي

| | | | |
|----------------|-----------|-----------|--------|
| المتوسط المرجح | 1.66-1 | 2.33-1.67 | 3-2.34 |
| الاتجاه العام | غير موافق | محايد | موافق |

المصدر : من إعداد الطالبة

المطلب الثالث : أداة الدراسة

يتضمن هذا المطلب الأداة المعتمدة في الدراسة بشكل يوضح طبيعة البيانات التي تهدف إلى تجميعها، بحيث تعد قوائم الاستبيان الأداة الأكثر تناسبا مع طبيعة البحث ومجتمع الدراسة.

الفرع الأول : بناء أداة الاستبيان

يوضح هذا الفرع الوصول لقياس أثر الضريبة البيئية في توجيه سلوك حماية البيئة، تم تصميم قائمة استبيان، بشكل مدروس مع مراعاة دقة الصياغة وبساطة العبارات، الاتساق بين الفقرات والأبعاد مع تقسيمها وفقا للأجزاء التالية:

الجزء الأول : يحتوي على خطاب تقديم لدراسة بهدف تحفيز أفراد العينة (المستجوبين) على التجاوب؛

الجزء الثاني : قدم بهدف التعرف على الخصائص المتعلقة بطبيعة أفراد العينة المتمثلة في الجنس، العمر، المستوى التعليمي، الخبرة المهنية، المنصب، رأي الشخص اتجاه البيئة؛

الجزء الثالث : يركز على المعلومات المتعلقة بالمؤسسات محل الدراسة والمتمثلة في جنسية المؤسسة، تاريخ الإنشاء، النشاط الذي تمارسه، المخلفات الناتجة عن نشاطها، إجراءات حماية البيئة، المسؤول عن قضايا البيئة، دافع التزامها بحماية البيئة؛

الفصل الثاني : دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات التبرولية بحاسي مسعود

الجزء الرابع : يتضمن مجموعة من الأسئلة حول تصنيف المؤسسات حسب الأنماط السلوكية اتجاه حماية البيئة، إذ تناول ثلاثة أصناف: النمط الواعي، النمط المسائر والنمط الدفاعي، وذلك بالاعتماد على المعايير الرئيسية وهي: أهمية الإجراءات البيئية ؛ درجة التزام المؤسسة بالتشريعات القانونية المفروضة ؛ مدى تأقلم المؤسسة مع ضغوط المتعاملين ؛ وشخصية المسؤول عن قضايا البيئة. والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول رقم (2-4) : يوضح المعايير الرئيسية لتصنيف الأنماط السلوكية

| الرقم | المعايير الرئيسية | الأنماط السلوكية |
|-------|---|-------------------|
| 1 | أهمية الإجراءات البيئية | 1- السلوك الواعي |
| | | 2- السلوك الممتثل |
| | | 3- السلوك الدفاعي |
| 2 | درجة التزام المؤسسة بالتشريعات القانونية المفروضة | 1- السلوك الواعي |
| | | 2- السلوك الممتثل |
| | | 3- السلوك الدفاعي |
| 3 | مدى تأقلم المؤسسة مع ضغوط المتعاملين | 1- السلوك الواعي |
| | | 2- السلوك الممتثل |
| | | 3- السلوك الدفاعي |
| 4 | شخصية المسؤول عن قضايا البيئة | 1- السلوك الواعي |
| | | 2- السلوك الممتثل |
| | | 3- السلوك الدفاعي |

المصدر: من إعداد الطالبة

الجزء الخامس: يتركز على مجموعة من الأسئلة القائمة على تحديد أثر المتغير المستقل على المتغير التابع، والتي تم تقسيمها إلى خمسة مجالات وتسعة عشرة فقرة كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (2-5) : يوضح توزيع الفقرات على مجالات المتغير المستقل

| الرقم | مجالات المتغير المستقل | الفقرات |
|-------|---|--------------|
| 1 | تقييم فعالية الأنظمة والإجراءات الحالية المتبعة لحماية البيئة | من 1 إلى 5 |
| 2 | كيفية فرض الضريبة البيئية | من 6 إلى 8 |
| 3 | عناصر الوعاء الخاضع لضريبة التلوث | من 9 إلى 11 |
| 4 | سعر ضريبة التلوث | من 12 إلى 14 |
| 5 | استخدام الحوافز الضريبية | من 15 إلى 19 |

المصدر : من إعداد الطالبة

الفرع الثاني : صدق محتوى الاستبيان

صدق قائمة الاستقصاء يعني التأكد من أنها سوف تقيس ما أعدت لقياسه، كما يقصد بالصدق شمول الاستمارة على مختلف الأبعاد والعناصر التي يجب أن تدخل في التحليل من ناحية، و وضوح فقراتها ومفرداتها من ناحية ثانية بحيث تكون مفهومة لكل أفراد عينة الدراسة، وتسمح بالإجابة على فرضيات البحث، أخضع هذا الاستبيان لعمليات اختبار أولية وهي:

أولاً- الصدق الظاهري (صدق المحكمين) : تم تحكيم الاستبيان من أجل التأكد من دقة صياغة الأسئلة، الصياغة اللغوية، التناسق والشمولية على مختلف أبعاد الدراسة من خلال عرضه على مجموعة الأساتذة المتخصصين في المجال، من بينهم الأستاذ محمد عادل عياض، والأستاذة عائشة سلمى كيجلي، حيث تم إجراء بعض التعديلات بناءً على الملاحظات والتوصيات الواردة من لجنة التحكيم ليستقر بصورته النهائية على 23 فقرة، شاملة لكل أبعاد الدراسة مدرجة في الملحق رقم 01.

ثانياً- الصدق الداخلي لل فقرات : قصد التأكد من صدق ودلالة محتوى الاستبيان، نوضح في الجداول الموالية من خلال الاستعانة بتحليل معامل الارتباط لمجمل الفقرات مع محاور الاستبيان ومستوى معنويتها، الصدق الداخلي لفقرات الاستبيان ومدى ارتباط كل محور مع الموضوع.

1- بالنسبة لتصنيف سلوك حماية البيئة في المؤسسات

الجدول رقم (2-6) : يوضح الصدق الداخلي لفقرات تصنيف سلوك حماية البيئة

| الرقم | الفقرات | معامل الارتباط | المعنوية الإحصائية |
|-------|---|----------------|--------------------|
| 1 | أهمية الإجراءات البيئية | 0.755** | 0.000 |
| 2 | درجة التزام المؤسسة بالتشريعات القانونية المفروضة | 0.848** | 0.000 |
| 3 | مدى تأقلم المؤسسة مع ضغوط المتعاملين | 0.722** | 0.000 |
| 4 | شخصية المسؤول عن قضايا البيئة | 0.760** | 0.000 |

*La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

** . La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

المصدر : من إعداد الطالبة بناءً على مخرجات spss

يبين الجدول رقم (2-6) تحليلاً لفقرات تصنيف سلوك حماية البيئة في المؤسسات محل الدراسة، بقصد التحقق من الصدق الداخلي لهذه التصنيفات، فنجد معاملات الارتباط للفقرات الأربعة (0.755، 0.848، 0.722، 0.760) وهي قيم جيدة ارتباط قوي بمستوى معنوية 0.000 أقل من 0.01 وبذلك تعتبر هذه الفقرات صادقة لما وضعت إليه.

الفصل الثاني : دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الترولية بحاسي مسعود

2- بالنسبة لأثر الضريبة البيئية في توجيه سلوك حماية البيئة في المؤسسة

الجدول رقم (2-7) : يوضح الصدق الداخلي لمحاور أثر الضريبة البيئية في توجيه سلوك حماية البيئة في المؤسسة

| المحاور | الرقم | الفقرة | معامل الارتباط | مستوى المعنوية |
|---|-------|---|----------------|----------------|
| تقييم فعالية الأنظمة والإجراءات الحالية المتبعة | 1 | القوانين والتشريعات البيئية في الجزائر شاملة لمختلف أشكال التلوث | 0.279 | 0.136 |
| | 2 | اختصاصات الجهات القائمة بحماية البيئة في الجزائر واضحة ومسؤولياتها محددة بدقة | 0.638** | 0.000 |
| | 3 | العقوبات القانونية نتيجة التلوث تتناسب مع حجم الأضرار الناجمة عنها | 0.695** | 0.000 |
| | 4 | تتوفر الخبرات والكفاءات لتنفيذ القوانين البيئية من قبل الجهات الحكومية | 0.391* | 0.033 |
| | 5 | القوانين والتشريعات البيئية في الجزائر منظمة ودقيقة | 0.760** | 0.000 |
| المحور الأول : تقييم فعالية الأنظمة والإجراءات الحالية المتبعة لحماية البيئة | | | | |
| كيفية فرض الضريبة البيئية | 6 | تعتبر الضريبة المباشرة على المؤسسات الملوثة أكثر فعالية لحماية البيئة | 0.845** | 0.000 |
| | 7 | زيادة رسوم جمركية على المعدات والأجهزة والمواد التي تسبب التلوث إجراء فعال لحماية البيئة | 0.714** | 0.000 |
| | 8 | تعتبر الضريبة غير المباشرة، باستحداث رسوم بيئية جديدة على المعدات والأجهزة والمواد التي تسبب التلوث، إجراء فعال لحماية البيئة | 0.259 | 0.168 |
| المحور الثاني : كيفية فرض الضريبة البيئية | | | | |
| عناصر الوعاء الخاضع لضريبة | 9 | يفضل اعتماد مخلفات العملية الإنتاجية كوعاء لفعالية الضريبة البيئية | 0.822** | 0.000 |
| | 10 | الاعتماد على مدخلات العملية الإنتاجية الوعاء الأنجع للضريبة البيئية | 0.536** | 0.002 |
| | 11 | يفضل الاعتماد على المنتجات النهائية لتحديد قيمة الضريبة البيئية لضمان فعاليتها | 0.691** | 0.000 |
| المحور الثالث : عناصر الوعاء الخاضع لضريبة التلوث | | | | |
| سعر ضريبة التلوث | 12 | تحديد الضريبة البيئية كنسبة ثابتة من العناصر الخاضعة لها أكثر فعالية لحماية البيئة | 0.760** | 0.000 |
| | 13 | اعتماد السعر التصاعدي للضريبة البيئية فعال لحماية البيئة من التلوث الصناعي | 0.572** | 0.001 |
| | 14 | سعر الضريبة المساوي لتكلفة مواجهة الضرر الأنجع لحماية البيئة في المؤسسات | 0.365* | 0.047 |
| المحور الرابع : سعر ضريبة التلوث | | | | |
| استخدام الحوافز الضريبية | 15 | تخفيض أسعار الضريبة البيئية يحفز المؤسسات على تبني تقنية إنتاج نظيف | 0.052 | 0.784 |
| | 16 | يشجع خصم النفقات الموجهة لحماية البيئة من الوعاء الضريبي على تبني تقنية إنتاج نظيف في المؤسسات | 0.801** | 0.000 |
| | 17 | يشجع منح الإعانة البيئية للمعدات النظيفة على تبني تقنية إنتاج نظيف في المؤسسات | 0.840** | 0.000 |
| | 18 | يشجع منح إعفاء جزئي من الضرائب للمعدات النظيفة على تبني تقنية إنتاج نظيف في المؤسسات | 0.897** | 0.000 |
| | 19 | يشجع منح إعفاء كلي من الضرائب للمعدات النظيفة على تبني تقنية إنتاج نظيف | 0.868** | 0.000 |
| المحور الخامس : استخدام الحوافز الضريبية | | | | |

*La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

** . La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

المصدر : من إعداد الطالبة بناء على مخرجات البرنامج الإحصائي spss

الفصل الثاني : دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات التبرولية بحاسي مسعود

يوضح الجدول رقم (2-7) أن معظم معاملات الارتباط للفقرات المحاور يفوق 0.60 ومستوى معنوية 0.000، وهو ما يعبر على أن الفقرات صادقة في التعبير عن ما وضعت لقياسه. كما يبين الجدول كذلك الصدق الداخلي والمتعلق بدرجة الارتباط لمحاور الدراسة، حيث يبين معامل الارتباط الصدق للمجالات والذي يتراوح بين (0.294، 0.723) وهي قيم جيدة، حيث أن مستوى المعنوية لكل من المجال رقم (3، 4، 5) تساوي 0.000، أما المجال رقم (1) فيبلغ مستوى المعنوية (0.018) وهي أقل من 0.05، بينما المجال رقم (2) بمعامل ارتباط (0.294) ومستوى معنوية (0.115) تفوق 0.05 فهي غير دالة، وبذلك تعتبر معظم المجالات صادقة لما وضعت لقياسه.

3- الصدق البنائي لمتغيرات الدراسة

الجدول رقم (2-8) : يوضح الصدق الداخلي لمتغيرات الدراسة

| مستوى المعنوية | معامل الارتباط | |
|----------------|----------------|--|
| 0.000 | 0.848** | تصنيف سلوك حماية البيئة في المؤسسات |
| 0.002 | 0.549** | أثر الضريبة البيئية في توجيه سلوك حماية البيئة في المؤسسات |

*La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

** . La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

المصدر : من إعداد الطالبة بناء على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

يشير الجدول رقم (2-8) إلى معاملات الارتباط لمتغيرات الدراسة (سلوك حماية البيئة وتأثير الضريبة البيئية)، والتي تعبر عن تمثيل جيد للاستبيان، كون معامل الارتباط فيها محصور بين 0.549 و 0.848 في عينة الدراسة وبذلك تعتبر المتغيرات التي تعكس محتوى الاستبيان صادقة لما وضعت لقياسه.

الفرع الثالث : ثبات أداة الاستبيان

الهدف من هذا الاختبار يكمن في التحقق من إمكانية الحصول على نفس البيانات في حالة توزيعها على نفس العينة وفي نفس الظروف، وفي هذا الصدد يعد معامل الثبات الداخلي ألفا كرونباخ أحد أهم وسائل قياس الثبات الداخلي. وقد تم حسابه باستخدام البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية (SPSS). والجدول التالي يبين ذلك:

الجدول رقم (2-9) : يوضح معاملات ثبات الأداة حسب معادلة (ألفا كرونباخ)

| حجم العينة | عدد الفقرات | معامل ألفا كرونباخ | نسبة ألفا كرونباخ |
|------------|-------------|--------------------|-------------------|
| 30 | 23 | 0.62 | 62% |

المصدر : من إعداد الطالبة بناء على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

يظهر الجدول رقم (2-9) أن معامل ألفا كرونباخ يقدر ب: (Cronbach Alpha=0.62) وهي نسبة مقبولة تعني أن الدراسة تتمتع بثبات مقبول.

المبحث الثاني : تحليل نتائج الدراسة الميدانية ومناقشتها

بعد تحديد كل من مجتمع الدراسة، المنهج المتبع وحجم العينة في المبحث السابق، ومع تبيين أهم الأدوات والتحليلات المعتمدة في اختبار الفرضيات يعرض هذا المبحث أهم ما توصلت إليه الدراسة من نتائج ومناقشتها.

المطلب الأول : تحليل المعلومات الديمغرافية لعينة الدراسة

يشمل هذا المطلب تحليل مجمل الخصائص الشخصية قصد التعرف على طبيعة المستجوبين ومعرفة مختلف المعلومات المتعلقة بالمؤسسات بهدف إعطاء صورة أكثر وضوح عنها.

الفرع الأول : التحليل الوصفي للخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة

يوضح هذا الفرع الشخصية لعينة الدراسة تحليل لمختلف الأبعاد الشخصية لعينة الدراسة. وهذا انطلاقاً من تحليل الجزء الأول من الاستبيان والذي يحتوي على المتغيرات التالية: الجنس، العمر، المستوى التعليمي، الخبرة المهنية، المنصب، والرأي الشخصي اتجاه البيئة وفيما يلي عرض نتائج الدراسة :

أولاً : الجنس

الشكل رقم (2-2) : تصنيف المؤسسات حسب الجنس



المصدر : من إعداد الطالبة بناء على نتائج التحليل الإحصائي (SPSS)

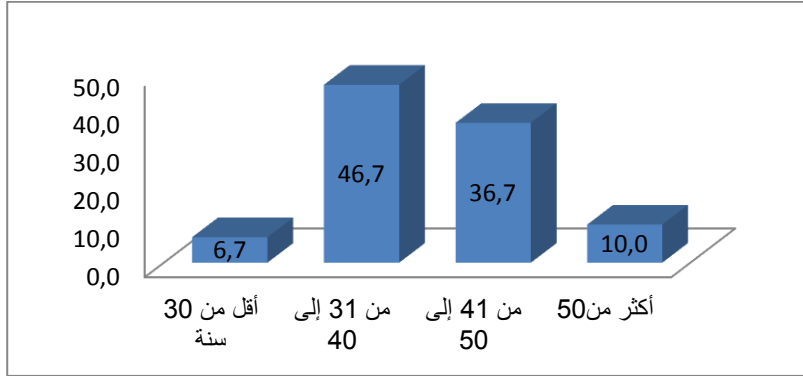
نلاحظ من خلال الشكل رقم (2-2) أن عينة الدراسة تتشكل من نسبة كبيرة من الذكور وتقدر ب 87 في المائة، وبالمقابل قدرت نسبة الإناث ب 13 في المائة، وربما يفسر ذلك كون اختيار العينة وافق المصالح المتعلقة

الفصل الثاني : دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات التبرولية بحاسي مسعود

بمصالح الوقاية والأمن والبيئة والتي يتم الإشراف عليها عادة من قبل الذكور أكثر من الإناث نظرا لتلاؤمها مع خصوصياتهم.

ثانيا : العمر

الشكل رقم (2-3) : تصنيف المؤسسات حسب الفئة العمرية

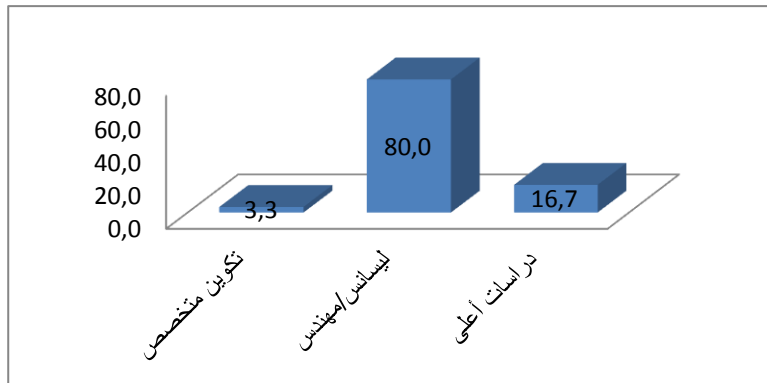


المصدر : من إعداد الطالبة بناء على نتائج التحليل الإحصائي spss

يبين الشكل رقم (2 - 3) أن معظم الأفراد المستجوبين تتراوح أعمارهم بين (31 و 40) سنة بنسبة 46.7 في المائة، ثم تليها نسبة 36.7 في المائة وهي فئة الأفراد التي تتراوح أعمارهم بين (41 و 50) سنة، تليها فئة الأعمار أكثر من 50 سنة بنسبة 10.0 في المائة، ثم تليها الفئة العمرية أقل من 30 سنة بنسبة 6.7 في المائة.

ثالثا : المستوى التعليمي

الشكل رقم (2-4) : يوضح المستوى التعليمي لأفراد العينة



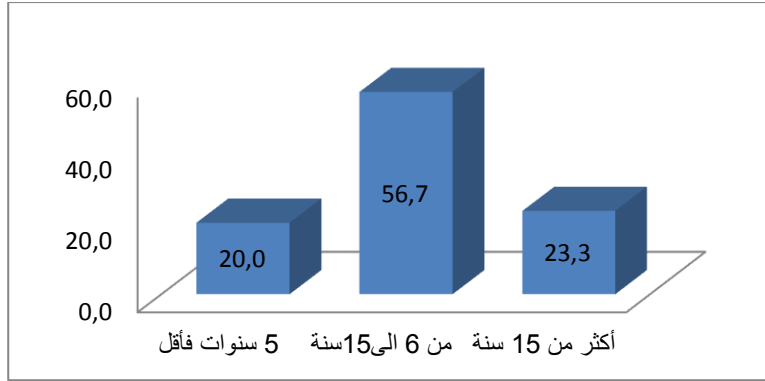
المصدر : من إعداد الطالبة بناء على نتائج التحليل الإحصائي spss

نلاحظ من خلال التمثيل البياني والذي يمثل المستويات التعليمية لأفراد العينة أن المستوى الجامعي (ليسانس/ مهندس) يشكل النسبة الأعلى من باقي المستويات بنسبة 80 في المائة وهو ما يدل على أن هذه المؤسسات تستقطب نسبة معتبرة من خريجي الجامعات، ثم يليها مستوى دراسات أعلى بنسبة 16.7 في المائة،

وفي الأخير مستوى تكوين متخصص بنسبة 3.3 في المائة، ويتضح من خلال ذلك أن مجمل أفراد العينة ذو قدرة على الإجابة ويعكس جودة ومصداقية الإجابات ما يعزز درجة الاعتماد عليها في التحليل.

رابعا : الخبرة المهنية

الشكل رقم (2-5) : تصنيف المؤسسات حسب سنوات الخبرة

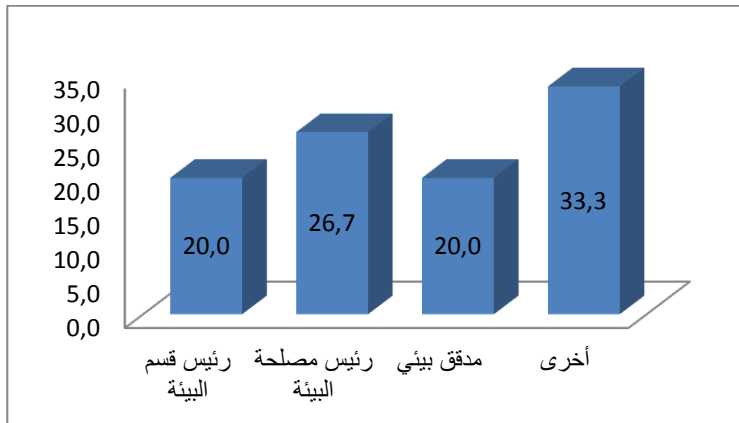


المصدر : من إعداد الطالبة بناء على نتائج التحليل الإحصائي spss

يتضح من خلال الشكل رقم (2-5) أن توزيع أفراد العينة، حسب مستوى الخبرة المهنية، سجل أعلى نسبة له من الأفراد ذوي خبرة من ستة إلى خمسة عشرة سنة بنسبة 56.7 في المائة، وهذا ما يدل على أن المستجوبين لهم خبرة معتبرة في مجال عملهم وتخصصهم، بينما كانت النسبة المئوية 23.3 في المائة من نصيب الأفراد الذين تفوق خبرتهم خمسة عشرة سنة في حين أن الفئة التي خبرتهم خمسة سنوات فأقل حصلت على نسبة 20 في المائة.

خامسا : المنصب (المركز الوظيفي)

الشكل رقم (2-6) : تصنيف المؤسسات حسب المنصب

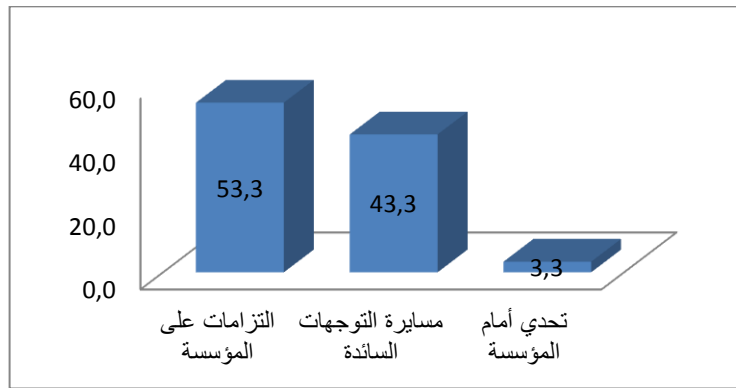


المصدر : من إعداد الطالبة بناء على نتائج التحليل الإحصائي spss

يتضح من خلال الشكل رقم (2-6) أن المؤسسات محل الدراسة تشكل من نسبة 33.3 في المائة مهندس وقاية وأمن صناعي (مهندس بيئة)، ثم تأتي نسبة 26.7 في المائة لمنصب رئيس مصلحة البيئة، أما النسبة الموالية والمقدرة ب 20 في المائة كانت بالتماثل بين المنصبين رئيس قسم البيئة ومدقق بيئي. وكل هذه المناصب تساعدنا في دراستنا كون المستجوبين من أهل الاختصاص في مجال البيئة.

سادسا : الرأي الشخصي اتجاه البيئة

الشكل رقم (2-7) : يوضح توزيع أفراد العينة حسب الرأي الشخصي إتجاه البيئة



المصدر : من إعداد الطالبة بناء على نتائج التحليل الإحصائي spss

يعكس هذا الشكل رقم (2-7) اتجاهات المستجوبين اتجاه حماية البيئة، فنجد نسبة 53.3 في المائة للالتزامات على المؤسسة وهذا ما يوافق الاتجاه الدفاعي، بينما ما نسبته 43.3 في المائة لمسايرة التوجهات السائدة وهو ما يوافق الاتجاه الممتثل أو المسائر والذي عادت ما يستجيب للتشريعات القانونية، بينما ما نسبته 3.3 في المائة من المستجوبين يرون أن حماية البيئة تحدي أمام المؤسسات وهذا ما يوافق الاتجاه الواعي.

من خلال تطرقنا للتحليل الوصفي لخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة يتضح أن الحبيب على الاستبيان على مستوى كل مؤسسة، معظمهم ذو فئة ذكورية، اعمارهم تتراوح ما بين 31 و 40 سنة، وذو مستوى تعليمي جامعي في مجال التخصص، ويتمتعون بخبرة مهنية معتبرة في مجال عملهم وتخصصهم تمتد ما بين 6 إلى 15 سنة، ويشغلونا مناصب في مصالح البيئة وهذا ما يساعدنا في دراستنا كون المستجوبين من أهل الاختصاص، وأنهم يتمتعون بقدر كافي من المعلومات والخبرات والتجارب الميدانية فيما يتعلق بالبيئة، لهذا يمكن الحكم على هذه العينة بأنها عينة مؤهلة للإجابة على الاستبيان يعتمد عليها في صدق معلوماتها من أجل بناء الدراسة عليها.

الفرع الثاني : تحليل المتغيرات المتعلقة بالمؤسسات محل الدراسة

يتم في هذا الفرع تحليل المعلومات المتعلقة بخصائص المؤسسات محل الدراسة فيما يتعلق بحماية البيئة، وذلك بهدف التعرف على بعض الحقائق الأساسية، والنتائج موضحة على النحو التالي:

أولاً- جنسية المؤسسة

الجدول رقم (2-10) : جنسية المؤسسات محل الدراسة

| النسبة المئوية (%) | التكرار | جنسية المؤسسة |
|--------------------|---------|---------------|
| 60.0 | 18 | جزائرية |
| 26.7 | 8 | أجنبية |
| 13.3 | 4 | مختلطة |

المصدر : من إعداد الطالبة بناء على مخرجات البرنامج الإحصائي spss

يبين الجدول رقم (2-10) أن أغلبية المؤسسات محل الدراسة جنسيتها جزائرية بنسبة تقدر ب 60.0 في المائة، بينما المؤسسات ذات جنسية أجنبية بلغت نسبتها 26.7 في المائة، أما المؤسسات ذات جنسية مختلطة نسبتها 13.3 في المائة.

ثانياً- تاريخ إنشاء المؤسسة

الجدول رقم (2-11) : تاريخ إنشاء المؤسسات محل الدراسة

| النسبة المئوية (%) | التكرار | تاريخ الإنشاء |
|--------------------|---------|-----------------|
| 50.0 | 15 | قبل 1983 |
| 36.7 | 11 | بين 1983 و 2003 |
| 13.3 | 4 | بعد 2003 |

المصدر : من إعداد الطالبة بناء على مخرجات البرنامج الإحصائي spss

يبين الجدول رقم (2-11) أن عمر المؤسسات محل الدراسة التي تتجاوز 35 سنة بلغت نسبة 50.0 في المائة، بينما المؤسسات التي يتراوح عمرها ما بين 15 إلى 35 سنة فقد بلغت 36.7 في المائة، في حين المؤسسات التي يقل عمرها عن 15 سنة فكانت بنسبة 13.3 في المائة. فالمؤسسات محل الدراسة موزعة على جميع المجالات المحددة وخاصة المجالين قبل تطبيق قانون 03/83 والمجال الثاني المحصور بين 1983 و 2003، أي أثناء سريان القانون 03/83، وهذا يدل أن المؤسسات محل الدراسة لها تجربة في التعامل مع القوانين البيئية كونها مرت بأهم قوانين حماية البيئة في الجزائر.

ثالثا - النشاط الذي تمارسه المؤسسة

الجدول رقم (2-12) : النشاط الذي تمارسه المؤسسات محل الدراسة

| النسبة المئوية (%) | التكرار | نشاط المؤسسة |
|--------------------|---------|------------------------------|
| 63.3 | 19 | أنشطة المنبع AMONT |
| 6.7 | 2 | أنشطة النقل عبر الأنابيب TRC |
| 26.7 | 8 | أنشطة المصب AVAL |
| 3.3 | 1 | أنشطة التوزيع COM |

المصدر : من إعداد الطالبة بناء على مخرجات البرنامج الإحصائي spss

يوضح الجدول رقم (2-12) اختلاف نشاطات المؤسسات المستجوبة، حيث احتلت أنشطة المنبع أكبر نسبة قدرت ب 63.3 في المائة، ثم تليها أنشطة المصب بنسبة 26.7 في المائة، أما أنشطة النقل عبر الأنابيب بلغت نسبة 6.7 في المائة، وأخيرا أنشطة التوزيع بنسبة 3.3 في المائة. هذا ما يعكس أن المؤسسات محل الدراسة عاملة بقطاع البترول والمتمركزة بمنطقة حاسي مسعود المكان الأصلي لتواجد البترول لهذا نجد أن أكبر نسبة تمثل أنشطة المنبع ثم تليها أنشطة المصب لأن معظم المؤسسات تقوم باستخراج البترول كمادة خام ومنها من تقوم بعملية الإنتاج والتكرير في نفس المنطقة. حيث ينتج عن هذه الأنشطة آثار سلبية هامة تؤثر على نوعية البيئة المحيطة بها سواء تعلق الأمر بالهواء أو الماء وحتى التربة وطبقات الأرض، ناهيك عن الأضرار التي تمس صحة العمال وكذا الصحة العامة بسكان المنطقة.

رابعا- المخلفات الناتجة عن نشاط المؤسسة

الجدول رقم (2-13) : المخلفات الناتجة عن المؤسسات محل الدراسة

| النسبة المئوية (%) | التكرار | مخلفات المؤسسة |
|--------------------|---------|----------------|
| 60.0 | 18 | سائلة |
| 40.0 | 12 | صلبة |

المصدر : من إعداد الطالبة بناء على مخرجات البرنامج الإحصائي spss

يوضح الجدول رقم (2-13) المخلفات الناتجة عن المؤسسات البترولية، ونظرا لأن هذا القطاع من أهم القطاعات الصناعية فإن مخلفاته مضرّة بالبيئة وبصحة الإنسان، لذا يتطلب استخدامها شروط وقاية خاصة. فنجد نسبة المخلفات الناتجة تنحصر بين نوعين إما سائلة أو صلبة وبنسب متفاوتة، بلغت نسبة السوائل 60.0 في المائة بينما الصلبة قدرت بنسبة 40.0 في المائة. فمثلا لو قارنا بين كمية قليلة من المخلفات السائلة وما تحدثه من أضرار جسيمة عن طريق تلوث المياه، الهواء والتربة والتأثير على المناخ ككل، لأنه تختلف هذه المخلفات من

حيث التأثير على البيئة باختلاف النشاط الممارس من طرف المؤسسة، إذ نعتبر أنشطة المنبع وأنشطة المصب الأنشطة العدو للبيئة لما له من تأثيرات سلبية هامة وهذا ما تؤكد خطورة هذه المخلفات على البيئة.

خامسا- إجراءات حماية البيئة في المؤسسات محل الدراسة

الجدول رقم (2-14) : إجراءات حماية البيئة في المؤسسات محل الدراسة

| إجراءات حماية البيئة | التكرار | النسبة المئوية (%) |
|-------------------------|---------|--------------------|
| معالجة التدفقات الملوثة | 13 | 43.3 |
| تحسين عمليات الإنتاج | 7 | 23.3 |
| أخرى | 10 | 33.3 |

المصدر : من إعداد الطالبة بناء على مخرجات البرنامج الإحصائي spss

يبين الجدول رقم (2-14) أن إجراءات حماية البيئة الأكثر اعتمادا في المؤسسات البترولية تتمثل في معالجة التدفقات الملوثة بنسبة 43.3 في المائة لأنها تتم المعالجة بعد الانتهاء من العمليات الإنتاجية. بينما المعالجة التي تتم في بداية العملية الإنتاجية والمتمثلة في تحسين عمليات الإنتاجية نجد نسبتها 23.3 في المائة، أما اعتماد بقية المؤسسات على إجراءات أخرى لحماية البيئة بلغت نسبتها 33.3 في المائة. كل أنشطة هذه المؤسسات لها تأثير سلبي على البيئة، إلا أن الترشيد في استخدام الموارد الطبيعية ضروري، بالإضافة إلى معالجة المخلفات الناتجة وتحسين عمليات الإنتاج، يتم هذا بواسطة المصلحة المتواجدة على مستوى كل مؤسسة بترولية ، ويرجع هذا إلى الضغط الممارس من قبل السلطة المؤهلة قانونيا كأداة رقابية على أداء هذه المؤسسات.

سادسا- المسؤول عن قضايا البيئة في المؤسسات محل الدراسة

الجدول رقم (2-15) : المسؤول عن قضايا البيئة في المؤسسات محل الدراسة

| المسؤول عن قضايا البيئة | التكرار | النسبة المئوية (%) |
|-------------------------|---------|--------------------|
| مدير المؤسسة | 2 | 6.7 |
| مصلحة خاصة بالبيئة | 22 | 73.3 |
| أخرى | 6 | 20.0 |

المصدر : من إعداد الطالبة بناء على مخرجات البرنامج الإحصائي spss

يشير الجدول رقم (2-15) أن 73.3 في المائة من المؤسسات البترولية لديها مصلحة خاصة بالبيئة ضمن هيكلها التنظيمية وهي الحالة المرغوبة لأن التنظيم والاهتمام يكون أكثر دقة، فوجود مصلحة خاصة تهتم بالقضايا البيئية على مستوى كل مؤسسة من المؤسسات البترولية الشيء الذي يعكس الوعي البيئي الذي وصلت إليه هذه المؤسسات وقد يرجع سبب وجود هذه المصلحة بالمؤسسة إلى الضغط الممارس من قبل مديرية البيئة أو

الحكومة والجهات المختصة. أما المؤسسات التي تدرج فيها حماية البيئة ضمن مصالح أخرى بلغت نسبتها 20.0 في المائة وهذا يعكس عدم اهتمام المؤسسة بالبيئة، بينما التي يتكفل فيها المدير مباشرة بقضايا البيئة تتمثل نسبتها في 6.7 بالمائة وهي نسبة قليلة جدا في المؤسسات البترولية.

سابعاً- دوافع التزام المؤسسات محل الدراسة بحماية البيئة

الجدول رقم (2-16) : دوافع التزام المؤسسات بحماية البيئة

| دافع الالتزام بحماية البيئة | التكرار | النسبة المئوية (%) |
|-----------------------------|---------|--------------------|
| وازع أخلاقي وإنساني | 1 | 3.3 |
| وازع قانوني | 24 | 80.0 |
| وازع اقتصادي | 5 | 16.7 |

المصدر : من إعداد الطالبة بناءً على مخرجات البرنامج الإحصائي spss

حسب الجدول رقم (2-16) إن حماية البيئة فيما يتعلق بالوازع القانوني أنه ذو تأثير كبير على معظم المؤسسات محل الدراسة بنسبة 80.0 في المائة وهذا دليل على تحسيس العمال والموظفين بخطورة التلوث البيئي إضافة إلى توعيتهم بأهمية احترام القوانين ومعرفة المتطلبات التشريعية الخاصة بالبيئة، وهذا يفسر السلوك المتمثل السائد في المؤسسات، كما نجد الوازع الاقتصادي والمتعلق بالأرباح بنسبة 16.7 في المائة كذلك فهي لا ترى أن الالتزام بحماية البيئة يحقق أهداف اقتصادية، بينما نجد السلوك الواعي في بعض المؤسسات التابع من الوازع الأخلاقي والإنساني بنسبة 3.3 في المائة.

المطلب الثاني : تحليل سلوك حماية البيئة للمؤسسات محل الدراسة

بعد التطرق لصدق وثبات الاستبيان وكونها صالحة للتطبيق على عينة الدراسة، سنتطرق إلى عرض وتحليل نتائج الدراسة ومناقشتها انطلاقاً من تحليل سلوك حماية البيئة، ثم التطرق إلى اختبار الفروقات في المؤسسات محل الدراسة.

الفرع الأول : تحليل نتائج أنماط سلوك حماية البيئة في المؤسسات محل الدراسة

سيتم التطرق إلى دراسة اتجاهات عينة الدراسة نحو مختلف أنماط سلوك حماية البيئة، حيث تم الاعتماد على أربع معايير كما هو موضح فيما يلي:

أولاً : معيار نظام الإدارة البيئية

الجدول رقم (2-17) : تصنيف سلوك حماية البيئة في المؤسسات محل الدراسة وفق معيار نظام الإدارة البيئية

| النسبة المئوية (%) | التكرار | الفقرات الخاصة بنظام الإدارة البيئية |
|--------------------|---------|--|
| 36.7 | 11 | تعتبر أهم الإجراءات في التنظيم العام للمؤسسة |
| 56.7 | 17 | تتماثل مع الإجراءات التنظيمية في المؤسسة |
| 6.7 | 2 | تعتبر قليلة الأهمية في تنظيم المؤسسة |

المصدر : من إعداد الطالبة بناء على مخرجات البرنامج الإحصائي spss

يبين الجدول رقم (2-17) أن أكبر نسبة بلغت 56.7 في المائة تعبر عن تماثل الإجراءات البيئية مع الإجراءات التنظيمية في المؤسسة محل الدراسة وهذا ما يمثل السلوك المسابر.

ثانياً : معيار الإطار القانوني

الجدول رقم (2-18) : تصنيف سلوك حماية البيئة في المؤسسات محل الدراسة وفق معيار الإطار القانوني

| النسبة المئوية (%) | التكرار | الفقرات الخاصة بالإطار القانوني |
|--------------------|---------|---|
| 16.7 | 5 | تلتزم المؤسسة بدرجة أعلى من التشريعات القانونية المفروضة |
| 80.0 | 24 | تتقيد المؤسسة بالتشريعات القانونية المفروضة |
| 3.3 | 1 | تلتزم المؤسسة بالتشريعات بدرجة أدنى من المستوى المطلوب قانونياً |

المصدر : من إعداد الطالبة بناء على مخرجات البرنامج الإحصائي spss

يبين الجدول رقم (2-18) أن أعلى نسبة في درجة التزام المؤسسات تتمثل في التقيد بالتشريعات القانونية المفروضة وقدرت نسبتها ب 80.0 في المائة وهو ما يوافق السلوك المسابر السائد في المؤسسات محل الدراسة وفق هذا المعيار. تبني المؤسسات هذا السلوك وفق هذا المعيار يرجع سببه إلى الضغط الممارس من قبل الحكومة والجهات المختصة.

ثالثاً : معيار ضغوطات المتعاملين

الجدول رقم (2-19) : تصنيف سلوك حماية البيئة في المؤسسات محل الدراسة وفق معيار ضغوطات المتعاملين

| النسبة المئوية (%) | التكرار | الفقرات الخاصة بضغوطات المتعاملين |
|--------------------|---------|---|
| 23.3 | 7 | تتفادى المؤسسة ضغوط المتعاملين معها بخصوص حماية البيئة نظراً لالتزامها الطوعي |
| 76.7 | 23 | تسعى المؤسسة إلى مسايرة التغيرات التي تطرأ على المتعاملين معها بخصوص حماية البيئة |
| 00 | 00 | تتجاهل المؤسسة ضغوط المتعاملين معها بخصوص حماية البيئة |

المصدر : من إعداد الطالبة بناء على مخرجات البرنامج الإحصائي spss

الفصل الثاني : دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات البترولية بحاسي مسعود

يبين الجدول رقم (2-19) تصنيف سلوك حماية البيئة في المؤسسات محل الدراسة وفق معيار مدى التأقلم مع ضغوط المتعاملين، فنجد أن مسايرة المؤسسة للتغيرات التي تطرأ على المتعاملين معها بخصوص حماية البيئة تمثل أعلى نسبة وتقدر ب 76.7 في المائة، وهذا دليل على أن المؤسسات محل الدراسة تتبنى السلوك المساير اتجاه حماية البيئة.

رابعا : معيار شخصية المسير

الجدول رقم (2-20) : تصنيف سلوك حماية البيئة في المؤسسات محل الدراسة حسب معيار شخصية المسير

| النسبة المئوية (%) | التكرار | الفقرات الخاصة بشخصية المسير |
|--------------------|---------|--|
| 26.7 | 8 | يحفز المسير البيئي للمؤسسة العمال للالتزام بإجراءات حماية البيئة تلقائيا |
| 66.7 | 20 | يحرص المسير البيئي للمؤسسة على تطبيق القوانين المتعلقة بحماية البيئة |
| 6.7 | 2 | يتساهل المسير البيئي للمؤسسة في تطبيق الإجراءات القانونية المتعلقة بحماية البيئة |

المصدر : من إعداد الطالبة بناء على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

يبين الجدول رقم (2-20) تصنيف المؤسسات حسب معيار شخصية المسؤول عن قضايا البيئة في المؤسسات محل الدراسة فتوصلنا إلى أن أعلى نسبة وقعت في صنف السلوك المساير بقيمة 66.7 في المائة وهي توافق حرص المسير البيئي على تطبيق القوانين المتعلقة بحماية البيئة في المؤسسات.

نستخلص من خلال الجداول السابقة أنه يتضح لنا حسب المعايير الأربعة المتبعة في تصنيف السلوك والمتمثلة في نظام الإدارة البيئية، الإطار القانوني، ضغوطات المتعاملين، وشخصية المسير وبناء على مخرجات البرنامج الإحصائي، التي توضح أن المعايير الأربعة كلها تقع في الخيار الثاني أي درجة المسايرة، وعليه يتبين أن معظم المؤسسات محل الدراسة تتبنى السلوك المساير اتجاه حماية البيئة.

الفرع الثاني : الاختبارات الخاصة بأنماط سلوك حماية البيئة في المؤسسات محل الدراسة

يتم اختبار اختلاف أنماط سلوك حماية البيئة في المؤسسات البترولية محل الدراسة على ثلاثة أسس، الأول حسب جنسية المؤسسة والثاني حسب عمرها، والثالث حسب النشاط الذي تمارسه، على النحو التالي.

أولاً- اختبار الفروقات في أنماط سلوك حماية البيئة في المؤسسات محل الدراسة باختلاف الجنسية

سيتم من خلال هذا الفرع تحليل سلوك المؤسسات محل الدراسة اتجاه البيئة حسب جنسيتها وهذا بإجراء اختبار للفروق بين المتوسطات بهدف معرفة ما إذا كان هناك اختلاف في سلوك المؤسسات حسب جنسيتها (جزائرية، أجنبية، مختلطة) وهذا على النحو التالي:

الفصل الثاني : دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات البترولية بحاسي مسعود

الجدول رقم (2-21) : يوضح اختبار الفروقات بين المتوسطات لاختلاف سلوك حماية البيئة حسب جنسية المؤسسة

| المعايير | قيمة f | درجة الحرية | الدلالة الإحصائية |
|--------------------------|--------------|-------------|-------------------|
| نظام الإدارة البيئية | 0.66 | 29 | 0.936 |
| الإطار القانوني | 0.939 | 29 | 0.403 |
| ضغوطات المتعاملين | 1.030 | 29 | 0.370 |
| شخصية المسير | 0.685 | 29 | 0.513 |
| سلوك حماية البيئة | 0.353 | 29 | 0.705 |

المصدر : من إعداد الطالبة بناء على مخرجات البرنامج الإحصائي spss

بعد التحليل السابق يتبين أن النمط الممثل هو السلوك السائد في عينة الدراسة، وللإجابة أكثر نسعى إلى اختبار الفروق بين المؤسسات محل الدراسة لمعرفة إذا كان هناك اختلاف في الأنماط المدروسة حسب جنسية المؤسسات، من خلال النتائج الخاصة بتحليل التباين أحادي الاتجاه ANOVA عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) على النحو التالي :

H_0 : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة اختلاف أنماط سلوك حماية البيئة ترجع لجنسية المؤسسة

H_1 : توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة اختلاف أنماط سلوك حماية البيئة ترجع لجنسية المؤسسة

يوضح الجدول رقم (2-21) أثر متغير جنسية المؤسسة في درجة اختلاف أنماط سلوك حماية البيئة للمؤسسات محل الدراسة، من خلال النتائج الخاصة لتحليل التباين أحادي الاتجاه ANOVA لدلالة الفروق عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$)، التي تبين بأن الفروق في درجة اختلاف أنماط سلوك حماية البيئة للمؤسسات البترولية غير دالة على جميع الفقرات التي تضمنها هذا المجال، أي لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة اختلاف أنماط سلوك حماية البيئة ترجع لمتغير جنسية المؤسسة وعليه نقبل فرضية العدم وهذا على المستوى الكلي بشكل عام، وحتى على مستوى المعايير المشككة للسلوك لا توجد فروق بمعنى لا يختلف سلوك حماية البيئة في المؤسسات مهما كانت جنسيتها جزائرية أو أجنبية أو مختلطة، فكلها تعتمد على النمط المسير.

ثانيا- اختبار الفروقات في أنماط سلوك حماية البيئة حسب عمر المؤسسة

سيتم من خلال هذا الفرع تحليل سلوك المؤسسات محل الدراسة اتجاه البيئة حسب عمرها وهذا لإجراء اختبار للفروق بين المتوسطات بهدف معرفة ما إذا كان هناك اختلاف في سلوك المؤسسات حسب عمرها (قبل 1983، ما بين 1983 و2003، أو بعد 2003) وهذا على النحو التالي :

الفصل الثاني : دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات البترولية بحاسي مسعود

الجدول رقم (2-22) : يوضح اختبار الفروقات بين المتوسطات لاختلاف سلوك حماية البيئة حسب عمر المؤسسة

| المعايير | قيمة f | درجة الحرية | الدلالة الإحصائية |
|----------------------|--------------|-------------|-------------------|
| نظام الإدارة البيئية | 0.481 | 29 | 0.623 |
| الإطار القانوني | 2.092 | 29 | 0.143 |
| ضغوطات المتعاملين | 4.349 | 29 | 0.023 |
| شخصية المسير | 3.115 | 29 | 0.061 |
| سلوك حماية البيئة | 3.051 | 29 | 0.064 |

المصدر : من إعداد الطالبة بناء على مخرجات البرنامج الإحصائي spss

يبين الجدول رقم (2-22) أثر متغير عمر المؤسسة في درجة اختلاف أنماط سلوك حماية البيئة للمؤسسات البترولية، من خلال النتائج الخاصة بتحليل التباين أحادي الاتجاه ANOVA لدلالة الفروق بين المؤسسات محل الدراسة عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) كالتالي :

H_0 : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة اختلاف أنماط سلوك حماية البيئة ترجع لعمر المؤسسة

H_1 : توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة اختلاف أنماط سلوك حماية البيئة ترجع لعمر المؤسسة

يبين الجدول رقم (2-22) أن قيم F غير دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) على مستوى جميع المعايير وعليه نقبل فرضية العدم H_0 ، مما يعني بأنه لا توجد فروق في نمط سلوك حماية البيئة بين المؤسسات تبعا لعمرها وهذا على المستوى الكلي، أما على مستوى العناصر الفرعية (المعايير المشككة للسلوك) فهناك دلالة إحصائية، مما يعني وجود فروق في تصنيف أنماط السلوك البيئي بين المؤسسات تبعا لعمرها، وللتوضيح أكثر نستعين بالجدول التالي :

الجدول رقم (2-23) : المقارنة البعدية لاختلاف أنماط سلوك حماية البيئة حسب عمر المؤسسة

| المعايير | Variable dépendante | عمر المؤسسة | الدلالة الإحصائية |
|--------------------------------------|---------------------|-----------------|-------------------|
| مدى تأقلم المؤسسة مع ضغوط المتعاملين | بعد 2003 | قبل 1983 | 0.018 |
| | | بين 1983 و 2003 | 0.007 |
| شخصية المسؤول عن قضايا البيئة | بين 1983 و 2003 | بعد 2003 | 0.019 |

المصدر : من إعداد الطالبة بناء على مخرجات البرنامج الإحصائي spss

يبين الجدول رقم (2-23) أنه تم تسجيل فروق جزئية بين المؤسسات التي أنشئت ما بين 1983 و 2003 والمؤسسات التي أنشئت بعد 2003 من ناحية المعايير التالية مدى التأقلم مع ضغوط المتعاملين، وشخصية المسؤول عن قضايا البيئة ويعود تفسير هذا الاختلاف إلى صدور قانون البيئة وفرض الضغوطات. وهذا ما يوضحه الملحق رقم (02) والملحق رقم (03)، حيث أن السلوك السائد آنذاك كان ناتج عن المؤسسات التي أنشئت قبل

الفصل الثاني : دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات البترولية بحاسي مسعود

1983 و ما بين 1983 و 2003 لأنه نفس القوانين كانت سارية عليها، بينما المؤسسات التي أنشئت بعد 2003 فلم تعمل بتلك القوانين وتم إصدار قوانين جديدة أدت إلى اختلاف نمط السلوك.

ثالثا- اختبار الفروقات في أنماط سلوك حماية البيئة حسب النشاط الممارس

سيتم من خلال هذا الفرع تحليل سلوك المؤسسات محل الدراسة اتجاه البيئة حسب النشاط الذي تمارسه، وهذا بإجراء اختبار للفروق بين المتوسطات بهدف معرفة ما إذا كان هناك اختلاف في سلوك المؤسسات حسب نشاطها (أنشطة المنبع، أنشطة النقل، أنشطة المصب، أنشطة التوزيع) وهذا على النحو التالي:

الجدول رقم (2-24) : يوضح اختبار الفروقات بين المتوسطات لاختلاف السلوك البيئي حسب نشاط المؤسسة

| المعايير | قيمة f | درجة الحرية | الدلالة الإحصائية |
|----------------------|--------------|-------------|-------------------|
| نظام الإدارة البيئية | 1.959 | 29 | 0.145 |
| الإطار القانوني | 1.801 | 29 | 0.172 |
| ضغوطات المتعاملين | 1.535 | 29 | 0.229 |
| شخصية المسير | 0.828 | 29 | 0.491 |
| سلوك حماية البيئة | 1.708 | 29 | 0.190 |

المصدر : من إعداد الطالبة بناء على مخرجات البرنامج الإحصائي spss

يبين الجدول رقم (2-24) أثر متغير نشاط المؤسسة في درجة اختلاف نمط سلوك حماية البيئة للمؤسسات البترولية، من خلال النتائج الخاصة بتحليل التباين أحادي الاتجاه ANOVA لدلالة الفروق بين العينات عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) كالتالي:

H_0 : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة اختلاف معايير سلوك حماية البيئة ترجع لطبيعة النشاط

H_1 : توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة اختلاف معايير سلوك حماية البيئة ترجع لطبيعة النشاط

يبين الجدول رقم (2-24) أن قيم F غير دال إحصائياً عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) على مستوى

جميع المعايير وعليه نقبل فرضية العدم H_0 ، مما يعني بأنه لا توجد فروق بين المؤسسات في درجة اختلاف النمط

السلوكي اتجاه حماية البيئة تبعا لطبيعة النشاط على المستوى الكلي، وحتى على مستوى فروع المعايير المشكلة

للسلوك لا توجد فروق بمعنى لا يختلف نمط السلوك البيئي للمؤسسات اتجاه حماية البيئة باختلاف النشاط الذي

تمارسه فكلها تعتمد على النمط المسير.

المطلب الثالث : تحليل أثر الضريبة البيئية في توجيه سلوك حماية البيئة في المؤسسات

في هذا المطلب سيتم عرض النتائج وتحليلها من خلال المتوسطات والانحرافات المعيارية لأثر الضريبة البيئية في توجيه سلوك حماية البيئة في المؤسسات محل الدراسة، ومن ثم إجراء الفروقات على عينة الدراسة.

الفرع الأول : تقييم الأنظمة والإجراءات الحالية المتبعة لحماية البيئة في توجيه السلوك البيئي

سيتم التطرق إلى دراسة اتجاهات عينة الدراسة نحو تأثير الضريبة البيئية في توجيه سلوك حماية البيئة، حيث تم الاعتماد على المحور الأول كما هو موضح فيما يلي :

أولاً : نتائج تقييم الأنظمة والإجراءات الحالية المتبعة لحماية البيئة

الجدول رقم (2- 25) : نتائج تحليل فقرات محور تقييم فعالية الأنظمة والإجراءات الحالية المتبعة لحماية البيئة في

توجيه السلوك البيئي

| المعنى الإحصائية | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الفقرات | المحور الأول |
|------------------|-----------------|-------------------|---|---|
| موافق | 2.56 | 0.62 | القوانين والتشريعات البيئية في الجزائر شاملة لمختلف أشكال التلوث | تقييم فعالية الأنظمة والإجراءات الحالية المتبعة لحماية البيئة |
| محايد | 1.80 | 0.84 | اختصاصات الجهات القائمة بحماية البيئة في الجزائر واضحة ومسؤولياتها محددة بدقة | |
| محايد | 2.16 | 0.91 | العقوبات القانونية نتيجة التلوث تتناسب مع حجم الأضرار الناجمة عنها | |
| موافق | 2.40 | 0.77 | تتوفر الخبرات والكفاءات لتنفيذ القوانين البيئية من قبل الجهات الحكومية | |
| محايد | 1.70 | 0.74 | القوانين والتشريعات البيئية في الجزائر منظمة ودقيقة | |
| محايد | 2.12 | 0.44 | الاتجاه العام للمحور الأول | |

المصدر : من إعداد الطالبة بناء على مخرجات البرنامج الإحصائي spss

يظهر الجدول رقم (2-25) نتائج الدراسة المتعلقة بتقييم فعالية الأنظمة والإجراءات الحالية المتبعة لحماية البيئة في توجيه سلوك حماية البيئة والتي تدل على أن هذا المحور واقع في درجة المحايد بمتوسط حسابي قدره 2.1267 وانحراف معياري قدره 0.44، وعليه يمكن القول أن الأنظمة والإجراءات الحالية المتبعة لحماية البيئة تأثيرها غير كافي في توجيه سلوك حماية البيئة في المؤسسات محل الدراسة.

ثانياً : اختبار تقييم فعالية الأنظمة والإجراءات الحالية المتبعة لحماية البيئة

سيتم التطرق هذا في هذا العنصر إلى تحليل الفروق بين المتوسطات لاختلاف تقييم فعالية الأنظمة والإجراءات الحالية المتبعة لحماية البيئة، بهدف معرفة هناك اختلاف في التأثير على توجيه سلوك حماية البيئة بين المؤسسات حسب جنسيتها، عمرها ونشاطها .

1- بالنسبة لجنسية المؤسسة

الجدول رقم (2-26) : يوضح اختبار الفروقات بين المتوسطات لاختلاف الأنظمة والإجراءات المتبعة لحماية

البيئة حسب جنسية المؤسسة

| المحور الأول | قيمة f | درجة الحرية | الدلالة الإحصائية |
|---|--------------|-------------|-------------------|
| القوانين والتشريعات البيئية في الجزائر شاملة لمختلف أشكال التلوث | 0.610 | 29 | 0.550 |
| اختصاصات الجهات القائمة بحماية البيئة في الجزائر واضحة ومسؤولياتها محددة بدقة | 3.751 | 29 | 0.037 |
| العقوبات القانونية نتيجة التلوث تتناسب مع حجم الأضرار الناجمة عنها | 3.671 | 29 | 0.039 |
| تتوفر الخبرات والكفاءات لتنفيذ القوانين البيئية من قبل الجهات الحكومية | 2.529 | 29 | 0.098 |
| القوانين والتشريعات البيئية في الجزائر منظمة ودقيقة | 5.031 | 29 | 0.014 |
| الاتجاه العام | 2.467 | 29 | 0.104 |

المصدر : من إعداد الطالبة بناء على مخرجات البرنامج الإحصائي spss

يبين الجدول رقم (2-26) أثر تغيير الأنظمة والإجراءات الحالية المتبعة على سلوك حماية البيئة حسب تغير جنسية المؤسسة، وللإجابة نسعى إلى اختبار الفروق بين المؤسسات محل الدراسة لمعرفة ما إذا كان هناك اختلاف في تأثير الأنظمة والإجراءات الحالية المتبعة لحماية البيئة على توجيه السلوك البيئي حسب جنسية المؤسسة، من خلال النتائج الخاصة بتحليل التباين أحادي الاتجاه ANOVA لدلالة الفروق بين المؤسسات محل الدراسة عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) كالتالي :

H_0 : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة اختلاف تأثير الأنظمة والإجراءات الحالية المتبعة لحماية البيئة على سلوك حماية البيئة ترجع لجنسية المؤسسة

H_1 : توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة اختلاف تأثير الأنظمة والإجراءات الحالية المتبعة لحماية البيئة على سلوك حماية البيئة ترجع لجنسية المؤسسة

يبين الجدول رقم (2-26) أن قيمة f غير دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) على مستوى الاتجاه العام وعليه نقبل فرضية العدم، مما يعني بأنه لا توجد فروق بين المؤسسات في درجة اختلاف تأثير الأنظمة والإجراءات الحالية المتبعة لحماية البيئة على سلوك حماية البيئة تبعاً لجنسية المؤسسة وهذا على المستوى الكلي، بينما على المستوى الجزئي فهناك دلالة إحصائية، مما يعني وجود فروق في تأثير الأنظمة والإجراءات الحالية المتبعة على سلوك حماية البيئة بين المؤسسات تبعاً لجنسيتها، ولتوضيح أكثر نستعين بالجدول التالي :

الفصل الثاني : دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات البيئية بحاسي مسعود

الجدول رقم (2-27) : المقارنة البعدية لاختلاف الأنظمة والإجراءات الحالية المتبعة لحماية البيئة حسب جنسية المؤسسة

| الدلالة الإحصائية | جنسية المؤسسة | Variable dépendante | الفقرات |
|-------------------|---------------|---------------------|---|
| 0.014 | مختلطة | أجنبية | اختصاصات الجهات القائمة بحماية البيئة في الجزائر واضحة ومسؤولياتها محددة بدقة |
| 0.045 | أجنبية | جزائرية | العقوبات القانونية نتيجة التلوث تتناسب مع حجم الأضرار الناجمة عنها |
| 0.040 | مختلطة | | |
| 0.035 | أجنبية | جزائرية | القوانين والتشريعات البيئية في الجزائر منظمة ودقيقة |
| 0.011 | مختلطة | | |

المصدر : من إعداد الطالبة بناء على مخرجات البرنامج الإحصائي spss

يبين الجدول رقم (2-27) الفروق الجزئية في بعض فقرات المحور الأول لتأثير الأنظمة والإجراءات الحالية المتبعة على سلوك حماية البيئة بين المؤسسات الجزائرية والأجنبية والمختلطة، وهذا ما يوضحه المتوسط الحسابي في الملحق رقم (04) بالنسبة لاختصاصات الجهات القائمة بحماية البيئة في الجزائر، بينما العقوبات القانونية نتيجة التلوث وتناسبها مع حجم الأضرار الناجمة عنها يوضحها المتوسط الحسابي في الملحق رقم (05)، ونلاحظ أن القوانين والتشريعات البيئية في الجزائر من ناحية التنظيم والدقة تؤثر على المؤسسات الأجنبية والمختلطة في توجيه سلوك حماية البيئة كما يوضحه المتوسط الحسابي في الملحق رقم (06).

2- بالنسبة لعمر المؤسسة

الجدول رقم (2-28) : يوضح اختبار الفروقات بين المتوسطات لاختلاف الأنظمة والإجراءات الحالية المتبعة لحماية البيئة حسب

عمر المؤسسة

| الدلالة الإحصائية | درجة الحرية | قيمة f | المحور الأول |
|-------------------|-------------|--------------|---|
| 0.665 | 29 | 0.414 | القوانين والتشريعات البيئية في الجزائر شاملة لمختلف أشكال التلوث |
| 0.563 | 29 | 0.587 | اختصاصات الجهات القائمة بحماية البيئة في الجزائر واضحة ومسؤولياتها محددة بدقة |
| 0.833 | 29 | 0.184 | العقوبات القانونية نتيجة التلوث تتناسب مع حجم الأضرار الناجمة عنها |
| 0.798 | 29 | 0.227 | تتوفر الخبرات والكفاءات لتنفيذ القوانين البيئية من قبل الجهات الحكومية |
| 0.365 | 29 | 1.047 | القوانين والتشريعات البيئية في الجزائر منظمة ودقيقة |
| 0.949 | 29 | 0.053 | الاتجاه العام |

المصدر : من إعداد الطالبة بناء على مخرجات البرنامج الإحصائي spss

يبين الجدول رقم (2-28) أثر تغيير الأنظمة والإجراءات الحالية المتبعة على سلوك حماية البيئة حسب تغير عمر المؤسسة، وللإجابة نسعى إلى اختبار الفروق بين المؤسسات محل الدراسة لمعرفة ما إذا كان هناك اختلاف في تأثير الأنظمة والإجراءات الحالية المتبعة لحماية البيئة على توجيه السلوك البيئي حسب عمر المؤسسة،

الفصل الثاني : دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات التبرولية بحاسي مسعود

من خلال النتائج الخاصة بتحليل التباين أحادي الاتجاه ANOVA لدلالة الفروق بين المؤسسات محل الدراسة عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) كالتالي :

H_0 : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة اختلاف تأثير الأنظمة والإجراءات الحالية المتبعة لحماية البيئة على سلوك حماية البيئة ترجع لعمر المؤسسة

H_1 : توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة اختلاف تأثير الأنظمة والإجراءات الحالية المتبعة لحماية البيئة على سلوك حماية البيئة ترجع لعمر المؤسسة

يبين الجدول رقم (2-28) أن قيمة f غير دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) على مستوى الاتجاه العام وعليه نقبل فرضية العدم، مما يعني بأنه لا توجد فروق بين المؤسسات في درجة اختلاف تأثير الأنظمة والإجراءات الحالية المتبعة لحماية البيئة على سلوك حماية البيئة تبعاً لعمر المؤسسة وهذا على المستوى الكلي، وحتى على مستوى الفقرات المشكلة للمحور الأول لا توجد فروق بمعنى لا توجد فروق في تأثير الأنظمة والإجراءات الحالية المتبعة على سلوك حماية البيئة بين المؤسسات تبعاً لعمرها.

3- بالنسبة لنشاط المؤسسة

الجدول رقم (2-29) : يوضح اختبار الفروقات بين المتوسطات الخاصة بالأنظمة والإجراءات الحالية المتبعة لحماية البيئة حسب نشاط المؤسسة

| الدلالة الإحصائية | درجة الحرية | قيمة f | المحور الأول |
|-------------------|-------------|--------------|---|
| 0.063 | 29 | 2.746 | القوانين والتشريعات البيئية في الجزائر شاملة لمختلف أشكال التلوث |
| 0.333 | 29 | 1.190 | اختصاصات الجهات القائمة بحماية البيئة في الجزائر واضحة ومسؤولياتها محددة بدقة |
| 0.440 | 29 | 0.931 | العقوبات القانونية نتيجة التلوث تتناسب مع حجم الأضرار الناجمة عنها |
| 0.563 | 29 | 0.696 | تتوفر الخبرات والكفاءات لتنفيذ القوانين البيئية من قبل الجهات الحكومية |
| 0.745 | 29 | 0.413 | القوانين والتشريعات البيئية في الجزائر منظمة ودقيقة |
| 0.400 | 29 | 1.019 | الاتجاه العام |

المصدر : من إعداد الطالبة بناءً على مخرجات البرنامج الإحصائي spss

يبين الجدول رقم (2-29) أثر تغيير الأنظمة والإجراءات الحالية المتبعة على سلوك حماية البيئة حسب تغير نشاط المؤسسة، وللإجابة نسعى إلى اختبار الفروق بين المؤسسات محل الدراسة لمعرفة ما إذا كان هناك اختلاف في تأثير الأنظمة والإجراءات الحالية المتبعة لحماية البيئة على توجيه السلوك البيئي حسب نشاط المؤسسة، من خلال النتائج الخاصة بتحليل التباين أحادي الاتجاه ANOVA لدلالة الفروق بين المؤسسات محل الدراسة عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) كالتالي :

الفصل الثاني : دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات التزولية بحاسي مسعود

H_0 : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة اختلاف تأثير الأنظمة والإجراءات الحالية المتبعة لحماية البيئة على سلوك حماية البيئة ترجع لنشاط المؤسسة

H_1 : توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة اختلاف تأثير الأنظمة والإجراءات الحالية المتبعة لحماية البيئة على سلوك حماية البيئة ترجع لنشاط المؤسسة

يبين الجدول رقم (2-29) أن قيمة f غير دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) على مستوى الاتجاه العام وعليه نقبل فرضية العدم، مما يعني بأنه لا توجد فروق بين المؤسسات في درجة اختلاف تأثير الأنظمة والإجراءات الحالية المتبعة لحماية البيئة على سلوك حماية البيئة تبعاً لنشاط المؤسسة وهذا على المستوى الكلي، وحتى على مستوى الفقرات المشكلة للمحور الأول لا توجد فروق بمعنى لا توجد فروق في تأثير الأنظمة والإجراءات الحالية المتبعة على سلوك حماية البيئة بين المؤسسات تبعاً لنشاطها.

الفرع الثاني : كيفية فرض الضريبة البيئية

سيتم التطرق هذا في هذا العنصر إلى تحليل الفروق بين المتوسطات لاختلاف كيفية فرض الضريبة البيئية، بهدف معرفة هناك اختلاف في التأثير على توجيه سلوك حماية البيئة بين المؤسسات حسب جنسيتها، عمرها ونشاطها .

أولاً : نتائج كيفية فرض الضريبة البيئية

الجدول رقم (2-30) : نتائج تحليل فقرات كيفية فرض الضريبة البيئية في توجيه سلوك حماية البيئة في المؤسسات محل الدراسة

| المحور الثاني | الفقرات | الانحراف المعياري | المتوسط الحسابي | المعنوية الإحصائية |
|-----------------------------|---|-------------------|-----------------|--------------------|
| الاتجاه العام للمحور الثاني | تعتبر الضريبة المباشرة على المؤسسات الملوثة أكثر فعالية لحماية البيئة | 0.731 | 2.500 | موافق |
| | زيادة رسوم جمركية على المعدات والأجهزة والمواد التي تسبب التلوث إجراء فعال لحماية البيئة | 0.639 | 2.733 | موافق |
| | تعتبر الضريبة غير المباشرة، باستخدام رسوم بيئية جديدة على المعدات والأجهزة والمواد التي تسبب التلوث، إجراء فعال لحماية البيئة | 0.379 | 2.833 | موافق |
| | الاتجاه العام للمحور الثاني | 0.390 | 2.688 | موافق |

المصدر : من إعداد الطالبة بناء على مخرجات البرنامج الإحصائي spss

يظهر الجدول رقم (2-30) نتائج الدراسة المتعلقة بفقرات المحور الثاني وهي كيفية فرض الضريبة البيئية في المؤسسات محل الدراسة وتأثيرها في توجيه سلوك حماية البيئة، فإن كل فقرات المحور كانت بدرجة الموافقة لكنها بنسب مختلفة والتي تدل على أن هناك تأثير كبير لجميع الفقرات، بينما نجد الاتجاه العام لهذه الكيفية واقع في

الفصل الثاني : دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات التزولية بحاسي مسعود

درجة الموافقة بمتوسط حسابي قدره 2.68 وبانحراف معياري قدر ب 0.39، أي أن كيفية فرض الضريبة البيئية تؤثر بدرجة كبيرة في توجيه سلوك حماية البيئة في المؤسسات محل الدراسة.

ثانيا : اختبار كيفية فرض الضريبة البيئية

سيتم من خلال هذا اختبار الفروق بين المتوسطات لاختلاف كيفية فرض الضريبة البيئية، بهدف معرفة هناك اختلاف في التأثير على توجيه سلوك حماية البيئة بين المؤسسات حسب جنسيتها، عمرها ونشاطها

1- بالنسبة لجنسية المؤسسة

الجدول رقم (2-31) : يوضح اختبار الفروقات بين المتوسطات في كيفية فرض الضريبة البيئية حسب جنسية المؤسسة

| المحور الثاني | قيمة f | درجة الحرية | الدلالة الإحصائية |
|---|--------|-------------|-------------------|
| تعتبر الضريبة المباشرة على المؤسسات الملوثة أكثر فعالية لحماية البيئة | 0.660 | 29 | 0.525 |
| زيادة رسوم جمركية على المعدات والأجهزة والمواد التي تسبب التلوث إجراء فعال لحماية البيئة | 0.006 | 29 | 0.994 |
| تعتبر الضريبة غير المباشرة، باستحداث رسوم بيئية جديدة على المعدات والأجهزة والمواد التي تسبب التلوث، إجراء فعال لحماية البيئة | 2.077 | 29 | 0.145 |
| الاتجاه العام | 0.948 | 29 | 0.400 |

المصدر : من إعداد الطالبة بناء على مخرجات البرنامج الإحصائي spss

يبين الجدول رقم (2-31) درجة تأثير كيفية فرض الضريبة البيئية في توجيه سلوك حماية البيئة حسب متغير جنسية المؤسسة، من خلال النتائج الخاصة بتحليل التباين أحادي الاتجاه ANOVA لدلالة الفروق بين المؤسسات محل الدراسة عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) كالتالي:

H_0 : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تأثير كيفية فرض الضريبة البيئية في توجيه سلوك حماية البيئة ترجع لجنسية المؤسسة.

H_1 : توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تأثير كيفية فرض الضريبة البيئية في توجيه سلوك حماية البيئة ترجع لجنسية المؤسسة

يبين الجدول رقم (2-31) أن قيم F غير دال إحصائياً عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) على مستوى جميع فقرات المحور الثاني وعليه نقبل فرضية العدم H_0 ، مما يعني بأنه لا توجد فروق بين المؤسسات في درجة تأثير كيفية فرض الضريبة البيئية في توجيه سلوك حماية البيئة في المؤسسة تبعاً للجنسية على المستوى الكلي للمحور، وحتى على مستوى الفقرات المشكلة للمحور لا توجد فروق بمعنى لا يوجد اختلاف في كيفية فرض الضريبة البيئية وتأثيرها على سلوك حماية البيئة تبعاً لاختلاف جنسية المؤسسات.

2- بالنسبة لعمر المؤسسة

الجدول رقم (2-32) : يوضح اختبار الفروقات بين المتوسطات الخاصة بكيفية فرض الضريبة البيئية حسب عمر المؤسسة

| المحور الثاني | قيمة f | درجة الحرية | الدلالة الإحصائية |
|---|--------|-------------|-------------------|
| تعتبر الضريبة المباشرة على المؤسسات الملوثة أكثر فعالية لحماية البيئة | 0.316 | 29 | 0.732 |
| زيادة رسوم جمركية على المعدات والأجهزة والمواد التي تسبب التلوث إجراء فعال لحماية البيئة | 0.412 | 29 | 0.666 |
| تعتبر الضريبة غير المباشرة، باستحداث رسوم بيئية جديدة على المعدات والأجهزة والمواد التي تسبب التلوث، إجراء فعال لحماية البيئة | 0.154 | 29 | 0.858 |
| الاتجاه العام | 0.163 | 29 | 0.851 |

المصدر : من إعداد الطالبة بناء على مخرجات البرنامج الإحصائي spss

يبين الجدول رقم (2-32) درجة تأثير كيفية فرض الضريبة البيئية في توجيه سلوك حماية البيئة حسب متغير عمر المؤسسة، من خلال النتائج الخاصة بتحليل التباين أحادي الاتجاه ANOVA لدلالة الفروق بين المؤسسات محل الدراسة عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) كالتالي:

H_0 : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تأثير كيفية فرض الضريبة البيئية في توجيه سلوك حماية البيئة ترجع لعمر المؤسسة.

H_1 : توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تأثير كيفية فرض الضريبة البيئية في توجيه سلوك حماية البيئة ترجع لعمر المؤسسة

يبين الجدول رقم (2-32) أن قيم F غير دال إحصائياً عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) على مستوى جميع فقرات المحور الثاني وعليه نقبل فرضية العدم H_0 ، مما يعني بأنه لا توجد فروق بين المؤسسات في درجة تأثير كيفية فرض الضريبة البيئية في توجيه سلوك حماية البيئة في المؤسسة تبعاً للعمر على المستوى الكلي للمحور، وحتى على مستوى فروع الفقرات المشكلة للمحور لا توجد فروق بمعنى لا تختلف المؤسسات باختلاف العمر في كيفية فرض الضريبة البيئية وتأثيرها على سلوك حماية البيئة.

3- بالنسبة لنشاط المؤسسة

الجدول رقم (2-33) : يوضح اختبار الفروقات بين المتوسطات لاختلاف كيفية فرض الضريبة البيئية حسب النشاط

| المحور الثاني | قيمة f | درجة الحرية | الدلالة الإحصائية |
|---|--------|-------------|-------------------|
| تعتبر الضريبة المباشرة على المؤسسات الملوثة أكثر فعالية لحماية البيئة | 0.648 | 29 | 0.591 |
| زيادة رسوم جمركية على المعدات والأجهزة والمواد التي تسبب التلوث إجراء فعال لحماية البيئة | 1.511 | 29 | 0.235 |
| تعتبر الضريبة غير المباشرة، باستحداث رسوم بيئية جديدة على المعدات والأجهزة والمواد التي تسبب التلوث، إجراء فعال لحماية البيئة | 0.287 | 29 | 0.834 |
| الاتجاه العام | 1.233 | 29 | 0.318 |

المصدر : من إعداد الطالبة بناء على مخرجات البرنامج الإحصائي spss

الفصل الثاني : دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات التبرولية بحاسي مسعود

يبين الجدول رقم (2-33) درجة تأثير كيفية فرض الضريبة البيئية في توجيه سلوك حماية البيئة حسب متغير نشاط المؤسسة، من خلال النتائج الخاصة بتحليل التباين أحادي الاتجاه ANOVA لدلالة الفروق بين المؤسسات محل الدراسة عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) كالتالي:

H_0 : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تأثير كيفية فرض الضريبة البيئية في توجيه سلوك حماية البيئة ترجع لنشاط المؤسسة.

H_1 : توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تأثير كيفية فرض الضريبة البيئية في توجيه سلوك حماية البيئة ترجع لنشاط المؤسسة

يبين الجدول رقم (2-33) أن قيم F غير دال إحصائياً عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) على مستوى جميع فقرات المحور الثاني وعليه نقبل فرضية العدم H_0 ، مما يعني بأنه لا توجد فروق بين المؤسسات في درجة تأثير كيفية فرض الضريبة البيئية في توجيه سلوك حماية البيئة في المؤسسة تبعاً لنشاط المؤسسة على المستوى الكلي للمحور، وحتى على مستوى الفقرات المشكلة للمحور الثاني لا توجد فروق بمعنى لا يوجد اختلاف في كيفية فرض الضريبة البيئية في التأثير على سلوك حماية البيئة باختلاف نشاط المؤسسة.

الفرع الثالث - عناصر الوعاء الخاضع لضريبة التلوث

سيتم التطرق إلى دراسة اتجاهات عينة الدراسة نحو تأثير الضريبة البيئية في توجيه سلوك حماية البيئة، حيث تم الاعتماد على المحور الثالث كما هو موضح فيما يلي :

أولاً : نتائج عناصر الوعاء الخاضع لضريبة التلوث

الجدول رقم (2-34) : نتائج تحليل فقرات عناصر الوعاء الخاضع لضريبة التلوث في المؤسسات محل الدراسة

| المحور الثالث | الفقرات | الانحراف المعياري | المتوسط الحسابي | المعنوية الإحصائية |
|----------------|--|-------------------|-----------------|--------------------|
| تأثيرية التلوث | يفضل اعتماد مخلفات العملية الإنتاجية كوعاء لفعالية الضريبة البيئية | 0.711 | 2.333 | موافق |
| | الاعتماد على مدخلات العملية الإنتاجية الوعاء الأنجع للضريبة البيئية | 0.556 | 2.633 | موافق |
| | يفضل الاعتماد على المنتجات النهائية لتحديد قيمة الضريبة البيئية لضمان فعاليتها | 0.827 | 2.266 | محايد |
| رغم التلوث | الاتجاه العام للمحور الثالث | 0.484 | 2.411 | موافق |

المصدر : من إعداد الطالبة بناء على مخرجات البرنامج الإحصائي spss

يظهر الجدول رقم (2-34) نتائج دراسة تأثير عناصر الوعاء الخاضع لضريبة التلوث في توجيه سلوك حماية البيئة في المؤسسات محل الدراسة أن الفقرة الأولى والثانية اختلفت نسبة الموافقة بينهما بمتوسط حسابي (2.63-2.33) على التوالي حيث تقع ضمن الفئة الثالثة من فئات ليكرات الثلاثي التي تشير إلى الموافقة

الفصل الثاني : دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات التبرولية بحاسي مسعود

وتأثيرهم بشكل كبير، بينما الفقرة الثالثة كانت فيها محايدة بمتوسط حسابي يقدر ب 2.26 فنقول أن لها تأثير لكن ليس بشكل كبير. أما بالنسبة للاتجاه العام لكافة فقرات المحور الثالث فقد بلغ المتوسط الحسابي 2.41 والانحراف المعياري 0.48 فقد وقع في درجة الموافقة وعليه فإن عناصر الوعاء الخاضع لضريبة التلوث لها تأثير كبير في توجيه سلوك حماية البيئة.

ثانيا : اختبار عناصر الوعاء الخاضع لضريبة التلوث

سيتم التطرق هذا في هذا العنصر إلى تحليل الفروق بين المتوسطات لاختلاف كيفية فرض الضريبة البيئية، بهدف معرفة هناك اختلاف في التأثير على توجيه سلوك حماية البيئة بين المؤسسات حسب جنسيتها، عمرها ونشاطها .

1- بالنسبة لجنسية

الجدول رقم (2-35) : يوضح اختبار الفروقات بين المتوسطات لاختلاف عناصر الوعاء الخاضع لضريبة التلوث

حسب جنسية المؤسسة

| الدلالة الإحصائية | درجة الحرية | قيمة f | المحور الثالث |
|-------------------|-------------|--------------|--|
| 0.151 | 29 | 2.029 | يفضل اعتماد مخلفات العملية الإنتاجية كوعاء لفعالية الضريبة البيئية |
| 0.182 | 29 | 1.817 | الاعتماد على مدخلات العملية الإنتاجية الوعاء الأنجع للضريبة البيئية |
| 0.24 | 29 | 4.298 | يفضل الاعتماد على المنتجات النهائية لتحديد قيمة الضريبة البيئية لضمان فعاليتها |
| 0.114 | 29 | 2.356 | الاتجاه العام |

المصدر : من إعداد الطالبة بناء على مخرجات البرنامج الإحصائي spss

يبين الجدول رقم (2-35) درجة تأثير عناصر الوعاء الخاضع لضريبة التلوث في توجيه سلوك حماية البيئة حسب متغير جنسية المؤسسة، من خلال النتائج الخاصة بتحليل التباين أحادي الاتجاه ANOVA لدلالة الفروق بين المؤسسات محل الدراسة عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) كالتالي :

H_0 : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تأثير عناصر الوعاء الخاضع لضريبة التلوث في توجيه سلوك حماية البيئة ترجع لجنسية المؤسسة.

H_1 : توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تأثير عناصر الوعاء الخاضع لضريبة التلوث في توجيه سلوك حماية البيئة ترجع لجنسية المؤسسة

يبين الجدول رقم (2-35) أن قيم F غير دال إحصائياً عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) على مستوى جميع فقرات المحور الثالث وعليه نقبل فرضية العدم H_0 ، مما يعني بأنه لا توجد فروق بين المؤسسات في درجة تأثير عناصر الوعاء الخاضع لضريبة التلوث في توجيه سلوك حماية البيئة في المؤسسة تبعاً للجنسية على المستوى

الفصل الثاني : دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات التزولية بحاسي مسعود

الكلي للمحور، وحتى على مستوى الفقرات المشكلة للمحور لا توجد فروق في عناصر الوعاء الخاضع لضريبة التلوث باختلاف جنسية المؤسسة.

2- بالنسبة لعمر المؤسسة

الجدول رقم (2-36) : يوضح اختبار الفروقات بين المتوسطات لاختلاف عناصر الوعاء الخاضع لضريبة التلوث

حسب عمر المؤسسة

| المحور الثالث | قيمة f | درجة الحرية | الدلالة الإحصائية |
|--|--------------|-------------|-------------------|
| يفضل اعتماد مخلفات العملية الإنتاجية كوعاء لفعالية الضريبة البيئية | 0.408 | 29 | 0.669 |
| الاعتماد على مدخلات العملية الإنتاجية الوعاء الأنجع للضريبة البيئية | 2.686 | 29 | 0.086 |
| يفضل الاعتماد على المنتجات النهائية لتحديد قيمة الضريبة البيئية لضمان فعاليتها | 0.972 | 29 | 0.391 |
| الاتجاه العام | 0.754 | 29 | 0.480 |

المصدر : من إعداد الطالبة بناء على مخرجات البرنامج الإحصائي spss

يبين الجدول رقم (2-36) درجة تأثير عناصر الوعاء الخاضع لضريبة التلوث في توجيه سلوك حماية البيئة

حسب متغير عمر المؤسسة، من خلال النتائج الخاصة بتحليل التباين أحادي الاتجاه ANOVA لدلالة الفروق بين المؤسسات محل الدراسة عند مستوى الدلالة $(\alpha \geq 0.05)$ كالتالي :

H_0 : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تأثير عناصر الوعاء الخاضع لضريبة التلوث في توجيه سلوك حماية البيئة ترجع لعمر المؤسسة.

H_1 : توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تأثير عناصر الوعاء الخاضع لضريبة التلوث في توجيه سلوك حماية البيئة ترجع لعمر المؤسسة

يبين الجدول رقم (2-36) أن قيم F غير دال إحصائياً عند مستوى الدلالة $(\alpha \geq 0.05)$ على مستوى جميع فقرات المحور الثالث وعليه نقبل فرضية العدم H_0 ، مما يعني بأنه لا توجد فروق بين المؤسسات في درجة تأثير عناصر الوعاء الخاضع لضريبة التلوث في توجيه سلوك حماية البيئة في المؤسسة تبعاً للعمر على المستوى الكلي للمحور، وحتى على مستوى الفقرات المشكلة للمحور الثالث لا توجد فروق في عناصر الوعاء الخاضع لضريبة التلوث على سلوك حماية البيئة باختلاف نشاط المؤسسة.

3- بالنسبة لنشاط المؤسسة

الجدول رقم (2-37) : يوضح اختبار الفروقات بين المتوسطات لاختلاف عناصر الوعاء الخاضع لضريبة التلوث حسب النشاط

| المحور الثالث | قيمة f | درجة الحرية | الدلالة الإحصائية |
|--|--------|-------------|-------------------|
| يفضل اعتماد مخلفات العملية الإنتاجية كوعاء لفعالية الضريبة البيئية | 0.640 | 29 | 0.596 |
| الاعتماد على مدخلات العملية الإنتاجية الوعاء الأنجع للضريبة البيئية | 0.168 | 29 | 0.917 |
| يفضل الاعتماد على المنتجات النهائية لتحديد قيمة الضريبة البيئية لضمان فعاليتها | 0.611 | 29 | 0.614 |
| الاتجاه العام | 0.304 | 29 | 0.822 |

المصدر : من إعداد الطالبة بناء على مخرجات البرنامج الإحصائي spss

يبين الجدول رقم (2-37) درجة تأثير عناصر الوعاء الخاضع لضريبة التلوث في توجيه سلوك حماية البيئة حسب متغير نشاط المؤسسة، من خلال النتائج الخاصة بتحليل التباين أحادي الاتجاه ANOVA لدلالة الفروق بين المؤسسات محل الدراسة عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) كالتالي :

H_0 : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تأثير عناصر الوعاء الخاضع لضريبة التلوث في توجيه سلوك حماية البيئة ترجع نشاط المؤسسة.

H_1 : توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تأثير عناصر الوعاء الخاضع لضريبة التلوث في توجيه سلوك حماية البيئة ترجع لنشاط المؤسسة

يبين الجدول رقم (2-37) أن قيم F غير دال إحصائياً عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) على مستوى جميع فقرات المحور الثالث وعليه نقبل فرضية العدم H_0 ، مما يعني بأنه لا توجد فروق بين المؤسسات في درجة تأثير عناصر الوعاء الخاضع لضريبة التلوث في توجيه سلوك حماية البيئة في المؤسسة تبعاً للجنسية على المستوى الكلي للمحور، وحتى على مستوى الفقرات المشككة للمحور الثالث لا توجد فروق في تأثير عناصر الوعاء الخاضع لضريبة التلوث في توجيه سلوك حماية البيئة تبعاً لنشاط المؤسسة.

الفرع الرابع- سعر ضريبة التلوث

سيتم التطرق إلى دراسة اتجاهات عينة الدراسة نحو تأثير الضريبة البيئية في توجيه سلوك حماية البيئة، حيث تم الاعتماد على المحور الرابع كما هو موضح فيما يلي :

أولاً : نتائج فقرات سعر ضريبة التلوث

الجدول رقم (2-38) : نتائج تحليل سعر ضريبة التلوث في توجيه سلوك حماية البيئة في المؤسسات محل الدراسة

| المحور الرابع | الفقرات | الانحراف المعياري | المتوسط الحسابي | المعنوية الإحصائية |
|------------------|--|-------------------|-----------------|--------------------|
| سعر ضريبة التلوث | تحديد الضريبة البيئية كنسبة ثابتة من العناصر الخاضعة لها أكثر فعالية لحماية البيئة | 0.91 | 2.30 | محايد |
| | اعتماد السعر التصاعدي للضريبة البيئية فعال لحماية البيئة من التلوث الصناعي | 0.48 | 2.80 | موافق |
| | سعر الضريبة المساوي لتكلفة مواجهة الضرر الأنجع لحماية البيئة في المؤسسات | 0.60 | 2.66 | موافق |
| | الاتجاه العام للمحور الرابع | 0.39 | 2.58 | موافق |

المصدر : من إعداد الطالبة بناءً على مخرجات البرنامج الإحصائي spss

من خلال نتائج الجدول رقم (2-38) الذي يظهر نتائج دراسة تحديد سعر ضريبة التلوث في توجيه سلوك حماية البيئة في المؤسسات محل الدراسة، فنجد الفقرة الأولى بمتوسط حسابي قدره 2.30 أي يوافق درجة المحايدة أي أن تحديد الضريبة البيئية كنسبة ثابتة من العناصر الخاضعة له تأثير لكن ليس كبير في توجيه سلوك حماية البيئة في المؤسسات المعنية، بينما الفقرة الثانية والثالثة نجدهم بدرجة الموافقة بمتوسطات حسابية تقدر بـ 2.80 و 2.66 على التوالي أي لهم تأثير كبير في توجيه السلوك البيئي، أما الاتجاه العام يتضح لنا انه يقع في درجة موافق بمتوسط حسابي 2.58 وانحراف معياري قيمته 0.39 وبالتالي يمكن القول أن سعر ضريبة التلوث تؤثر بشكل كبير في توجيه سلوك حماية البيئة.

ثانياً : اختبار فروقات سعر ضريبة التلوث

سيتم التطرق هذا في هذا العنصر إلى تحليل الفروق بين المتوسطات لاختلاف سعر ضريبة التلوث، بهدف معرفة هناك اختلاف في التأثير على توجيه سلوك حماية البيئة بين المؤسسات حسب جنسيتها، عمرها ونشاطها .

1- بالنسبة لجنسية المؤسسة

الجدول رقم (2-39) : يوضح اختبار الفروقات بين المتوسطات لاختلاف سعر ضريبة التلوث حسب جنسية المؤسسة

| المحور الرابع | قيمة f | درجة الحرية | الدلالة الإحصائية |
|--|-------------|-------------|-------------------|
| تحديد الضريبة البيئية كنسبة ثابتة من العناصر الخاضعة لها أكثر فعالية لحماية البيئة | 2.81 | 29 | 0.078 |
| اعتماد السعر التصاعدي للضريبة البيئية فعال لحماية من التلوث الصناعي | 1.80 | 29 | 0.185 |
| سعر الضريبة المساوي لتكلفة مواجهة الضرر الأنجع لحماية البيئة في المؤسسات | 0.39 | 29 | 0.675 |
| الاتجاه العام | 1.10 | 29 | 0.347 |

المصدر : من إعداد الطالبة بناءً على مخرجات البرنامج الإحصائي spss

الفصل الثاني : دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات التزولية بحاسي مسعود

يبين الجدول رقم (2-39) أثر متغير جنسية المؤسسة لتأثير سعر ضريبة التلوث في توجيه سلوك حماية البيئة، من خلال النتائج الخاصة بتحليل التباين أحادي الاتجاه ANOVA لدلالة الفروق بين المؤسسات محل الدراسة عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) كالتالي:

H_0 : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لتأثير كيفية فرض الضريبة البيئية في توجيه سلوك حماية البيئة ترجع لجنسية المؤسسة.

H_1 : توجد فروق ذات دلالة إحصائية لتأثير سعر الضريبة البيئية في توجيه سلوك حماية البيئة ترجع لجنسية المؤسسة

يبين الجدول رقم (2-39) أن قيم F غير دال إحصائيا عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) على مستوى جميع فقرات المحور الرابع وعليه نقبل فرضية العدم H_0 ، مما يعني بأنه لا توجد فروق بين المؤسسات في تأثير سعر ضريبة التلوث في توجيه سلوك حماية البيئة في المؤسسة تبعا للجنسية على المستوى الكلي للمحور، وحتى على مستوى فروع المعايير المشككة للسلوك لا توجد فروق بمعنى لا تختلف المؤسسات باختلاف الجنسية في سعر ضريبة التلوث.

2- بالنسبة لعمر المؤسسة

الجدول رقم (2-40) : يوضح اختبار الفروقات بين المتوسطات لاختلاف سعر ضريبة التلوث حسب عمر المؤسسة

| المحور الرابع | قيمة f | درجة الحرية | الدلالة الإحصائية |
|--|-------------|-------------|-------------------|
| تحديد الضريبة البيئية كنسبة ثابتة من العناصر الخاضعة لها أكثر فعالية لحماية البيئة | 1.51 | 29 | 0.237 |
| اعتماد السعر التصاعدي للضريبة البيئية فعال لحماية البيئة من التلوث الصناعي | 1.59 | 29 | 0.222 |
| سعر الضريبة المساوي لتكلفة مواجهة الضرر الأنجع لحماية البيئة في المؤسسات | 0.19 | 29 | 0.824 |
| الاتجاه العام | 0.46 | 29 | 0.632 |

المصدر : من إعداد الطالبة بناء على مخرجات البرنامج الإحصائي spss

يبين الجدول رقم (2-40) أثر متغير عمر المؤسسة لتأثير سعر ضريبة التلوث في توجيه سلوك حماية البيئة، من خلال النتائج الخاصة بتحليل التباين أحادي الاتجاه ANOVA لدلالة الفروق بين المؤسسات محل الدراسة عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) كالتالي:

H_0 : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لتأثير كيفية فرض الضريبة البيئية في توجيه سلوك حماية البيئة ترجع لعمر المؤسسة.

H_1 : توجد فروق ذات دلالة إحصائية لتأثير سعر الضريبة البيئية في توجيه سلوك حماية البيئة ترجع لعمر المؤسسة

يبين الجدول رقم (2-40) أن قيم F غير دال إحصائيا عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) على مستوى جميع فقرات المحور الرابع وعليه نقبل فرضية العدم H_0 ، مما يعني بأنه لا توجد فروق بين المؤسسات في تأثير سعر

الفصل الثاني : دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات التبرولية بحاسي مسعود

ضريبة التلوث في توجيه سلوك حماية البيئة في المؤسسة تبعا للعمر على المستوى الكلي للمحور، وحتى على مستوى الفقرات المشكلة للمحور الرابع لا توجد فروق في تأثير سعر ضريبة التلوث في توجيه سلوك حماية البيئة باختلاف عمر المؤسسة.

3- بالنسبة لنشاط المؤسسة

الجدول رقم (2-41) : يوضح اختبار الفروقات بين المتوسطات لاختلاف سعر ضريبة التلوث حسب نشاط المؤسسة

| المحور الرابع | قيمة f | درجة الحرية | الدلالة الإحصائية |
|--|--------|-------------|-------------------|
| تحديد الضريبة البيئية كنسبة ثابتة من العناصر الخاضعة لها أكثر فعالية لحماية البيئة | 1.287 | 29 | 0.300 |
| اعتماد السعر التصاعدي للضريبة البيئية فعال لحماية البيئة من التلوث الصناعي | 1.701 | 29 | 0.191 |
| سعر الضريبة المساوي لتكلفة مواجهة الضرر الأجمع لحماية البيئة في المؤسسات | 0.951 | 29 | 0.430 |
| الاتجاه العام | 3.045 | 29 | 0.05 |

المصدر : من إعداد الطالبة بناء على مخرجات البرنامج الإحصائي spss

يبين الجدول رقم (2-41) أثر متغير نشاط المؤسسة لتأثير سعر ضريبة التلوث في توجيه سلوك حماية البيئة، من خلال النتائج الخاصة بتحليل التباين أحادي الاتجاه ANOVA لدلالة الفروق بين المؤسسات محل الدراسة عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) كالتالي:

H_0 : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لتأثير كيفية فرض الضريبة البيئية في توجيه سلوك حماية البيئة ترجع لنشاط المؤسسة

H_1 : توجد فروق ذات دلالة إحصائية لتأثير سعر الضريبة البيئية في توجيه سلوك حماية البيئة ترجع لنشاط المؤسسة

يبين الجدول رقم (2-41) أن قيم F غير دال إحصائيا عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) على مستوى جميع فقرات المحور الرابع وعليه نقبل فرضية العدم H_0 ، مما يعني بأنه لا توجد فروق بين المؤسسات في تأثير سعر ضريبة التلوث في توجيه سلوك حماية البيئة في المؤسسة تبعا لنشاط على المستوى الكلي للمحور، وحتى على مستوى الفقرات المشكلة للمحور الرابع لا توجد فروق في تأثير سعر ضريبة التلوث في توجيه سلوك حماية البيئة باختلاف نشاط المؤسسة.

الفرع الخامس - استخدام الحوافز الضريبية

سيتم التطرق إلى دراسة اتجاهات عينة الدراسة نحو تأثير الضريبة البيئية في توجيه سلوك حماية البيئة، حيث تم الاعتماد على المحور الخامس كما هو موضح فيما يلي:

أولاً : نتائج فقرات محور استخدام الحوافز الضريبية

الجدول رقم (2-42) : نتائج تحليل فقرات تأثير استخدام الحوافز الضريبية في توجيه سلوك حماية البيئة في

المؤسسات محل الدراسة

| المجال الخامس | الفقرات | الانحراف المعياري | المتوسط الحسابي | المعنوية الإحصائية |
|--------------------------|--|-------------------|-----------------|--------------------|
| استخدام الحوافز الضريبية | تخفيض أسعار الضريبة البيئية يحفز المؤسسات على تبني تقنية إنتاج نظيف | 0.55 | 1.20 | غير موافق |
| | يشجع خصم النفقات الموجهة لحماية البيئة من الوعاء الضريبي على تبني تقنية إنتاج نظيف في المؤسسات | 0.77 | 2.53 | موافق |
| | يشجع منح الإعانة البيئية للمعدات النظيفة على تبني تقنية إنتاج نظيف في المؤسسات | 0.71 | 2.63 | موافق |
| | يشجع منح إعفاء جزئي من الضرائب للمعدات النظيفة على تبني تقنية إنتاج نظيف في المؤسسات | 0.77 | 2.56 | موافق |
| | يشجع منح إعفاء كلي من الضرائب للمعدات النظيفة على تبني تقنية إنتاج نظيف | 0.77 | 2.53 | موافق |
| | الاتجاه العام للمحور الخامس | 0.52 | 2.29 | محايد |

المصدر : من إعداد الطالبة بناء على مخرجات البرنامج الإحصائي spss

يظهر الجدول رقم (2-42) نتائج الدراسة المتعلقة بتأثير استخدام الحوافز الضريبية في توجيه سلوك حماية البيئة في المؤسسات محل الدراسة، فنلاحظ أن فقرات المحور على درجات مختلفة، فبالنسبة للفقرة الأولى بلغ المتوسط الحسابي 1.20 تقع في درجة غير موافق حسب سلم ليكارت الثلاثي يدل هذا على أن تخفيض أسعار الضريبة البيئية ليس له تأثير، بينما بقية الفقرات كانت بدرجة الموافقة دليل على أن لها تأثير كبير.

بالنسبة للاتجاه العام لعلاقة تأثير استخدام الحوافز الضريبية في توجيه سلوك حماية البيئة فقد بلغ المتوسط الحسابي 2.29 والانحراف المعياري 0.52 فقد وقع في درجة المحايد وعليه فإن هذا التأثير يكون ضعيف أو بشكل غير كافٍ.

ثانياً : اختبار فروقات استخدام الحوافز الضريبية

سيتم التطرق هذا في هذا العنصر إلى تحليل الفروق بين المتوسطات لاختلاف كيفية فرض الضريبة البيئية، بهدف معرفة هناك اختلاف في التأثير على توجيه سلوك حماية البيئة بين المؤسسات حسب جنسيتها، عمرها ونشاطها .

1- بالنسبة لجنسية المؤسسة

الجدول رقم (2 - 43) : يوضح اختبار الفروقات بين المتوسطات لاختلاف استخدام الحوافز الضريبية حسب

جنسية المؤسسة

| الدلالة الإحصائية | درجة الحرية | قيمة f | المحور الخامس |
|-------------------|-------------|--------------|--|
| 0.276 | 29 | 1.350 | تخفيض أسعار الضريبة البيئية يحفز المؤسسات على تبني تقنية إنتاج نظيف |
| 0.664 | 29 | 0.416 | يشجع خصم النفقات الموجهة لحماية البيئة من الوعاء الضريبي على تبني تقنية إنتاج نظيف في المؤسسات |
| 0.248 | 29 | 1.467 | يشجع منح الإعانة البيئية للمعدات النظيفة على تبني تقنية إنتاج نظيف في المؤسسات |
| 0.177 | 29 | 1.846 | يشجع منح إعفاء جزئي من الضرائب للمعدات النظيفة على تبني تقنية إنتاج نظيف في المؤسسات |
| 0.131 | 29 | 2.191 | يشجع منح إعفاء كلي من الضرائب للمعدات النظيفة على تبني تقنية إنتاج نظيف |
| 0.277 | 29 | 1.347 | الاتجاه العام |

المصدر : من إعداد الطالبة بناء على مخرجات البرنامج الإحصائي spss

يبين الجدول رقم (2- 43) أثر استخدام الحوافز الضريبية في توجيه سلوك حماية البيئة حسب متغير جنسية المؤسسة، من خلال النتائج الخاصة بتحليل التباين أحادي الاتجاه ANOVA لدلالة الفروق بين المؤسسات محل الدراسة عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) كالتالي :

H_0 : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تأثير استخدام الحوافز الضريبية في توجيه سلوك حماية البيئة ترجع لجنسية المؤسسة.

H_1 : توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تأثير استخدام الحوافز الضريبية في توجيه سلوك حماية البيئة ترجع لجنسية المؤسسة

يبين الجدول رقم (2-43) أن قيم F غير دال إحصائياً عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) على مستوى جميع فقرات المحور الخامس وعليه نقبل فرضية العدم H_0 ، مما يعني بأنه لا توجد فروق بين المؤسسات في درجة تأثير استخدام الحوافز الضريبية في توجيه سلوك حماية البيئة في المؤسسة تبعا للجنسية على المستوى الكلي للمحور، وحتى على مستوى الفقرات المشكلة للمحور الخامس لا توجد فروق في استخدام الحوافز الضريبية في توجيه سلوك حماية البيئة باختلاف حسب جنسية المؤسسة.

2- بالنسبة لعمر المؤسسة

الجدول رقم (2 - 44) : يوضح اختبار الفروقات بين المتوسطات لاختلاف استخدام الحوافز الضريبية حسب

عمر المؤسسة

| الدلالة الإحصائية | درجة الحرية | قيمة f | المحور الخامس |
|-------------------|-------------|--------------|--|
| 0.461 | 29 | 0.798 | تخفيض أسعار الضريبة البيئية يحفز المؤسسات على تبني تقنية إنتاج نظيف |
| 0.897 | 29 | 0.109 | يشجع خصم النفقات الموجهة لحماية البيئة من الوعاء الضريبي على تبني تقنية إنتاج نظيف في المؤسسات |
| 0.555 | 29 | 0.602 | يشجع منح الإعانة البيئية للمعدات النظيفة على تبني تقنية إنتاج نظيف في المؤسسات |
| 0.485 | 29 | 0.743 | يشجع منح إعفاء جزئي من الضرائب للمعدات النظيفة على تبني تقنية إنتاج نظيف في المؤسسات |
| 0.449 | 29 | 0.825 | يشجع منح إعفاء كلي من الضرائب للمعدات النظيفة على تبني تقنية إنتاج نظيف |
| 0.461 | 29 | 0.796 | الاتجاه العام |

المصدر : من إعداد الطالبة بناء على مخرجات البرنامج الإحصائي spss

يبين الجدول رقم (2-44) أثر استخدام الحوافز الضريبية في توجيه سلوك حماية البيئة حسب متغير عمر المؤسسة، من خلال النتائج الخاصة بتحليل التباين أحادي الاتجاه ANOVA لدلالة الفروق بين المؤسسات محل الدراسة عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) كالتالي :

H_0 : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تأثير استخدام الحوافز الضريبية في توجيه سلوك حماية البيئة ترجع لعمر المؤسسة.

H_1 : توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تأثير استخدام الحوافز الضريبية في توجيه سلوك حماية البيئة ترجع لعمر المؤسسة

يبين الجدول رقم (2-44) أن قيم F غير دال إحصائياً عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) على مستوى جميع فقرات المحور الخامس وعليه نقبل فرضية العدم H_0 ، مما يعني بأنه لا توجد فروق في درجة تأثير استخدام الحوافز الضريبية في توجيه سلوك حماية البيئة في المؤسسة تبعاً لاختلاف جنسية المؤسسات على المستوى الكلي للمحور، وحتى على مستوى الفقرات المشكلة للمحور الخامس لا توجد فروق في استخدام الحوافز الضريبية في توجيه سلوك حماية البيئة باختلاف حسب جنسية المؤسسة.

3- بالنسبة لنشاط المؤسسة

الجدول رقم (2-45) : يوضح اختبار الفروقات بين المتوسطات لاختلاف استخدام الحوافز الضريبية حسب

نشاط المؤسسة

| المحور الخامس | قيمة f | درجة الحرية | الدلالة الإحصائية |
|--|-------------|-------------|-------------------|
| تخفيض أسعار الضريبة البيئية يحفز المؤسسات على تبني تقنية إنتاج نظيف | 0.41 | 29 | 0.74 |
| يشجع خصم النفقات الموجهة لحماية البيئة من الوعاء الضريبي على تبني تقنية إنتاج نظيف في المؤسسات | 1.92 | 29 | 0.15 |
| يشجع منح الإعانة البيئية للمعدات النظيفة على تبني تقنية إنتاج نظيف في المؤسسات | 2.43 | 29 | 0.08 |
| يشجع منح إعفاء جزئي من الضرائب للمعدات النظيفة على تبني تقنية إنتاج نظيف في المؤسسات | 1.77 | 29 | 0.17 |
| يشجع منح إعفاء كلي من الضرائب للمعدات النظيفة على تبني تقنية إنتاج نظيف | 1.67 | 29 | 0.19 |
| الاتجاه العام | 2.73 | 29 | 0.06 |

المصدر : من إعداد الطالبة بناء على مخرجات البرنامج الإحصائي spss

يبين الجدول رقم (2-45) أثر متغير نشاط المؤسسة في درجة اختلاف تأثير استخدام الحوافز الضريبية على سلوك حماية البيئة للمؤسسات البترولية، من خلال النتائج الخاصة بتحليل التباين أحادي الاتجاه ANOVA لدلالة الفروق بين المؤسسات محل الدراسة عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) كالتالي :

H_0 : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة اختلاف تأثير استخدام الحوافز الضريبية على سلوك حماية البيئة ترجع لنشاط المؤسسة

H_1 : توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تأثير استخدام الحوافز الضريبية على سلوك حماية البيئة ترجع لنشاط المؤسسة

يبين الجدول رقم (2-45) أن قيم f غير دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) على مستوى جميع الفقرات وعليه نقبل فرضية العدم، مما يعني بأنه لا توجد فروق بين المؤسسات في درجة اختلاف تأثير استخدام الحوافز الضريبية على سلوك حماية البيئة تبعاً لنشاط المؤسسات وهذا على المستوى الكلي، وحتى على المستوى الجزئي لا توجد فروق بمعنى لا يوجد اختلاف في تأثير استخدام الحوافز الضريبية على سلوك حماية البيئة باختلاف نشاط المؤسسات البترولية.

خلاصة الفصل :

- لقد خصص هذا الفصل للجانب التطبيقي من الدراسة، وكان الهدف منه اختبار مدى تطابق الجانب النظري مع الواقع، واختبار صحة فرضيات الدراسة التي تم وضعها من قبل.
- وعليه تم البدء بوضع الجوانب الأساسية للدراسة والمتمثلة في كل من طريقة وأدوات جمع المعلومات، التي يمكن من خلالها الوصول إلى المعطيات وتلخيصها ومعالجتها وكذا تحديد عينة الدراسة ومتغيراتها، وبعد هذه الخطوة قمنا بعرض تحليل وتفسير النتائج المتوصل إليها انطلاقاً من المعطيات التي تم تلخيصها ومعالجتها، ومن ثم اختبار فرضيات الدراسة، ويمكن تلخيص أهم النتائج المتوصل إليها في هذا الفصل كالتالي :
- النمط السائد لسلوك المؤسسات البترولية اتجاه حماية البيئة هو النمط المسابير؛
 - أن كل من كيفية فرض الضريبة البيئية وعناصر الوعاء الخاضع لضريبة التلوث وسعر ضريبة التلوث لها تأثير كبير في توجيه سلوك حماية البيئة؛
 - بينما فعالية الإجراءات والأنظمة الحالية المتبعة لحماية البيئة واستخدام الحوافز الضريبية لها تأثير غير كاف في توجيه سلوك حماية البيئة.

خاتمة

استخدمت الدولة الضرائب البيئية كأداة لحماية البيئة والحفاظ عليها من التلوث، تتدخل من خلالها في أنشطة المؤسسات الاقتصادية التي لها آثار سلبية على البيئة من جهة، ومن جهة أخرى تتدخل من خلالها لتحفيز بعض الأنشطة الأخرى التي لها آثار أقل خطورة أو التي ليس لها أي آثار سلبية على البيئة.

السياسة البيئية في المؤسسة الاقتصادية، تسطر مجموعة من الأهداف الواضحة المرتبطة بالجوانب البيئية لأنشطة هذه المؤسسة، على هذه الأخيرة تحقيق هذه الأهداف، فالسلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية يتأثر بهذه الضرائب. هذا ما دعانا إلى طرح الإشكالية التالية : " ما مدى فعالية استخدام الضريبة البيئية في توجيه سلوك حماية البيئة في المؤسسات البترولية "، والتي سعينا من خلال هذه الدراسة الإجابة عنها، وهدفت دراستنا للاستطلاع على وجهات نظر المستجوبين من المؤسسات البترولية اتجاه تأثير فعالية استخدام الضريبة البيئية في توجيه سلوك حماية البيئة وذلك من خلال تصميم قائمة استبيان، فتوصلنا إلى أنها دراسة تأثيرية وارتباطية تكشف عن مدى وجود علاقة بين الضرائب البيئية والسلوك البيئي للمؤسسات البترولية.

ومن خلال هذه المحاور تم طرح فرضيات لهذه الدراسة، وقد أظهرت نتائج الدراسة الإحصائية التي اعتمدت في تحليلها على مجموعة من المؤشرات والأساليب الإحصائية والمتمثلة في (المتوسط الحسابي، النسب المئوية، الانحراف المعياري ومعامل الارتباط...)، بأن السلوك السائد في المؤسسات البترولية هو سلوك ممتثل، ولكن ما يعاب على هذا السلوك أن المؤسسات تقوم بمسايرة القوانين البيئية فقط وعدم وعيها بالبيئة.

أولاً- نتائج اختبار الفرضيات : فيما يلي النتائج الخاصة باختبار صحة الفرضيات

❖ **الفرضية الأولى :** النمط السائد لسلوك حماية البيئة في المؤسسات البترولية هو النمط الواعي نظرا لخطورة قطاع الطاقة على البيئة وما يسببه من أضرار للإنسان، وهو النمط السائد بغض النظر عن جنسية وعمر المؤسسات.

بعد التطرق لدراسة الميدانية لسلوك حماية البيئة في المؤسسات البترولية، وبناءً على المعايير الأربعة المحددة لتصنيف هذا السلوك، يتضح أن السلوك السائد في المؤسسات البترولية هو السلوك الممتثل نظرا لنسبة تكرارات المستجوبين بالنسبة للمعايير الأربعة في المؤسسات محل الدراسة في هذا النمط. كما يبين اختبار التباين الأحادي ANOVA أن نمط السلوك لا يختلف باختلاف جنسية المؤسسات وعمرها بمعنى أن جميع المؤسسات مهما كانت جنسيتها وعمرها تتبنى السلوك البيئي الممتثل، وهذا ما ينفي صحة الفرضية الأولى.

❖ **الفرضية الثانية :** تعتبر الإجراءات الحالية المتبعة لحماية البيئة في الجزائر فعالة من وجهة نظر المؤسسات البترولية مهما كانت جنسية المؤسسة وعمرها.

حسب الدراسة الميدانية، يتبين أن الإجراءات والأنظمة الحالية المتبعة لحماية البيئة في الجزائر فعالة بشكل غير كافٍ في توجيه سلوك حماية البيئة في المؤسسات البترولية، وهذا ما يبينه الاتجاه العام الذي يقع في درجة المحايدة، كما يبين اختبار التباين الأحادي ANOVA أن هذه الإجراءات والأنظمة لا تختلف باختلاف جنسية وعمر المؤسسة. وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

❖ **الفرضية الثالثة :** تؤثر كيفية فرض الضريبة البيئية على سلوك حماية البيئة في المؤسسات البترولية بغض النظر عن جنسية وعمر المؤسسة.

تبين الدراسة بأن الاتجاه العام لتأثير كيفية فرض الضريبة البيئية في توجيه سلوك حماية البيئة في المؤسسات البترولية، يقع في درجة الموافقة. وعليه يمكن الحكم بأن الأساليب الثلاثة لفرض الضريبة البيئية تؤثر في توجيه سلوك حماية البيئة في المؤسسات البترولية، وأن الأسلوب الأكثر ملائمة هو الضريبة الغير مباشرة، كما يبين اختبار التباين الأحادي ANOVA أنه لا يوجد اختلاف في هذا التأثير وفق جنسية وعمر هذه المؤسسات. وعليه نقبل الفرضية الثالثة.

❖ **الفرضية الرابعة :** تؤثر عناصر الوعاء الخاضع للضريبة البيئية على سلوك حماية البيئة في المؤسسات البترولية ؛ ولا يختلف هذا التأثير باختلاف جنسية وعمر المؤسسة.

توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى أن عناصر الوعاء الخاضع لضريبة التلوث تؤثر على سلوك حماية البيئة في المؤسسات البترولية، لأن الاتجاه العام لدرجة تأثير عناصر الوعاء الخاضع لضريبة التلوث على سلوك حماية البيئة في المؤسسات محل الدراسة يقع في درجة الموافقة. أما ما يتعلق باختلاف تأثير عناصر الوعاء الخاضع لضريبة التلوث على سلوك حماية البيئة لا يختلف في المؤسسات البترولية، فمهما كانت جنسيتها وعمرها لا توجد فروق وهذا ما بينه اختبار التباين الأحادي ANOVA. وعلى هذا الأساس نقبل صحة الفرضية الرابعة.

❖ **الفرضية الخامسة :** يؤثر سعر ضريبة التلوث على سلوك حماية البيئة في المؤسسات البترولية مهما كانت جنسية وعمر المؤسسة.

من خلال الدراسة الميدانية يتبين لنا أن الاتجاه العام لتأثير سعر الضريبة التلوث على سلوك حماية البيئة في المؤسسات محل الدراسة يقع في درجة الموافقة، لدى يمكن الحكم على أن سعر ضريبة التلوث تؤثر على سلوك حماية البيئة في المؤسسات البترولية. أما فيما يتعلق باختلاف هذا التأثير بين المؤسسات من حيث الجنسية والعمر فإنه لا يوجد أي اختلاف بين المؤسسات مهما كانت جنسيتها أو عمرها. وهذا ما يثبت صحة الفرضية الخامسة.

❖ **الفرضية السادسة :** يشجع استخدام الحوافز الضريبية على توجيه سلوك حماية البيئة في المؤسسات البترولية بغض النظر عن جنسيتها وعمرها.

من خلال الدراسة الميدانية للموضوع تبين أن الاتجاه العام لتأثير استخدام الحوافز الضريبية في توجيه سلوك حماية البيئة في المؤسسات البترولية يقع في درجة المحايدة، وعليه يمكن القول بأن استخدام الحوافز الضريبية تؤثر في توجيه سلوك حماية البيئة ولكن ليس بشكل كبير. أما بالنسبة للاختلاف فإنه لا يوجد فروق بين المؤسسات من حيث الجنسية والعمر وهذا ما وضحه اختبار التباين الأحادي ANOVA. وعليه من خلال هذا وجدنا بأن تشجيع استخدام الحوافز الضريبية يؤثر بمستوى غير كافي في توجيه سلوك حماية البيئة في المؤسسات البترولية، ولا يؤثر اختلاف جنسية المؤسسة ولا عمرها على مستوى هذا التأثير. وهذا ما يجعلنا نقبل الفرضية السادسة.

ثانيا- نتائج الدراسة : من خلال الدراسة النظرية والميدانية لموضوع "فعالية الضريبة البيئية في توجيه سلوك حماية البيئة في المؤسسات البترولية - دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات البترولية بمنطقة حاسي مسعود" توصلنا إلى جملة من النتائج التالية:

- تتبنى المؤسسات البترولية محل دراستنا السلوك البيئي الممثل اتجاه حماية البيئة، ولا يختلف هذا السلوك مهما اختلف نشاط المؤسسة؛
- تأثير فعالية الأنظمة والإجراءات الحالية المتبعة في الجزائر بشكل غير كافي على سلوك حماية البيئة في المؤسسات البترولية، ولا يختلف هذا التأثير مهما اختلف نشاط المؤسسة؛
- تؤثر كيفية فرض الضريبة البيئية بدرجة كبيرة في توجيه سلوك حماية البيئة في المؤسسات البترولية، ولا يوجد أي اختلاف في درجة التأثير مهما اختلف نشاط المؤسسة؛
- عناصر الوعاء الخاضع لضريبة التلوث لها تأثير كبير في توجيه سلوك حماية البيئة في المؤسسات البترولية، ولا يختلف هذا التأثير مهما اختلف نشاط المؤسسة؛
- يؤثر سعر ضريبة التلوث بشكل كبير في توجيه سلوك حماية البيئة بالنسبة للمؤسسات البترولية، ولا يختلف باختلاف نشاط المؤسسة؛
- لاستخدام الحوافز الضريبية تأثير غير كافي في توجيه سلوك حماية البيئة في المؤسسات البترولية، ولا يوجد اختلاف في هذا التأثير مهما اختلف نشاط المؤسسة.

ثالثاً- توصيات البحث : من خلال هذا البحث ومما سبق ذكره من نتائج للدراسة، يمكن تقديم بعض التوصيات متمثلة فيما يلي :

- على الحكومة تكوين وتطوير المصالح المتعلقة بمراقبة المؤسسات والعمل على تحديد وتحيين القوانين المتعلقة بحماية البيئة؛
- على جميع عمال المؤسسات أن تكون أكثر وعياً واهتمام وإدراك بالجانب البيئي وما يسببه لهم من أضرار؛
- على المؤسسات الحرص على تطبيق قوانين حماية البيئة على أكمل وجه للحماية من مختلف المشكلات البيئية؛
- يستوجب على المؤسسات البترولية أن تقتني أو توفر وسائل وتقنيات الإنتاج الأنظف للوقاية من أخطار التلوث والمحافظة على البيئة؛
- على المؤسسة تقديم تحفيزات للعمال للالتزام بحماية البيئة؛
- ينبغي على المؤسسات إنشاء مشاريع لحماية البيئة واقتناء المنتجات الخضراء من أجل التطوير وتقليل الأضرار بالبيئة؛
- على المؤسسات الاهتمام بجانب الحماية والسلامة والأمن البيئي كمعيار أساسي تتوقف عليه مكانة المؤسسة للوصول إلى تحقيق الأرباح وميزة تنافسية كبيرة.

رابعاً- آفاق الدراسة :

من خلال إجرائنا لهذه الدراسة تبين لنا أن بعض الجوانب المكتملة للموضوع لا زالت تحتاج إلى المزيد من التحليل والدراسة، فهذه الدراسة تحدها حدود مكانية وأخرى زمنية، ومن الناحية التطبيقية اقتصرنا الدراسة على عينة مؤسسات تنشط في القطاع البترولي، كما اقتصرنا هذه الدراسة على دراسة سلوك حماية البيئة باستعمال احد محدداته فقط، وعليه يبقى مجال البحث مفتوحاً لدراسات أخرى تساهم في إثراء معارفنا، التي لم نتمكن من الإلمام بها في بحثنا هذا نذكر منها :

- تعميم الدراسة مع تنوع كافة القطاعات الأخرى، لمقارنة القطاعات التي تؤثر سلباً على البيئة؛
- إعادة إجراء الدراسة مع توسيع عينة البحث لتشمل المؤسسات البترولية كافة المتواجدة على التراب الوطني؛
- تجرئة المتغير المستقل ودراسة كل جزء على حدى وتأثيره على سلوك حماية البيئة في المؤسسة.

المصادر والمراجع

- المراجع باللغة العربية :

- 1- القرآن الكريم.
- 2- الأمانة العامة للحكومة، القانون 10/03 المؤرخ في 19 يوليو 2003 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 43، سنة 2003.
- 3- السعيد زنات، دور الضرائب والرسوم البيئية في توجيه السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2016.
- 4- الطاهر خامرة، محددات سلوك حماية البيئة للمؤسسات الصناعية في الجزائر، مذكرة دكتوراه، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2016.
- 5- الطاهر خامرة، ابراهيم بختي، أثر السياسة البيئية على سلوك حماية البيئة في المؤسسات الصناعية الجزائرية، مجلة الباحث، العدد 16، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2016.
- 6- براهيم بلحيمر، قندوز طارق، مدخل إلى التسويق الأخضر، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015.
- 7- صالح بن عبد الرحمن السعد، فعالية استخدام المدخل الضريبي لحماية البيئة ومكافحة التلوث البيئي في المملكة العربية السعودية، دراسة ميدانية (استكشافية)، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبد العزيز - جدة، 2006.
- 8- صالح محمد محمود بدر الدين، الالتزام الدولي بحماية البيئة من التلوث، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2006.
- 8- عائشة سلمى كبحلي، دراسة السلوك البيئي للمؤسسات الاقتصادية العاملة في الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2008.
- 9- عائشة سلمى كبحلي، محمد الطيب دويس، أثر الضغوط الحكومية على السلوك البيئي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية - دراسة استطلاعية - مجلة الباحث، العدد 16، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2016.
- 10- عبد الغني حسونة، الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2013.
- 11- عبد المجيد قدي، دراسات في علم الضرائب، الطبعة الأولى، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.

- 12- عمرو محمد السيد الشناوي، تقويم الضريبة كأداة لسياسة حماية البيئة، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، العدد 49، جامعة المنصورة، مصر، 2011.
- 13- فارس مسدور، أهمية تدخل الحكومات في حماية البيئة من خلال الجباية البيئية، مجلة الباحث، العدد 7، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2009.
- 14- كمال رزيق، دور الدولة في حماية البيئة، مجلة الباحث، العدد 5، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2007.
- 15- محمد بن عزة، عبد الرزاق بن حبيب، دور الجباية في ردع وتحفيز المؤسسات الاقتصادية على حماية البيئة من أشكال التلوث، الملتقى العلمي الدولي حول سلوك المؤسسات الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، يومي 20 و 21 نوفمبر 2012.
- 16- محمد راتول، محمد مداحي، صناعة الطاقات المتجددة بألمانيا وتوجه الجزائر لمشاريع الطاقة المتجددة كمرحلة لتأمين إمدادات الطاقة الأحفورية وحماية البيئة، الملتقى الدولي حول سلوك المؤسسات الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، يومي 20 و 21 نوفمبر 2012.
- 17- محمد عادل عياض، دراسة نظرية لمحددات سلوك حماية البيئة في المؤسسة، مجلة الباحث، العدد 07، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2010.
- 18- محمد عبد الباقي، مساهمة الجباية البيئية في تحقيق التنمية المستدامة، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2010.
- 19- نعيمة يحيوي، فضيلة عاقل، التنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية من المنظور الإسلامي، الملتقى الدولي حول سلوك المؤسسات الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، يومي 20 و 21 نوفمبر 2012.
- 20- نور الدين جوادي، هالة جديدي، عقبة عبد اللاوي، السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر، الملتقى العلمي الدولي حول سلوك المؤسسات الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، يومي 20 و 21 نوفمبر 2012.

- المراجع باللغة الأجنبية :

- 1 - Hamdoun mohamed, **Le comportement évologique des entreprises chimiques tunisiennes : un passage obligé ou un choix délibéré**, France, 2008.
- 2- H.BENZIDANE, **La fiscalité écologique au Algérie : Une alternative pour la source protection de l'environnement**.
- 3-Henri bogaert, **taxes environnementales**, par activité économique, 2013.
- 4- Gribaa fafani, **Les déterminants de l'intention Environnementale des dirigeants des PME : Case de l'industrie du textile- habillement tunisienne**, thèse de doctorat, l'école national supérieure de gestion, sousse, tunisie.
- 3 -Guillaume sainteny, **Quelle fiscalité de l'environnement ?**, 1999.
- 4- Mireille chiroleu- Assouline, **La fiscalité environnementale en France peut-elle devenir réellment écologique ?**, paris school of economics, université paris 1 panthéon- sorbonne, 2015.

- مواقع الانترنت :

http://ejustice.gov.ae/moj_upload/meezan/issue204/index.html

الملاحق

الملحق رقم (01) : استمارة استبيان



جامعة قاصدي مرباح - ورقلة -
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير



استبيان

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

تحية طيبة وبعد

في إطار إعداد مذكرة الماستر في علوم التسيير تخصص: مالية المؤسسة نضع بين أيديكم استمارة استبيان قصد إجراء دراسة معنوية بـ
فعالية الضريبة البيئية في توجيه سلوك حماية البيئة في المؤسسات الاقتصادية _ دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات البترولية بمنطقة حاسي

مسعود__

نشير إلى سيادتكم أن نجاح الدراسة يتوقف على تعاونكم في تعبئة الاستبيان بمصادقية، كما نشير أيضا أن إجاباتكم ستحاط بالسرية
التامة ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي.

وفي الختام أشكر لكم مسبقا كريم اهتمامكم في اقتطاع جزء من وقتكم الثمين للإجابة على هذه الإستبانة راجيا من العلي القدير أن
يجعل ذلك في موازين أعمالكم وتقبلوا منا فائق الاحترام والتقدير.

الباحثة : بريالة ثورية/ البريد الالكتروني thouriamahmoud02@gmail.com

يرجى وضع إشارة (X) في الخانة التي تمثل درجة موافقتك عند كل من العبارات التالية

معلومات متعلقة بشخصكم

| | | | | |
|------------------------------|---|--|---|--|
| الجنس: | ذكر <input type="checkbox"/> | أنثى <input type="checkbox"/> | | |
| العمر: | أقل من <input type="checkbox"/> سنة | من 31 <input type="checkbox"/> 40 | من 41 <input type="checkbox"/> إلى 0 | أكثر من <input type="checkbox"/> 0 |
| المستوى التعليمي: | ثانوي <input type="checkbox"/> | تكوين متخ <input type="checkbox"/> | ليسانس/مها <input type="checkbox"/> | دراسات <input type="checkbox"/> |
| الخبرة المهنية: | 5 سنوات <input type="checkbox"/> | من 6 <input type="checkbox"/> إلى سنة | أكثر من <input type="checkbox"/> سنة | |
| المنصب : | مدير عام <input type="checkbox"/> | رئيس قسم <input type="checkbox"/> فة | رئيس مصل <input type="checkbox"/> بيئة | مدقق بيئي <input type="checkbox"/> |
| رأيك الشخصي اتجاه البيئة: | التزامات <input type="checkbox"/> مؤسسة | مسايرة <input type="checkbox"/> لوجهات السائدة | تخدي أما <input type="checkbox"/> مؤسسة | أخرى <input type="checkbox"/> ح |

معلومات متعلقة بمؤسستكم

- جنسية المؤسسة: جزائرية أجنبية مختلطة
- تاريخ إنشاء المؤسسة: قبل 1983 بين 1983 و 2003 بعد 2003
- النشاط الذي تمارسه المؤسسة: أنشطة المنبع AMONT أنشطة النقل عبر الأنابيب أنشطة المصب AVAL أنشطة التوزيع COM
- ينتج عن نشاط المؤسسة مخلفات: سائلة صلبة غازية
- إجراءات حماية البيئة في مؤسستكم: معالجة التلوثات الملوثة تحسين عمليات الإنتاج أخرى حددها.....
- المسؤول عن قضايا البيئة في مؤسستكم: مدير المؤسسة مصلحة خاصة أخرى حددها.....
- دافع التزام المؤسسة بحماية البيئة: وازع ديني وازع أخلاقي وإنساني وازع قانوني وازع اقتصادي أخرى (حددها).....

تصنيف المؤسسات حسب الأنماط السلوكية اتجاه حماية البيئة

- أهمية الإجراءات البيئية: تعتبر أهم الإجراءات في التنظيم العام للمؤسسة
- تتماثل مع الإجراءات التنظيمية في المؤسسة
- تعتبر قليلة الأهمية في تنظيم المؤسسة
- درجة إلتزام المؤسسة بالتشريعات القانونية المفروضة: تلتزم المؤسسة بدرجة أعلى من التشريعات القانونية المفروضة
- تتقيد المؤسسة بالتشريعات القانونية المفروضة
- تلتزم المؤسسة بالتشريعات بدرجة أدنى من المستوى المطلوب قانونيا
- مدى تأقلم المؤسسة مع ضغوط المتعاملين: تتفادى المؤسسة ضغوط المتعاملين معها بخصوص حماية البيئة نظرا لالتزامها الطوعي
- تسعى المؤسسة إلى مسايرة التغيرات التي تطرأ على المتعاملين معها بخصوص حماية البيئة
- تتجاهل المؤسسة ضغوط المتعاملين معها بخصوص حماية البيئة
- شخصية المسؤول عن قضايا البيئية: يحفز المسير البيئي للمؤسسة العمال للالتزام بإجراءات حماية البيئة تلقائيا
- يحرص المسير البيئي للمؤسسة على تطبيق القوانين المتعلقة بحماية البيئة
- يتساهل المسير البيئي للمؤسسة في تطبيق الإجراءات القانونية المتعلقة بحماية البيئة

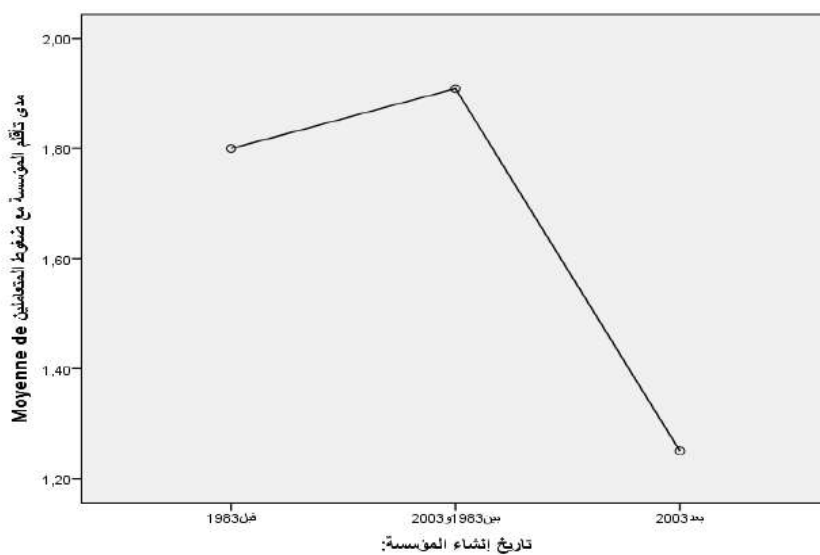
أثر الضريبة البيئية في توجيه سلوك حماية البيئة في المؤسسات الاقتصادية

| المجال | الرقم | الفقرة | غير موافق | محايد | موافق |
|---|-------|---|-----------|-------|-------|
| تقييم فعالية الأنظمة والإجراءات المتبعة لحماية البيئة | 1 | القوانين والتشريعات البيئية في الجزائر شاملة لمختلف أشكال التلوث | | | |
| | 2 | اختصاصات الجهات القائمة بحماية البيئة في الجزائر واضحة ومسؤولياتها محددة بدقة | | | |
| | 3 | العقوبات القانونية نتيجة التلوث تتناسب مع حجم الأضرار الناجمة عنها | | | |
| | 4 | تتوفر الخبرات والكفاءات لتنفيذ القوانين البيئية من قبل الجهات الحكومية | | | |
| | 5 | القوانين والتشريعات البيئية في الجزائر منظمة ودقيقة | | | |
| كيفية فرض ضريبة بيئية | 6 | تعتبر الضريبة المباشرة على المؤسسات الملوثة أكثر فعالية لحماية البيئة | | | |
| | 7 | زيادة رسوم جمركية على المعدات والأجهزة والمواد التي تسبب التلوث إجراء فعال لحماية البيئة | | | |
| | 8 | تعتبر الضريبة غير المباشرة، باستحداث رسوم بيئية جديدة على المعدات والأجهزة والمواد التي تسبب التلوث، إجراء فعال لحماية البيئة | | | |
| عناصر الوعاء الخاضع لضريبة التلوث | 9 | يفضل اعتماد مخلفات العملية الإنتاجية كوعاء لفعالية الضريبة البيئية | | | |
| | 10 | الاعتماد على مدخلات العملية الإنتاجية الوعاء الأنجع للضريبة البيئية | | | |
| | 11 | يفضل الاعتماد على المنتجات النهائية لتحديد قيمة الضريبة البيئية لضمان فعاليتها | | | |
| | 12 | تحديد الضريبة البيئية كنسبة ثابتة من العناصر الخاضعة لها أكثر فعالية لحماية البيئة | | | |
| سعر ضريبة التلوث | 13 | اعتماد السعر التصاعدي للضريبة البيئية فعال لحماية البيئة من التلوث الصناعي | | | |
| | 14 | سعر الضريبة المساوي لتكلفة مواجهة الضرر الأنجع لحماية البيئة في المؤسسات | | | |
| إستخدام الحوافز الضريبية | 15 | تخفيض أسعار الضريبة البيئية يحفز المؤسسات على تبني تقنية إنتاج نظيف | | | |
| | 16 | يشجع خصم النفقات الموجهة لحماية البيئة من الوعاء الضريبي على تبني تقنية إنتاج نظيف في المؤسسات | | | |
| | 17 | يشجع منح الإعانة البيئية للمعدات النظيفة على تبني تقنية إنتاج نظيف في المؤسسات | | | |
| | 18 | يشجع منح إعفاء جزئي من الضرائب للمعدات النظيفة على تبني تقنية إنتاج نظيف في المؤسسات | | | |
| | 19 | يشجع منح إعفاء كلي من الضرائب للمعدات النظيفة على تبني تقنية إنتاج نظيف | | | |

إضافات، ملاحظات، إقتراحات :

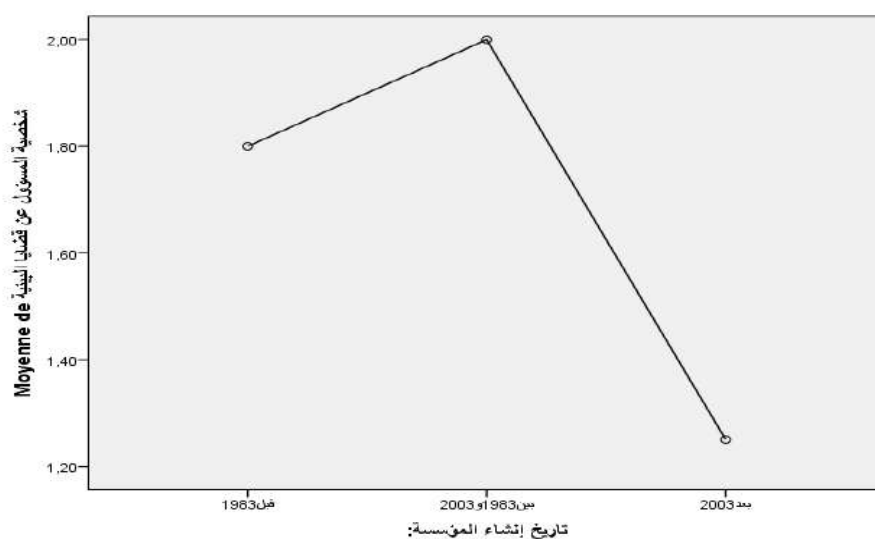
الملحق رقم (02) : يوضح المتوسط الحسابي في تصنيف أنماط السلوك البيئي لمعيار ضغوطات المتعاملين حسب عمر

المؤسسة

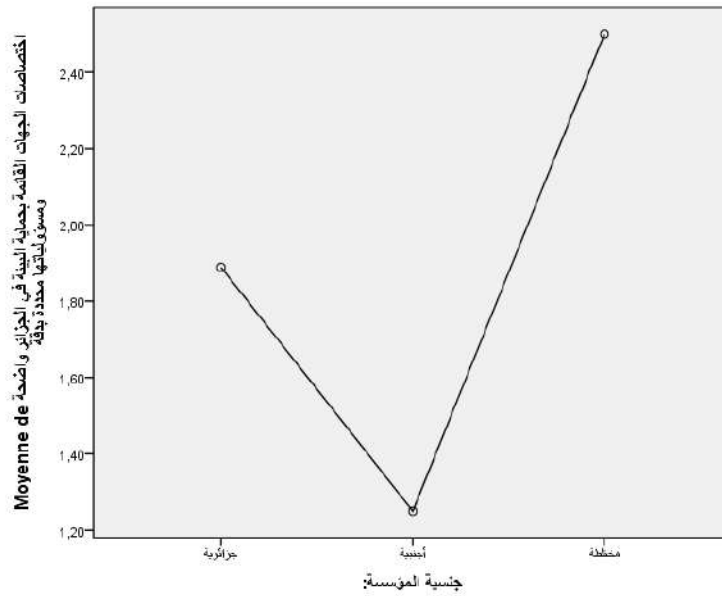


الملحق رقم (03) : يوضح المتوسط الحسابي في تصنيف أنماط السلوك البيئي لمعيار شخصية المسير حسب عمر

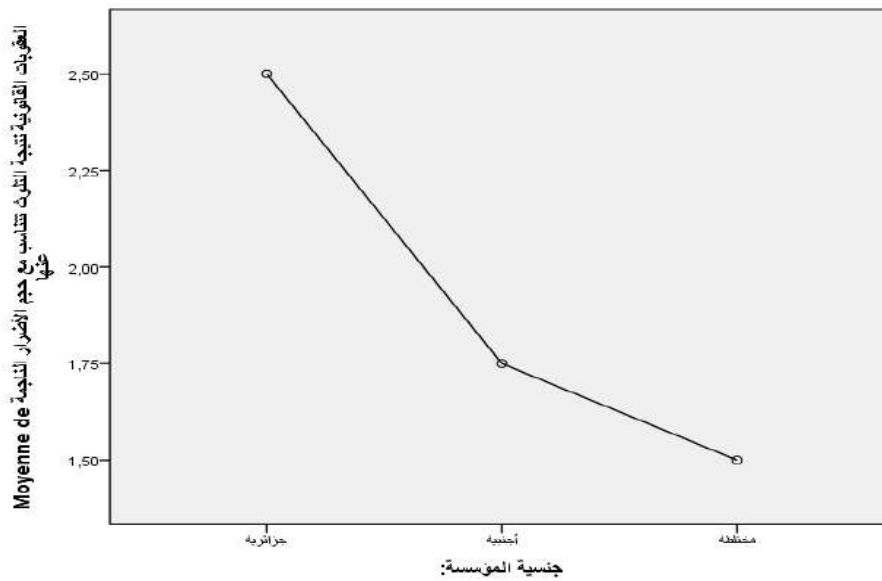
المؤسسة



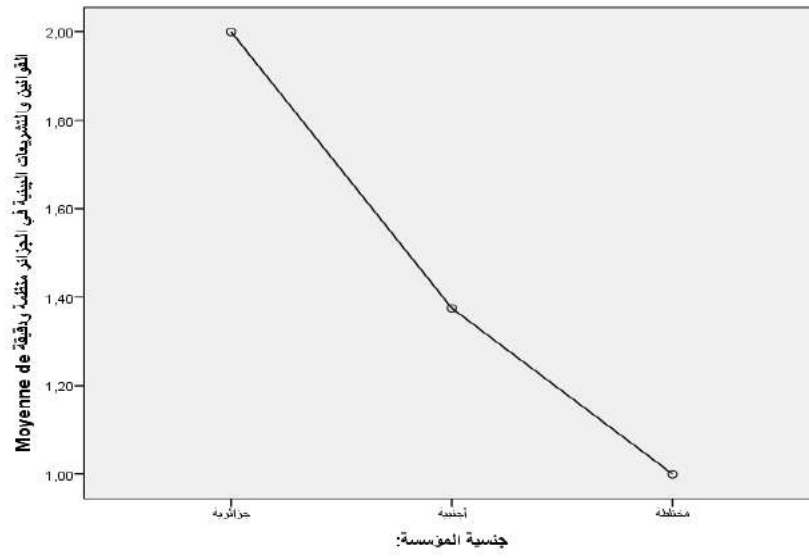
الملحق رقم (04) : يوضح اختصاصات الجهات القائمة بحماية البيئة حسب جنسية المؤسسة



الملحق رقم (05) : يوضح المتوسط الحسابي للعقوبات القانونية حسب جنسية المؤسسة



الملحق رقم (06) : يوضح المتوسط الحسابي للقوانين والتشريعات البيئية حسب جنسية المؤسسة



الفهرس

الفهرس

| الصفحة | العنوان |
|--------|---|
| III | الإهداء |
| IV | الشكر |
| V | الملخص |
| VI | قائمة المحتويات |
| VII | قائمة الجداول |
| IX | قائمة الأشكال البيانية |
| X | قائمة الملاحق |
| أ | المقدمة |
| 1 | الفصل الأول : الأدبيات النظرية والتطبيقية لأثر الضريبة البيئية على سلوك حماية البيئة في المؤسسات الاقتصادية |
| 2 | تمهيد |
| 3 | المبحث الأول : مفاهيم أساسية لسلوك حماية البيئة والضريبة البيئية |
| 3 | المطلب الأول : الإطار النظري لسلوك حماية البيئة |
| 3 | الفرع الأول : مفهوم البيئة وسلوك حماية البيئة للمؤسسة الاقتصادية |
| 6 | الفرع الثاني : محددات سلوك حماية البيئة للمؤسسة الاقتصادية |
| 9 | الفرع الثالث : أصناف سلوك حماية البيئة |
| 10 | المطلب الثاني : الضريبة البيئية كأداة لتوجيه سلوك حماية البيئة للمؤسسة الاقتصادية |
| 11 | الفرع الأول : نشأة ومفهوم وأشكال الضريبة البيئية |
| 15 | الفرع الثاني : عناصر وأهداف الضريبة البيئية |
| 18 | الفرع الثالث : مزايا وصعوبات فرض الضرائب البيئية |
| 19 | المبحث الثاني : الأدبيات التطبيقية حول سلوك حماية البيئة والضريبة البيئية |
| 19 | المطلب الأول : عرض الدراسات العربية |
| 26 | المطلب الثاني : عرض الدراسات الأجنبية |
| 28 | المطلب الثالث : موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة |

| | |
|----|---|
| 30 | خلاصة |
| 31 | الفصل الثاني : دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات البترولية بحاسي مسعود |
| 32 | تمهيد |
| 32 | المبحث الأول : الطريقة والأدوات المتبعة في الدراسة الميدانية |
| 32 | المطلب الأول : الطريقة المستخدمة |
| 32 | الفرع الأول : منهجية الدراسة |
| 33 | الفرع الثاني : مجتمع وعينة الدراسة |
| 34 | الفرع الثالث : متغيرات الدراسة |
| 35 | الفرع الرابع : أدوات الدراسة |
| 35 | المطلب الثاني : أساليب التحليل الإحصائية المستخدمة |
| 35 | الفرع الأول : أدوات التحليل الإحصائي المستخدمة |
| 36 | الفرع الثاني : الطريقة المستخدمة في القياس |
| 36 | المطلب الثالث : أداة الدراسة |
| 36 | الفرع الأول : بناء أداة الاستبيان |
| 37 | الفرع الثاني : صدق محتوى الاستبيان |
| 40 | الفرع الثالث : ثبات أداة الاستبيان |
| 41 | المبحث الثاني : تحليل نتائج الدراسة الميدانية ومناقشتها |
| 41 | المطلب الأول : تحليل المعلومات الديمغرافية لعينة الدراسة |
| 41 | الفرع الأول : التحليل الوصفي للخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة |
| 44 | الفرع الثاني : تحليل المتغيرات المتعلقة بالمؤسسات محل الدراسة |
| 48 | المطلب الثاني : تحليل سلوك حماية البيئة للمؤسسات محل الدراسة |
| 48 | الفرع الأول : تحليل نتائج أنماط سلوك حماية البيئة في المؤسسات محل الدراسة |
| 50 | الفرع الثاني : الاختبارات الخاصة بأنماط سلوك حماية البيئة في المؤسسات محل الدراسة |
| 53 | المطلب الثالث : تحليل أثر الضريبة في توجيه سلوك حماية البيئة في المؤسسات محل الدراسة |
| 53 | الفرع الأول : تقييم الأنظمة والإجراءات الحالية المتبعة لحماية البيئة في توجيه سلوك حماية البيئة |
| 57 | الفرع الثاني : تأثير كيفية فرض الضريبة البيئية في توجيه سلوك حماية البيئة |
| 60 | الفرع الثالث : تأثير عناصر الوعاء الخاضع لضريبة التلوث في توجيه سلوك حماية البيئة |

| | |
|----|--|
| 63 | الفرع الرابع : تأثير سعر ضريبة التلوث في توجيه سلوك حماية البيئة |
| 66 | الفرع الخامس : استخدام الحوافز الضريبية وأثره في توجيه سلوك حماية البيئة |
| 71 | خلاصة الفصل |
| 72 | الخاتمة |
| 78 | قائمة المراجع |
| 81 | الملاحق |
| 88 | الفهرس |